حق العودة

Haq Al-Awda

العدد (١٩)
السنة الرابعة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

أيلول
٢٠٠٦

ملف العدد:



٢٤ عاماً على المجزرة

صبرا وشاتيلا.. هوية عصرنا

ساهم في هذا العدد

١. محمد بركة، (شفاعمرو)
٢. عيسى قراقع، (بيت لحم)
٣. أمير مخول، (حيفا)
٤. سلمان ناطور، (حيفا)
٥. د. هيلل كوهين، (القدس)
٦. محمد علي طه، (كابول، الجليل)
٧. واكيم واكيم، (الجليل)
٨. محمود زيدان، (بيروت)
٩. حسام أحمد، (غزة)
١٠. ريتش ويلز، (لندن)
١١. رنين جريس، (تل ابيب)
١٢. إيزابيل همفريز، (الناصرة)
١٣. كارين ماك أليستر (بيت لحم)
١٤. محمد كيال، (الجليل)
١٥. آن باكييه، (القدس)
١٦. ضياء العزة (تونس)

الافتتاحية

أيلول، شهر يحمل في ثنايا أيامه ولياليه ما بين الصيفية والخريفية، آلام وآمال الشعب الفلسطيني؛ فهو الشهر الذي نستذكر فيه المذابح والمجازر منذ ما يقرب من الستين عام. تلك المجازر الممتدة من دير ياسين إلى صبرا وشاتيلا إلى قانا اللبنانية الأولى والثانية وصولا إلى غزة المحاصرة الجريحة...، وفيه نستذكر حركة انفصال الوحدة القومية ما بين سوريا ومصر، حيث تم إجهاض مشروع الوحدة العربية لصالح الإقليمية المهيضة، وغيرها العديد من الآلام. ولكن أيضا حري بنا أن نستذكر في أيلول عظمة الشعب وإصراره... نستذكر انطلاق الانتفاضة الثانية وانطلاقة حركة اللاجئين الفلسطينيين منتصف التسعينيات. وفيه أيضا نستذكر وقفة خمسة آلاف منظمة أهلية دولية في دوربان الجنوب افريقية المحررة من النظام العنصري مع قضية فلسطين وحق لاجئيها في العودة إلى ديارهم.

من ثنايا أيلول وغيره نهضت حركة العودة، فمن الناصرة إلى الدهيشة إلى الفارعة وجباليا، ومن بيروت إلى دمشق ومن كوبنهاغن إلى برلين الى اوبسالا السويدية، إلى واشنطن ونيويورك وتورنتو، انطلقت لجان ومؤسسات واتحادات العودة، لتعزيز الحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للتصرف أو الإنابة، وفي مقدمتها حقوق اللاجئين الفلسطينيين؛ جوهر الصراع الفلسطيني العربي – الصهيوني.

هذه الحركة الشعبية امتدت من الجذر الفلسطيني؛ من اللاجئين والمهجرين في الداخل أي فلسطينيي ٤٨ وفلسطينيي ١٩٦٧ لتطال المنافي في كل بقاع الأرض.

لذلك أصبح لزاما علينا الاستمرار في تعميق الوحدة من خلال فتح اطر الحوار الداخلي الفلسطيني وتمتين البعد الفكري والثقافي والتزود بالمعلومة وتوظيفها بالتحليل. إن الاستمرار في تنمية ما تم التأسيس له عمل لا بد منه للوصول إلى الغايات المنشودة.

وعليه وكما في الأعداد السابقة، فإننا في الملف الرئيس من هذا العدد من "حق العودة" نركز على التهجير القسري؛ باعتباره حركة اقتلاع شاملة بدأت قبل ستة عقود خلت ولا زالت متواصلة حتى اليوم. إن تلك الحركة تتم وفق سياسة احلالية استيطانية ولعل جدار الفصل العنصري احد حلقاتها وعنصر تتجلى فيه سياسة التهجير الداخلي بوضوح. بالمقابل يبقى السؤال: كيف يمارس الفلسطينيون صمودهم على الأرض؟ كيف يعززون هويتهم الحضارية الفلسطينية كوحدة واحدة لا تتجزأ رغم المنافي المفروضة عليهم؟ انه ليس مجرد سؤال، انه عنصر المعادلة الفاعل، والذي علينا أن نبقيه فاعلا.

إن التطرق للتهجير الداخلي في ملف خاص به، إنما يهدف إلى التأكيد على وحدة قضية اللاجئين الفلسطينيين مهما اختلفت وتعددت مواطن الإقامة وظروف العيش تبقى القضية واحدة تجمع من هو مهجر في داخل فلسطين التاريخية ومن خارجها في الشتات. في ذات الوقت هي وسيلة لكشف وجه آخر من أوجه الصلف الصهيوني فيما يتعلق بالمهجرين الفلسطينيين داخل إسرائيل؛ فهم "الغائبون الحاضرون" غائبون عندما يتعلق الأمر بممتلكاتهم وحقوقهم والعودة إليها والتمتع بها كسائر بني البشر، وحاضرون لدفع الضرائب وكل ما يتعلق "بواجباتهم تجاه الدولة".

وعلى الدوام فإننا نكون أكثر من سعداء في هيئة التحرير لتلقي انتقاداتكم وآرائكم ومقالاتكم ومقترحاتكم للأعداد القادمة، لأننا نعتبر ذلك أساسا من أسس نشر ثقافة العودة وتعزيزها في الوجدان الفلسطيني والضمير العربي والعالمي.

(هيئة التحرير)

استحضار الوطن بالفن:

لوحة جدارية عملاقة في مخيم عايدة تصوّر القرى المهجرة

بقلم: ريتش ويلز*



أحد الفنانين الفلسطينيين أثناء مشاركته في رسم الجدارية. (تصوير: ريتش ويلز)

اسم القرية الأصل التي حضنت الآباء والأجداد ما قبل أعوام ١٩٤٨ و١٩٦٧ عند اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين يحظى بقدسية عالية. لذلك فهم يصرون عند تقديم أنفسهم للغير على ذكر اسم القرية أو البلدة التي سكنوها أو سكنها أجدادهم، فيقرنونه بفلسطين وكأنهم بذلك يؤكدون هويتهم التاريخية ويقسمون لمحدثهم إننا عائدون ولو طال الزمن. قد تكون صورة الوطن في مخيلة الأجيال الجديدة من اللاجئين مستمدة من مشاهدات عابرة للقرية الأم، أو من صور التقطت في زمن ما، أو من حكايات الجدة وقصص الجد عن الأرض، والخير الكثير، ومواسم الحصاد والقطاف، ولكنها بالتأكيد ليست صورة مجردة تثير بعض النوازع؛ إنها عنصر فاعل يدخل في تركيب الإنسان الفلسطيني ويصوغ شخصيته.

قد تكون صورة الوطن في مخيلة الأجيال الجديدة من اللاجئين مستمدة من مشاهدات عابرة للقرية الأم، أو من صور التقطت في زمن ما، أو من حكايات الجدة وقصص الجد عن الأرض، والخير الكثير، ومواسم الحصاد والقطاف، ولكنها بالتأكيد ليست صورة مجردة تثير بعض النوازع؛ إنها عنصر فاعل يدخل في تركيب الإنسان الفلسطيني ويصوغ شخصيته.

مخيم عايدة، هو أحد مخيمات محافظة بيت لحم، ويضم قرابة ٤٥٠٠ نسمة، يسكنه لاجئون من ٢٧ قرية فلسطينية كان قد احتل معظمها في العام ١٩٤٨. لا يختلف سكان مخيم عايدة عن غيرهم من اللاجئين والمهجرين: كلهم يحلمون بالعودة؛ حتى الأطفال ممن "لم يحالفهم الحظ" – ولو لمرة واحدة – بزيارة قريته الأصلية المهجرة، يعرفون كيف يرسمون حقهم، ويبدعون في استحضار الوطن. في مطلع آب من كل سنة ينظم "مركز لاجئ" مخيما صيفيا دوليا تحت شعار "حق العودة حق إنساني، وقانوني ووطني غير قابل للتقادم أو التصرف". يشارك في هذا المخيم عدد من المناصرين الأجانب للقضية الفلسطينية؛ حيث يتم تعريفهم بحقيقة ظروف اللجوء الفلسطيني في نشأته وتطوره. وينفذ المشاركون بالتعاون مع المتطوعين المحلين وعدد من أطفال وناشئي مركز لاجئ جملة من النشاطات الهادفة. في مخيمه الخامس، قرر لاجئ تنفيذ مشروع "جدارية الذاكرة الفلسطينية"؛ وهي لوحة جدارية يبلغ طولها قرابة ٢٠٠ مترا بارتفاع ٣ امتار وتضم لوحات تمثل كل منها قرية من القرى السبع والعشرين التي هجر منها سكان المخيم.

لقد كان المشهد مثاليا! أكثر من خمسين متطوع فلسطيني تتراوح أعمارهم ما بين ٨–٣٥ سنة و ١٧ متطوع أجنبي من دول وجنسيات مختلفة يعملون يدا بيد ويرسمون بإيمان وخشوع وبمرح تداخله اللوعة، وبأمل لا ينال منه جدار الفصل العنصري الممتد عل بعد أمتار فقط من الجدار حيث يعملون. أبو سليم، وهو فلسطيني غير لاجئ يسكن قبالة الجدار حيث اللوحة الجدارية، اعتاد أن يقدم للمتطوعين الشاي وبعض المرطبات يوميا. يقول أبو سليم: "جمال اللوحة يبدو في اجتماع هذا الخليط من الأجناس والأعمار على تنفيذها، وأجمل ما فيها أن من يمر الشارع الآن يقرأ ويرى في لحظات تاريخ فلسطين بكامله".

أهالي المخيم وخصوصا كبار السن منهم ما أن سمعوا عن اللوحة حتى بدؤوا يتساءلون عن قريتهم. أي معلم من معالم قريتنا سوف ترسمون؟ في أي موقع على الجدار ستكون قريتنا؟ ولماذا لم يكن ذاك المعلم بدلا عن هذا؟ بعضهم أصر على الحضور يوميا حاملا بعض الصور وإبريقا من الشاي بانتظار رسم أو اكتمال رسم قريته.

بينما كان أبو محمود الجواريش يمر صدفة من الشارع، وقف أمام اللوحة وصاح بصوت عال: هذه المالحة يا أولاد، والله هذي المالحة! لقد حسبت أن الجيل الجديد نسي فلسطين ولكن الحمد لله، سنعود إليها وتعود إلينا ما دام فيكم من يستذكرها. ومضى يقول ارسموا... ارسموا بلكي العالم يصحى...

الناشئة ليان، ١٦ سنة، تقول: "ان اللوحة أحيت الشارع وأيقظت في الناس وجعا يتحملونه فقط لأنهم يؤمنون أنهم عائدون؛ اللوحة توجعنا وتجعلنا نبتسم للمستقبل في نفس الوقت". ويقول الناشئ عطية، ١٥ سنة: "أردنا أن نقول للاحتلال الإسرائيلي من خلال هذه اللوحة لا تراهن على الزمن، فنحن شعب غير قابل للتلاشي والذوبان، نحن شعب إذا نزع منه الوطن انشأ له مؤقتا في كل زاوية وطنا صغيرا يقوده إلى المالحة وعلار وعجور وحيفا وغيرها من القرى المهجرة".

الفنان "عايد عرفة"، لاجئ من سكان مخيم الدهيشة وأحد المشاركين في المخيم الدولي، كان يخط بفرشاته وريشته خطوط اللوحات الرئيسة تاركا مهمة ملء المساحات بالألوان والمشاعر الفياضة الى المتطوعين الآخرين. عايد يؤمن أن الفن جسر للتواصل بين الشعوب والناس. وفي الحالة الفلسطينية يعتبر الفن شكل من أشكال المقاومة، وخير دليل على ذلك هو أثر ريشة ناجي العلي وقلم محمود درويش على العالم حيث تكمن حقيقة القضية الفلسطينية وشعب فلسطين. أما غسان كنفاني فغني عن التعريف؛ فقد زرع في الوعي الفلسطيني الإدراك المبكر للهوية الفلسطينية والانتماء المتجذر. كثيرون غيرهم أسهموا في مسيرة النضال الفلسطيني، وكثيرون هم من يكتشفون حلمهم، الحقيقة، الأمل...، في أعمال فنية ترسم المعاناة ولكن بروح الأمل وبانتظار المستقبل. يقول عايد: "أعرف أن الصورة غير الحقيقة وان القرية على الجدار غير القرية في الواقع ولكنني أؤمن أن هذه الخطوط ليست مجرد ألوان نسقت على نحو بهي؛ إنها خطوة على درب العودة".

يقول مدير مركز لاجئ، صلاح العجارمة: "إن احد أهداف الاحتلال من وراء بناء جدار الفصل العنصري هو قتل الأمل في نفوس الفلسطينيين بالعودة. وما هذه اللوحة الجدارية إلا تحد لسياسة التيئيس التي ينتهجها الاحتلال. لقد تلقينا عروضا عديدة ومغرية تدعونا إلى رسم قرانا على جدار الفصل العنصري والذي أصبح يحيط بالمخيم الآن من ثلاث جهات، وفي بعض المناطق لا يبعد عن بيوت المخيم المتلاصقة سوى أمتار عدة، لقد رفضنا تلك العروض لأننا نؤمن أن جدار الفصل يجب أن يبقى عاريا يلوذ بصمت الاسمنت وفاضحا لحقيقة الاحتلال. لن نجمّل جدارا أنشئ أصلا لتدميرنا. ان قرانا كأحلامنا مقدسة نرسمها على جدران المخيم لا لنستبدل القرية بالصورة إنما لنستذكرها كلما مررنا في الأزقة.

---

* ريتش ويلز هو فنان فوتوغرافي بريطاني مناصر للقضية الفلسطينية ولحق اللاجئين في العودة الى ديارهم. قام بتنفيذ مشروعين للتصوير الفوتوغرافي باشتراك مجموعة من الاطفال وأقام معرضا لمشروعيه في جامعة بير زيت وعدد من الدول الاوروبية. ينشط حاليا كمتطوع مقيم لدى مركز لاجئ/مخيم عايدة.

دور اللاجئين الفلسطينيين في عون المهجرين اللبنانيين أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان

ثلاثون يوما في مخيم للاجئين!

بقلم: محمود زيدان*

أثناء العدوان الإسرائيلي الأخير علي لبنان، هربت آلاف الأسر اللبنانية إلى مخيم عين الحلوة للاجئين الواقع في صيدا، وذلك هربا من طائرات الحرب الإسرائيلية التي كانت تلاحقهم طيلة الوقت، فسارع الفلسطينيون والمنظمات الأهلية الموجودة في مخيمهم إلى إغاثة ضيوفهم وتوفير الغذاء والفراش والأغطية لهم لكي يعيشوا بكرامة إلى أن يتمكنوا من العودة إلى قراهم. وخلال هذه التجربة تشارك اللاجئون الفلسطينيون واللبنانيون المهجّرون ليس فقط آلام المنافي والتواريخ القديمة ولكن أيضا تشاركوا بحلم العودة.

ضربت ترسانة الأسلحة الإسرائيلية المتطورة كل شئ، المباني والطرقات والجسور والبنى التحتية الأخرى في كافة أرجاء لبنان. ولم تستثني لا الكنائس ولا المساجد ولا الأشجار. لم تحمي الرايات والقمصان البيضاء حامليها وارتكبت المجازر بحقهم واختلط صراخ النساء والأطفال بأصوات انفجارات القنابل. وتكررت بشكل كبير القصص عن الأسر المشتتة والأطفال المفقودين وكبار السن المنسيين.

لقد تلقى الجنوب اللبناني الجزء الأكبر من الأعمال العدوانية. طاردت الطائرات الحربية الإسرائيلية الأسر المهجرة طوال الطريق إلى صيدا حيث أن المدينة نفسها كانت قد قصفت أكثر من مرة بالإضافة إلى الإشاعات والحرب النفسية التي حولت أيام المدينة إلى كوابيس. وكما هو متوقع، سريعا ما أدرك الحشد الهائل من اللبنانيين المهجّرين أن لا مكان آمن في لبنان. ومع هذا فقد بقيت صيدا من أكثر الأماكن أمانا إذا ما قورنت بقرى ومدن الجنوب.

لم يكن استقبال الأسر اللبنانية المهجّرة في عين الحلوة والمخيمات الأخرى مجرد فعلة خيّرة، ولكنه سلوك إنساني والتزام قومي وسياسي من جانب اللاجئين الفلسطينيين. لقد تبادل الناس القصص وتناقلوا العادات. لقد تقاسموا آلام العيش في مخيم للاجئين وتشاركوا أحلام العودة.

في بداية آب وصل عدد الأسر المهجّرة في صيدا ومحيطها إلى ١١٠ آلاف نسمة وقد امتلأت البيوت والمدارس والمراكز المختلفة كما وجندت المدينة كافة طاقاتها لتزويد جماهير المهجّرين بكافة احتياجاتهم. وبسبب تدفق الأعداد المتزايدة من المهجّرين اقترحت البلدية بالتنسيق مع اللجنة الشعبية في المخيم استضافة بعض اللبنانيين المهجّرين في مخيم عين الحلوة أكبر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والذي كانت وسائل الإعلام اللبنانية قد اتفقت على أنه جزيرة آمنة.

لقد أتت الأسر المهجّرة من القرى المجاورة مثل عيثرون والقليلة ومارون الراس وأخريات. وهذه قرى مألوفة جدا لدى اللاجئين الفلسطينيين ذلك أن الجيل الأول منهم والذي عاش في هذه القرى لفترة من الزمن أو استراح هنالك قبل مواصلة رحلتهم إلى أبعد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان وسوريا في أعقاب نكبة ١٩٤٨، وهذه القرى معروفة أيضا لدى الأجيال الأحدث والتي توجهت عام ٢٠٠٠ إلى هناك لرؤية أراضيهم من وراء القضبان والأسيجة المكهربة بعد أن حرر حزب الله تلك القرى الحدودية.

هربت الأسر اللبنانية المهجرة من هذه القرى تحت فوهات ذوات البنادق التي طاردت الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٨، ثم انتهى بهم الأمر في نفس مخيمات اللاجئين وتحت نفس الظروف تقريبا. لقد وصلوا إلى مخيمات الرشيدية والبص وبرج الشمالي والميّة ميّة وعين الحلوة. لم يفكر هؤلاء المهجرين أبدا أن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي كانت في الماضي ولعشرات السنين أول وأسهل الأهداف الإسرائيلية أنها ستصبح من أكثر الأماكن أمنا، أضف إلى ذلك أنهم تشككوا في ما يمكن لهؤلاء اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات مهمشة ولا يتمتعون بأي حقوق مدنية أن يفعلوه.

وعندما وصلت الأسر المهجرة بتردد إلى المخيم، هرعت الأسر اللاجئة وبشكل عفوي إلى توفير كل ما بوسعهم إلى ضيوفهم اللبنانيين. ذكر بعض الأشخاص من الجوار أن اللبنانيين المهجرين كانوا يخافون من مشهد اللاجئين الفلسطينيين الذين يركضون في الشارع باتجاههم وهم يحملون على رؤوسهم الفراش والأغطية والأغذية وكل ما تمكنوا من تقديمه. أما أولئك الذين لم يتمكنوا من اللحاق بالشاحنات التي توقفت في باحة المسجد عندما نودي بمكبرات الصوت، ركضوا بما يحملونه إلى المدارس حيث يتوافد اللبنانيين المهجرين. كان المشهد يبدوا كأحد مشاهد "الفزعة" التي قام بها القرويون استجابة لنداء الاستغاثة الآتي من قرية مجاورة من القرى التي هاجمها الصهاينة سنة ١٩٤٨. إنه ذات الحس العفوي المتوارث الخاص بالترابط والتكافل الاجتماعي. لا يطلق الناس الآن على تلك الظاهرة اسما محددا وأحيانا لا يعرفون لماذا يفعلونها أصلا.

عندما وصلت الأسر المهجرة بتردد إلى المخيم، هرعت الأسر اللاجئة وبشكل عفوي إلى توفير كل ما بوسعهم إلى ضيوفهم اللبنانيين. كان المشهد يبدوا كأحد مشاهد "الفزعة" التي قام بها القرويون استجابة لنداء الاستغاثة الآتي من قرية مجاورة من القرى التي هاجمها الصهاينة سنة ١٩٤٨. إنه ذات الحس العفوي المتوارث الخاص بالترابط والتكافل الاجتماعي. لا يطلق الناس الآن على تلك الظاهرة اسما محددا وأحيانا لا يعرفون لماذا يفعلونها أصلا.

وخلال بضعة أيام وصل عدد الأسر الفلسطينية واللبنانية المهجرة في مخيمي عين الحلوة والمية ميّة إلى ١٦٠٠ أسرة. لقد وزع ٣٤٤ أسرة على ثماني مدارس تابعة لوكالة الغوث في مخيم عين الحلوة ومدرسة واحدة في مخيم الميّة ميّة وأكثر من ١٢١٥ أسرة استضيفت في بيوت اللاجئين في كلا المخيمين. لم تفتح وكالة الغوث مدارسها فقط ولكن أيضا عياداتها لتقديم العلاج للأسر المهجرة وتوفير الأدوية لهم.

وخلال أسبوع واحد تشكل منتدى من المنظمات الفلسطينية من ضمنها عائدون والتي ساهمت في النشاطات الترفيهية والتعليمية. قامت تلك المنظمات بتنظيم نفسها في لجنة متابعة تتكون من سبع لجان تعني بشؤون اللبنانيين المهجرين وهي لجنة الاستقبال ولجنة الإحصاء ولجنة الإغاثة والتوزيع ولجنة التعليم واللجنة الاجتماعية واللجنة الطبية واللجنة الإعلامية، بالإضافة إلى اللجنة الأمنية والتي شكلت لتتولى مهام حماية أمن اللبنانيين المهجرين الذين يقطنون في المدارس.

لقد وفرت مختلف اللجان كل ما يحتاجه المهجرون. أضف إلى ذلك أن أشخاصا عاديين قد ساهموا في تلك العملية. لقد كان للسيد محمد شريّدة البالغ من العمر ٤٧ سنة ستة فرشات وقرر أن يساهم بنصفها. ولقد قام أبو الشوك البالغ من العمر ٦٢ عاما بصنع سخان من الشاي يوميا وأخذه إلى المدرسة وأما ناجي كردية وهو متطوع من مخيم عين الحلوة ويبلغ الرابعة والعشرين من العمر فقد نادى الحلاقين من أرجاء المخيم وذهبوا لتوفير خدمات قص الشعر إلى اللبنانيين المهجرين. كان الكل يرغب في مد يد العون، فقد أخذ البعض ملابس الأسر المهجرة الوسخة ليقوم بغسلها كما ودعاهم آخرون إلى الاستحمام في منازلهم. لم تستطع الأسر التي هجرت إلى مخيم عين الحلوة من إخفاء مفاجأتهم مما رأوه من اللاجئين الفلسطينيين.


مهجرون لبنانيون في إحدى مدارس مخيم عين الحلوة. (تصوير محمود زيدان)

حسين عامر من القليلة والذي يبلغ من العمر ٢٨ عاما قال: "يجب أن يستحي الذين يأتون إلى عين الحلوة من القول بأنهم مهجرين" وأضاف "لقد رأيت كيف يعامل أقربائي في مراكز المدينة الأخرى لقد أشفقت عليهم وطلبت منهم أن يأتوا وينضموا الينا في مخيم عين الحلوة. "عندما زرت حسين بعد عودته إلى دياره، أبدى اهتماما كبيرا بالعودة والعيش في المخيم". وأما عبلة درويش البالغة من العمر ٢١ عاما فقد قالت "لقد قال الفلسطينيون لنا عن بيوتهم هذه بيوتكم وليست بيوتنا، نحن الآن ضيوفكم ونرغب في استضافتكم عندما تأتون إلى زيارة منازلنا في فلسطين." كانت ثلاثون يوما في مخيم اللاجئين، كافية لكي ينسى الناس أنهم مهجرون. وكان بإمكان المرء تمييز اللهجة اللبنانية الجنوبية في أسواق المخيم تختلط باللهجة الفلسطينية. وقالت السيدة آغنس سكيكي البالغة ٤١ عاما من عين بعل سعيد "لقد أمضينا وقتا مرحا، لقد ضحكنا لساعات وكأننا لم نكن مهجّرين. كنا نتذكر الحرب فقط عندما كنا نشاهد نشرات الأخبار ومشاهد الدمار، وخلاف ذلك جعلنا الفلسطينيون ننسى أنفسنا في المخيم." لقد قمت بزيارتها بعد أن عادت لقريتها فوجدنا أسرة فلسطينية تتناول الغداء على مائدتها. قالت لي أنها كانت في الأسبوع الماضي تتناول الغداء في مخيم عين الحلوة، وأن أحد الأسر الفلسطينية قدمت إلى بيتها وأمضوا أربعة أيام في منزلها في عين بعل.

عبلة درويش البالغة من العمر ٢١ عاما قالت: "لقد قال الفلسطينيون لنا عن بيوتهم هذه بيوتكم وليست بيوتنا، نحن الآن ضيوفكم ونرغب في استضافتكم عندما تأتون إلى زيارة منازلنا في فلسطين."

لقد أتت نسرين الخالدي وهي متطوعة تبلغ ٢٨ من العمر وتسكن المخيم، وأحضرت أسرة من عيترون للمكوث في بيت قريبتها. قالت هنادي زيدان "لم أعرف هذه المرأة من قبل لقد وجدتها وحيدة مع بناتها وأولادها وقد أحضرناها إلى منزلنا. وبعد ذلك اصطحبناها إلى حفلة زفاف في المخيم وقد أعجبها زفافنا لقد علمناها بعض الأغنيات الفلسطينية وعلمتنا هي في المقابل كيف نصنع كعكة العباس (هو طقس شيعي تقليدي يقضي بأن يصنع هذا النوع من الكعك في يوم عاشوراء). وبعد أن عادت المرأة ووجدت بيتها مهدما اتصلت بهنادي وطلبت منها أن ترجع ثانية. أما العائلة فقد رحبت بها حيث مكثت أسبوعا إضافيا في المخيم. وفي أحد المراكز انشغلت مجموعة من الأطفال من قرية مركة والذين هجّروا إلى مدرسة نضال في مخيم عين الحلوة بأداء التمثيليات المسرحية حول تجربتهم في المخيم. لقد أنهوا عرضهم بأداء مشهد يصور كيف أنهم كانوا متوجسون من دخول المخيم، وانتهى المشهد باكتشافهم رحابة وترحيب الفلسطينيين بهم.

في اليوم الأخير قبل أن أعلن مجلس الأمن وقف إطلاق النار، قام السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله بإلقاء خطاب نادى اللبنانيين المهجرين إلى العودة إلى قراهم بأسرع وقت ممكن. قامت الأسر اللبنانية بحزم أمتعتهم وتجهيز أنفسهم للعودة إلى قراهم. أُقام الفلسطينيون حفلات الوداع في المدارس ورأينا الفلسطينيين واللبنانيين يرقصون على أنغام الأغاني الشعبية الفلسطينية وفي اليوم التالي تبادلوا العناوين وأرقام الهواتف، لقد ساد المشهد لحظات الوداع الحارة وذرف الدموع على فراق الأصدقاء.

لم يكن استقبال الأسر اللبنانية المهجّرة في عين الحلوة والمخيمات الأخرى مجرد فعلة خيّرة، ولكنه سلوك إنساني والتزام قومي وسياسي من جانب اللاجئين الفلسطينيين. لقد تبادل الناس القصص وتناقلوا العادات، لقد تقاسموا آلام العيش في مخيم للاجئين وتشاركوا أحلام العودة. وإلى جانب ذلك انبثقت عن هذه التجربة رسائل عدة والى جميع الاتجاهات، وهي أنها تمكنت من كسر الصورة الأمنية النمطية التي حملها بعض اللبنانيين عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وبينما راقب الفلسطينيون ضيوفهم اللبنانيين يعودون إلى قراهم، يمكن للمرء أن يشاهد في عيون الفلسطينيين نجوما تتلألأ ساطعة بأحلام وآمال عن العودة.

* محمود زيدان هو ناشط في الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وعضو في مجموعة عائدون- لبنان.

حتلنة: حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها آخذة في الاتساع

انضمام المزيد من الفعاليات للحملة الشعبية الفلسطينية

كشف أمين صندوق الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، جمال زقوت، عن ان الاتحاد قد قرر عدم ضم أي لاعب من المطبعين إلى صفوفه، وذلك في رد صريح وواضح على كل من يدفع باتجاه إضعاف الموقف الوطني للاتحاد من دفعه الى تنظيم أنشطة رياضية بالاشتراك مع "الجيران" بحسب تعبيره. وفي خطوات متميزة نشطت مبادرات شعبية نظمتها اللجنة الشعبة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية في كل من نابلس وطولكرم. وقد ركز المنظمون لهذه الحملة على بيان أهداف الحملة الشعبية، وتنوع الآليات تبعا للقطاع المستهدف، وأكدوا أن الحملة عملية تراكمية يجب مواصلتها وذلك عبر جعل المقاطعة سلوكا حياتيا يوميا للفلسطينيين.

مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تواصل اجتماعاتها التنسيقية الخاصة الهادفة إلى تطوير حملة المقاطعة

ومن جهتها واصلت المؤسسات الأهلية الفلسطينية الفاعلة في حملة المقاطعة مشاوراتها واجتماعاتها الهادفة إلى تفعيل وتطوير حملة مقاطعة إسرائيل. فلقد عقدت كل من جمعية الشبان المسحية، وجمعية الشابات المسيحية، مركز بديل، ، ومؤسسة السياحة البديلة، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فلسطين، مركز أبحاث الأراضي

/ القدس، مركز القدس للنساء، مركز التعليم البيئي، ومركز الجولان للتطوير اجتماعين في مقر جمعية الشبان المسيحية/ بيت لحم في ٩ و٢٣ ايلول. وقد ناقشت خلاله التطورات العالمية على صعيد حركة الانضمام للحملة؛ كما وناقشت آليات العمل المتصورة لتفعيل الحملة محليا خصوصا وان هذا الجانب يسترعي انتباه المنظمات العالمية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني، حيث انه من غير الجائز مطالبة العالم القيام بأمر لا نسعى نحن الفلسطينيين إلى القيام به ولو جزئيا. ولقد اتفقت المؤسسات المشاركة على ضرورة توسيع نطاق الحملة محليا عبر تحفيز المؤسسات والأشخاص الموقعين على بيان إعلان الحملة من اجل بذل مزيد من الجهود ومن اجل إبداء التزام اكبر بما تم التوقيع عليه.

جماعة من يهود الولايات المتحدة تطلق حملة تضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني

في خطوة نوعية أطلقت جماعة يهودية حملة تضامن مع الشعبين الفلسطيني واللبناني وذلك بإصدارها بيانا حمل ألف توقيع من أصحاب الضمير الحي من يهود الولايات المتحدة؛ حيث تم نشره في أوسع صحف الولايات المتحدة انتشارا يوم ٢٢/٩. وقد استنكرت الجماعة في بيانها سياسة الولايات المتحدة المناصرة لسياسات إسرائيل العدوانية بل واعتبرت، في خطوة مميزة، أن الوجود الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨ يمثل احتلالا لفلسطين. ولقد جاء في البيان الصادر عن المجموعة" إننا اذ تفزعنا سياسة الولايات المتحدة المناصرة لإسرائيل منذ ٥٨ عاما من احتلال فلسطين فإننا نطالب كل يهود العالم للوقوف في وجه تلك السياسة التي توظف خلالها الولايات المتحدة كل نفوذها و لا زالت تتغاضى عن المعاناة الجماعية للشعب الفلسطيني تمشيا مع مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة. إن ما يجري في غزة وما جرى في لبنان يعكس وجه إسرائيل الاستعماري والذي ينفي عنها أخلاق وعدالة الديانة اليهودية.

ومن جهة ثانية ترى حملة التضامن الجديدة هذه، أن لا عدالة حين تقوم إسرائيل بارتكاب جرائم بحق الفلسطينيين تماما كتلك التي ارتكبت بحق اليهود في أوروبا؟ وان لا أمان لليهود في التحالف مع المسيحية الصهيونية ضد العالمين الإسلامي والعربي. ولا أمان لليهود إلا بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وكافة حقوقه الإنسانية.

هذا وقد ورد في بيان حملة التضامن "نحن يهود الولايات المتحدة من ذوي الضمير الإنساني الحي، إذ ندين ما ترتكبه إسرائيل من جرائم باسم يهود العالم فإننا نقف متضامنين مع الشعبين الفلسطيني واللبناني.

نحن يهود الولايات المتحدة المتضامنين مع الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين ندعو ونحث حكومة الولايات المتحدة إلى العمل على:

- رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة وفرض وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في لبنان – تفكيك ما تم بناؤه من جدار الفصل العنصري وضمان انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.
- تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة وفقا لقواعد القانون الدولي وإلا فرض عقوبات دولية على إسرائيل
- وقف المساعدات الأمريكية الممنوحة لإسرائيل
- تعويض الفلسطينيين واللبنانيين عن كل ما أصابهم من جراء الاعتداءات الإسرائيلية.

ويذكر أن هذا التحرك يأتي منسجما مع جهود المنظمات الأهلية الفلسطينية الداعية الى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها. هذا وترى حملة تضامن يهود الولايات المتحدة هذه انه قد آن الأوان للإعلان أن إسرائيل لا تمثل كل يهود العالم وان هناك أصوات يهودية قد بدأت تخرج عن صمتها وهي آخذة في التعالي في مواجهة الادعاء المغلوط القائل أن كل يهود الولايات المتحدة يدعمون إسرائيل.

أكاديميون ايرلنديون يطالبون الاتحاد الأوروبي بوقف تمويل ودعم المؤسسات الإسرائيلية

استجابة لدعوات الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل ((PACBI أصدرت حملة التضامن الأيرلندية مع الشعب الفلسطيني، احد شركاء مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيانا موقعا من ٦١ أكاديميا ايرلنديا من مختلف التخصصات يطالب الاتحاد الأوروبي بوقف صرف أية أموال أو معونات للمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية حتى تنصاع إسرائيل إلى الشرعية الدولية وتنفذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال. وتجيء هذه الدعوة كما أوضح موقعوها استجابة إلى دعوة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني (١٧١). يذكر هنا أن عددا من المؤسسات الفلسطينية قد بادرت إلى تنظيم هذه الحملة التي تستهدف تحفيز مؤسسات وهيئات العالم والرأي العام العالمي لاتخاذ مواقف عملية حيال الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية.

وقد أكد البيان أن إغلاق المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية أمام قطاع واسع من الفلسطينيين، وان ما يتعرض له الطلبة الفلسطينيون على الحواجز الإسرائيلية وما يعانونه بسبب سياسة الحصار والإغلاق ومنع التجوال، وان الاعتداءات المتكررة على المؤسسات الأكاديمية الفلسطينية من جامعات ومدارس يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان والقانون الدولي، ويستوجب اتخاذ خطوات عملية وليس مجرد دعوات لفظية، وذلك لإجبار إسرائيل على تنفيذ التزاماتها الدولية.

ولقد صرح ديفيد لاندي، رئيس هذه المبادرة، إلى أن النداء ليس موجها ضد أشخاص بذواتهم إنما هو موجه ضد المؤسسات الإسرائيلية التي توفر للسياسة الإسرائيلية الحكومية غطاء أخلاقيا وعمليا يحجب حقيقة سياسة الاحتلال. وأكد من جهة أخرى على أن النداء موجه إلى الأكاديميين عموما ويطالبهم بالامتناع عن تقديم أي نوع من التعاون مع مثل تلك المؤسسات إلى أن ترفع تلك المؤسسات الإسرائيلية الغطاء عن ممارسات الحكومات الإسرائيلية كقوة احتلال. كما وأشار ديفيد لاندي إلى أن عددا من المؤسسات والهيئات الأكاديمية وغير الأكاديمية ومن مختلف أنحاء العالم قد استجابت إلى دعوة المقاطعة الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومن أبرزها الاتحاد الأكاديمي البريطاني، اتحاد الموظفين العاميين الكندي، مجلس اتحادات التجارة لجنوب إفريقيا، حيث يدعو الأخير إلى فرض عقوبات على إسرائيل حتى توفي بالتزاماتها الدولية وتوفي الفلسطينيين كامل حقوقهم.

اتحاد عمال الخدمات العامة البريطاني (UNISON) يتضامن مع الشعب الفلسطيني

في خطوة جد متقدمة تبنى اتحاد عمال الخدمات العامة البريطاني (UN – SON) في لقائه الذي عقد في بريطانيا الأربعاء ١٣ أيلول، جملة من القرارات الداعمة للشعب الفلسطيني وحقوقه. فلقد أعلن الاتحاد في بيانه الختامي تأييده لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها، كما دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عتم ١٩٦٧ لتمكين الفلسطينيين من بناء دولتهم المستقلة، كما وشدد على ضرورة تفكيك جدار الفصل العنصري في الحال.

ويذكر أن لقاء مجلس الاتحاد قد ضم ١٥٠٠ نقابيا يمثلون ٦،٥ مليون عاملا بريطانيا. ويأتي هذا التحرك المتميز بفعل تنامي حركة التضامن العالمية مع الشعب الفلسطيني.

من جهتها أدانت رئيسة اتحاد عمال المطافئ، روث ونترز، تواطؤ حكومة حزب العمال البريطاني وصمتها على إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين وخصوصا في قطاع غزة. كما ودعت الاتحادات العمالية إلى الانضمام لحملة التضامن مع الشعب الفلسطيني فعليا لأنه ما عاد مجرد التضامن الكلامي يجدي نفعا.

وقد تناول المتحدثون التسعة الرئيسيون ذات الموضوع من زوايا مختلفة. ففي كلمته أكد برنارد روميه أن الولايات المتحدة لا تريد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إنما تريد تثبيت نظام التبعية لها. كما وأدان حجز أموال الفلسطينيين من قبل إسرائيل والتي هي حقوق خالصة لهم.

اما كيت سونت، القائم بأعمال السكرتير العام للاتحاد والذي يمثل أكثر من مليون عامل، فقد أدان تواطؤ الحكومة البريطانية في الحرب على لبنان وسياسة الكيل بمكيالين في التعامل مع قضايا المنطقة. وفي خطوة مميزة طالب بمقاطعة إسرائيل بسبب سياساتها وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الفلسطينيين، وقد طالب السلطات البريطانية العسكرية بوقف التجارة العسكرية مع إسرائيل؛ هذا وقد طالب الاتحاد الأوروبي أيضا بوضع نهاية لسياسة تفضيل إسرائيل.

في ذات الوقت طالب آخرون بتبني سياسات داعمة للفلسطينيين وبفتح خطوط على الصناعة الفلسطينية والعمال الفلسطينيين. كما واعتبر آخرون أن سياسات إسرائيل لا تختلف عن سياسة حكومة جنوب أفريقيا إبان نظام الفصل العنصري وطالبوا بريطانيا بإتباع سياسة لا تساوي بين الضحية والجلاد.



أثناء مؤتمر صحفي حول مقاطعة إسرائيل عقد في جنوب أفريقيا، تموز ٢٠٠٦
(المصدر: لجنة التضامن الجنوب أفريقية مع الشعب الفلسطيني)

الائتلاف من اجل فرض عقوبات على إسرائيل
نداء لعقد قمة عمالية عالمية من اجل فرض عقوبات على اسرائيل

نحن المؤسسات التالي ذكرها:

الائتلاف من اجل فرض عقوبات على إسرائيل؛

اللجنة المغربية من اجل فرض عقوبات على إسرائيل؛

لجنان التضامن المغربية–الفلسطينية (الرباط وكازابلانكا)

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني؛

حملة التضامن الايرلندية مع الفلسطينيين؛

اتحاد عمال المعادن والكهرباء– جنوب إفريقيا؛

نتوجه بهذا النداء العاجل إلى النقابات العمالية وممثلي العمال في كل أنحاء العالم وندعوها للمشاركة في قمة فرض العقوبات على إسرائيل والمزمع عقدها في جنوب إفريقيا.

إننا اذ نتوجه بهذه الدعوة نؤكد على ان حق اليهود والمسلمين والمسيحيين وجميع المؤمنين في الأديان الأخرى في العيش سويا جنبا إلى جنب يشكل نقطة انطلاق لنا؛

وحيث أننا نرى أن ارض فلسطين التاريخية قد تعرضت إلى حملة تطهير عرقي من معظم سكانها الأصلين وذلك لغرض إقامة دولة إسرائيل؛

وحيث أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين لا زالت تتعرض للحرمان من الحق في العودة؛

وباعتبار أن إسرائيل ومنذ تأسيسها لم تكف عن انتهاك حقوق الفلسطينيين الإنسانية؛

وإذ نرى أن العدوان المستمر على غزة ولبنان يكشف عن وجه إسرائيل السافر وعن ذروة الاستهانة بحياة السكان المدنيين؛

وإذ أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي واستخدامها للفسفور المشع والقنابل المحرمة أمر غير مقبول إطلاقا؛

وإذ نأخذ بعين الاعتبار دعوة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها؛

وإدراكا منا إلى أن الشركات الاحتكارية هي المستفيد الوحيد من الحرب في منطقة الشرق الأوسط؛

وفي ظل عدم جدية حكومات الدول ذات التأثير على المستوى الدولي وعدم اتخاذها أية خطوة ضد سياسات إسرائيل؛

وانطلاقا من إيماننا أن عمال العالم هم صانعي الخيرات الحقيقيين، وان لا مصلحة لهم في مقاتلة بعضهم البعض بينما النخبة تجلس في نعيم وأمان مكتفية بإصدار الأوامر للعمال مطالبة إياهم بالتضحية بكل شيء وذلك لتحقيق الحد الأقصى من الأرباح على حسابهم؛

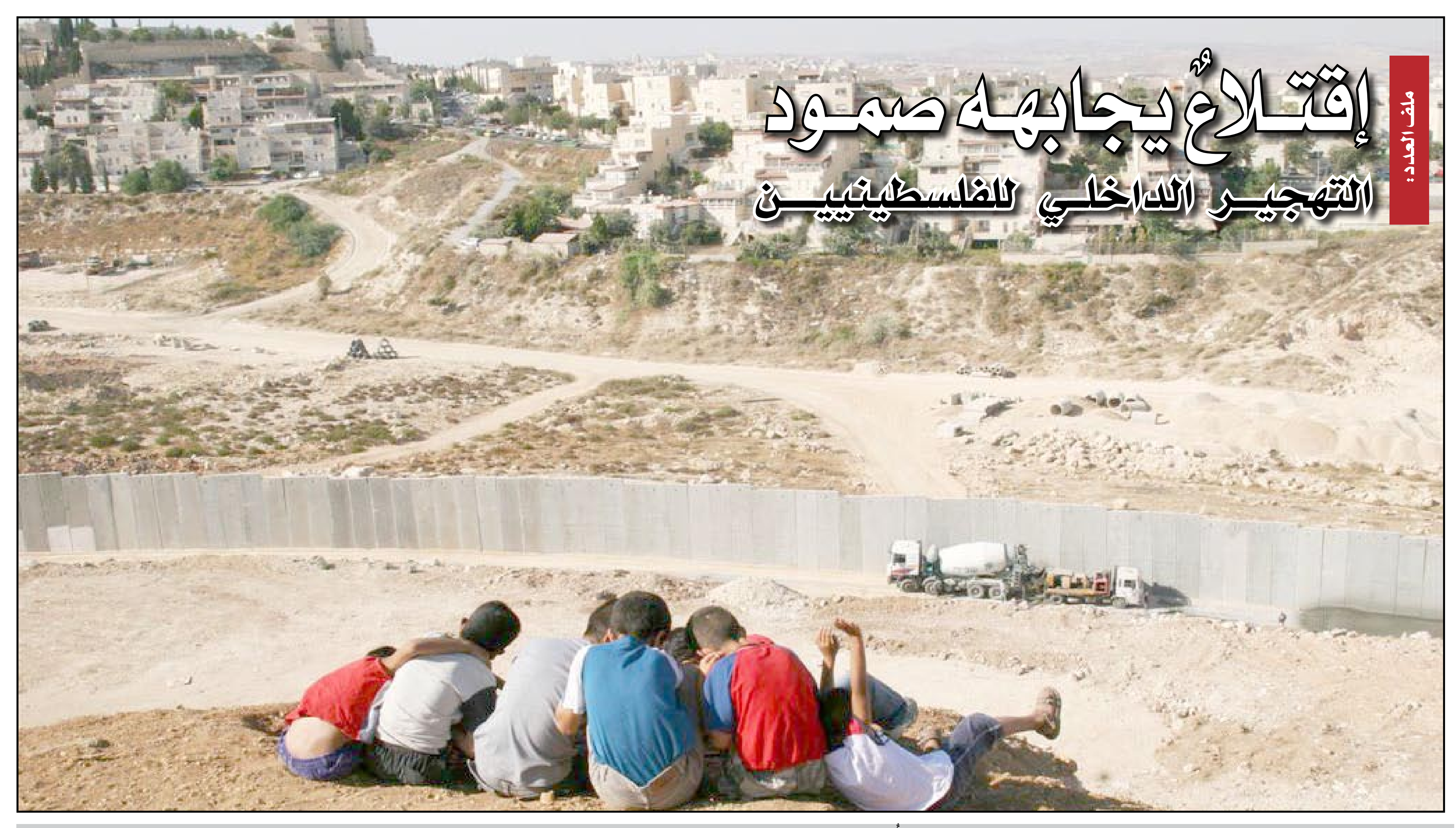
ندعو ممثلي العمال في كل أنحاء العالم للمشاركة في قمة جنوب أفريقيا لفرض العقوبات على إسرائيل وذلك من اجل:

فرض عقوبات عمالية مما هو باستطاعة العمال القيام به على إسرائيل؛

وضع إستراتيجية شاملة لحركة العقوبات العمالية؛

منح مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني فرصة عرض مطالبهم مباشرة على ممثلي العمال من كافة أنحاء العالم والتواصل معهم

تحديد قائمة بالمنتجات والخدمات المدخلة إلى إسرائيل والقادمة منها



المُهجرون كمشروع سياسي ومدني وحضاري

من "سلامة الجليل" إلى الترانسفير

بقلم: محمد بركة*

كنا مجموعة من الشباب الجامعيين – طلابا ومحاضرين – كانت الغالبية من اليهود التقدميين المعادين جذريا للإحتلال، منهمكين في إنجاز التحضيرات النهائية للمظاهرة التي دعونا إليها باسم "لجنة التضامن مع جامعة بير زيت"، في الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس وهضبة الجولان السورية، وذلك في ساحة المتحف في تل أبيب. اليوم كان يوم السبت، الخامس من حزيران ١٩٨٢.

نشرات الأخبار بعد ظهيرة ذلك اليوم تناقلت أخبار قيام إسرائيل بشن حرب على لبنان، عرفت في ما بعد بحرب لبنان، وفي ما بعد بعد باسم حرب لبنان الثانية. أطلقت حكومة إسرائيل، برئاسة مناحيم بيغن من جهتها على الحرب إسم "حملة سلامة الجليل"، والتي كان من المفترض ان تكون لمدة ٧٢ ساعة، ولكنها امتدت في نهاية الأمر ١٨ عاما. كما كان من المفترض ان تمتد الى عمق ٤٠ كيلومترا، ولكنها وصلت في نهاية الأمر إلى بيروت، وكان من المفترض ايضا أن تهدأ البلاد ٤٠ عاما، ولكنها في نهاية الأمر لم تحقق يوما واحدا من "الهدوء"!

بطبيعة الحال، فقد تحول محور المظاهرة، في ذلك اليوم، إلى المطالبة بوقف الحرب على لبنان، علماً أن طبول هذه الحرب كانت تدق منذ زمن طويل، دون أية علاقة بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، "أرغوف". كنا قد حذّرنا من مخططات الحرب على لبنان على مدار شهور طويلة، ونظمنا ضمن ذلك مظاهرة قوية وصاخبة جرت في تشرين الثاني من العام ١٩٨١، أمام مقر الحكومة في القدس، وانتهت باعتداء وحشي على المتظاهرين من قبل الشرطة وأجهزة الأمن وانتهت باقتيادنا، عربا ويهودا إلى معتقل المسكوبية في القدس.

عندما اعتليت المنصة في المظاهرة إياها في ٥ حزيران ١٩٨٢ لإلقاء كلمتي، أنا اللاجئ في وطنه، إبن صفورية التي تعج مخيمات لبنان بأبنائها، كان الغضب يدوي في رأسي، "إنها الحرب... إنها الحرب!" وكان القلق يمور ويموج في قلبي خشية على أهلي وأقاربي وأبناء شعبي. وكانت تدوي في ضميري التسمية الاستفزازية لهذه الحرب، "سلامة الجليل". بدأت كلمتي بالتساؤل عن سلامة الجليل. فسلامة الجليل هي سلامتي، فأنا هو الجليل. هل فكرت فعلا حكومة بيغن بسلامتي عندما شنت حربها على أهلي، هل ذهبت لتقتل أهل الجليل الذين هُجّروا إلى لبنان من اجل سلامة جليلهم؟!

بعد ذلك بأيام وارتباطا بالحرب وبسلامة الجليل، وسلامتي أنا الجليل الحقيقي، كتب صديقي الشاعر التقدمي الشجاع يتسحاق لاؤور إحدى قصائده الجميلة، التي استفزت المؤسسة الشعرية الإسرائيلية، لأنها اعترضت على الرواية الصهيونية الأساس، ولأنها لم تتوانى عن – اي القصيدة – نفسها دون أن تبصق في وجه المؤسسة حيث أنهاها صاحبها بهتافه: "تفو عليكم.. أقول لكم: تفو عليكم".

في الرواية آنفة الذكر، تظهر الخطوط الفاصلة بين خطابنا التقدمي والوطني من جهة، وبين خطاب المؤسسة الاسرائيلية من جهة اخرى. وخطوط تفصل وتتقاطع بين مواطنتنا "الاسرائيلية"، وهويتنا الفلسطينية، وتحدد تميز حالتنا، قياسا لأبناء شعبنا. لذلك فقضية المهجرين، اللاجئين في وطنهم، كمشروع وكحق لا بد من تناولها بالتعاطي مع هذه الخطوط وما يقع على جانبيها.

لقد توقفت في مقالتي المنشورة في شهر أيار، من مجلة "حق العودة" عند ضرورة "التحيز لمسميات المكان التي هي تعبير عن أصالة الهوية في وجه التغريب" وان القضية الصهيونية ليست الهوية الديمغرافية اليهودية في فضاء المكان وحسب، إنما "سبغ" الهوية الصهيونية على المكان ذاته. ان التحيز لاصل المكان يحدد مقتضيات "المشروع الحضاري" للمهجرين؛ بمعنى حراسة هوية المكان ومسمياته، وبمعنى التمسك بدور الشاهد الحي على ملامح التاريخ وعلى هوية المكان في وجه الانتحال والتزوير وفي وجه شاهد الزور.

لقد سمحت دولة إسرائيل لمواطنيها الفلسطينيين بدعوة أقاربهم اللاجئين من الدرجة الأولى لزيارتهم في إطار ما يسمى بزيارات لم الشمل، وفي هذا الإطار قام الآلاف من اللاجئين بزيارة مسقط رؤوسهم والتقاء من بقي من أهلهم وأحبتهم وما بقي من اطلال بيوتهم. أما اليوم، وبعد أكثر من ٥٨ عاما على النكبة، فإن الجيل الذي يشكل القرابة الأولى آخذ بالتلاشي، وفي اعتقادي فإنه في غضون ١٥عاما سينتهي جيل القرابة الأولى، الأمر الذي يضيف مسؤولية أكبر على أبناء جيل النكبة وأحفادهم، وأحفاد أحفادهم، وبالأخص المهجرين منهم، في ما يتعلق بإحاطة ذاكرة المكان بالمزيد من الحماية في وجه الانتحال والتغريب.

أما المشروع السياسي للمهجرين فهو يدخل ضمن مشروع حق العودة للمجموع العام للاجئين الفلسطينيين. فعندما يجري الحديث عن أسرى الداخل ضمن اتفاقيات محتملة لتبادل الأسرى تنتفض إسرائيل الرسمية وتستشيط غضبا لكون هؤلاء الأسرى مواطنين إسرائيليين وقضيتهم "قضية إسرائيلية داخلية" ولذلك لا يمكن ان يكون موضوعهم ضمن عملية التفاوض. والحديث بذاته يدور وسيدور عن أية إمكانية للحديث عن المهجرين، اللاجئين في وطنهم، ضمن الحديث العام عن قضية اللاجئين. ولكن لا شيء يغير حقيقة ان ملابسات وتداعيات ومؤامرات تهجير جزء من الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنه، هي ذاتها الملابسات والتداعيات والمؤامرات التي قادت إلى تهجير جزء من أبناء الشعب الفلسطيني في داخل وطنه، فكيف يصبح التهجير قضيتين: قضية لاجئين وقضية "مواطنة"؟

ورغم ذلك فإن موضوع المهجرين في وطنهم يحمل أيضا مشروعا مدنيا لا يتناقض مع المشروع السياسي أو المشروع الحضاري الوطني، وهو بذاته يمتد على احتمالين متلازمين غير متصادمين يقودان إلى ضرورة وشرعية المطالبة بعودة المهجرين إلى قراهم الأصلية من منطلقات مدنية أيضا.

الاحتمال الأول: أن إسرائيل تعلن في صلب القانون الإسرائيلي عن نفسها كدولة يهودية وديمقراطية. ونحن نعلم انه في كل تصادم بين يهوديتها وبين ديمقراطيتها، وما أكثر هذه التصادمات، تكون الغلبة محتومة ليهوديتها. من هنا لا تتورع إسرائيل عن إشهار رفضها لحق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم على اعتبار ان عكس ذلك من شأنه ان يؤثر على الطابع الديمغرافي للدولة ويسبب اختلالا ليهوديتها.

لذلك ما دام المهجرون هم مواطنون في دولة إسرائيل، ويدخلون في تعداد سكانها ومواطنيها، فعودتهم من أماكن سكناهم الحالية في داخل حدود إسرائيل إلى قراهم المهجرة داخل حدود إسرائيل لا يسبب اختلالا اضافيا ليهودية الدولة، بل ان حظر عودتهم يشكل خرقا فظا لديمقراطيتها، ولكننا لسنا على هذا القدر من السذاجة، فنحن نعرف ان المعركة ليست على الديمغرافيا وحسب ولكنها أيضا على مسميات الجغرافيا ونطاقها.

أما الاحتمال الثاني، فمعروف أن إسرائيل محكومة لرأسمالية متطرفة إلا في موضوع الأرض. فإن ٩٧٪ من مساحة إسرائيل تقع وتدور في ملكية الدولة، وهذا لا يعود إلى ذهنية اشتراكية في موضوع الأرض إنما لحقيقة ان الدولة كمشروع قامت على أساس مصادرة الأرض وانتزاع ملكيتها من العرب الفلسطينيين. هذه الحقيقة الكولونيالية أدت إلى نشوء حالة غريبة إذ أن العرب الفلسطينيين الذين يشكلون ١٧٪ من المواطنين في اسرائيل لا يملكون أكثر من ٣،٥٪ من مساحة الدولة، الأمر الذي يقود إلى أزمة خانقة في احتياطي الأرض لأغراض التطور واستيعاب الزيادة الطبيعية لدى المواطنين العرب الفلسطينيين

وإذا كنا بعد يوم الأرض في العام ١٩٧٦ قد خضنا نضالا ضد مصادرة أراضينا، فقد أطلقنا شعارا في العام ٢٠٠٢، أن المعركة لم تعد ضد المصادرة، لأنه لم يتبقّ ما يصادرونه من أرض، إنما المعركة هي على استعادة الأرض المصادرة من اجل حقوقنا الإنسانية كمواطنين ومن أولى من المهجرين بالعودة إلى قراهم لإصلاح غبن تاريخي وغبن مدني؟

إن ملف المهجرين الفلسطينيين اللاجئين في داخل وطنهم هو جزء من ملف التهجير الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني، إلا أنه يشكل إدانة أكثر حدة للمشروع الصهيوني الاقتلاعي. إن حقيقة وجود أكثر من ٣٠٠ ألف مهجر فلسطيني يحمل المواطنة الإسرائيلية (أكثر من ٢٥ ٪ من المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل) مع كل ما يحمله ذلك من أبعاد حضارية ووطنية سياسية ومدنية هي لائحة اتهام ضد المؤسسة الإسرائيلية. لقد حاولت السلطات الرسمية في اسرائيل على الدوام طمس قضية المهجرين سواء بالتنكر لحقوقهم في قراهم او بابرام صفقات تبادل اراضي او بيع بصورة قسرية او وهمية او بتفصيل قوانين رسمية على مقاس سياسة السلب والاقتلاع او حتى بالتنكر لتنفيذ قرارات صريحة لمحكمة العدل العليا الاسرائيلية جاءت في صالح المهجرين كما في القرار الخاص بأعادة اهالي قريتي كفربرعم واقرث الى بيوتهم.

لقد حاولوا إغلاق الملف ولكن أهل الملف أعادوا فتحه على مصراعيه.

---

* النائب محمد بركة هو رئيس مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ورئيس كتلة الجبهة البرلمانية في الكنيست.

المُهجرون الفلسطينيون في الداخل: الحماية الدولية والحلول الدائمة

الفلسطينيون المهجرون في الداخل، هم من مجموعات الأشخاص المهجرين داخليا في الشرق الأوسط، التي غالباً ما يجري تجاهلها. وبعض هذا التجاهل ناجم عن صعوبة إدراك مفهوم التهجير في الداخل، في إطار الصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي المتجذر للسيطرة على الأرض والسيادة عليها. وغالبا ما أدت الحروب والاحتلال العسكري في مجرى الصراع المستمر منذ أكثر من نصف قرن، إلى تغيير خطوط وقف إطلاق النار أو ما يسمى بالحدود، إذ لم يتم بعد، تثبيت حدود دولية معترف بها بين المجموعتين المتصارعتين، ومفاهيم مثل "أقلية فلسطينية" و" فلسطينيون مهجرون في الداخل" هي مفاهيم مرنة ومتغيرة، لا يمكن تطبيقها إلا بشكل براجماتي (عملي)، لوصف ظاهرة التهجير الداخلي في فترة زمنية معينة. استناداً إلى ما ذكر، لا بد أن يشمل التصنيف البرجماتي (العملي) للفلسطينيين المهجرين في الداخل في ظل الظروف الحالية (ما بعد أوسلو) أربع مجموعات رئيسة هي:

١. مجموعة فلسطينيي ١٩٤٨ المهجرين في الداخل: إن الجزء الأكبر من الفلسطينيين المهجرين في الداخل يقيمون في إسرائيل، وكانوا بالأصل قد هجروا وجردوا من بيوتهم وأراضيهم في حرب عام ١٩٤٨. وتشير إسرائيل إلى هؤلاء المهجرين في الداخل على أنهم "الغائبون – الحاضرون"، أي أنهم حاضرون جسمياً ولكنهم غائبون فيما يتعلق ببيوتهم وأراضيهم.

٢. مجموعة فلسطينيي ما بعد ١٩٤٨ المهجرين في الداخل: وهي مجموعة ثانية أصغر من السابقة، تتكون من الفلسطينيين داخل إسرائيل الذين هجروا بعد عام ١٩٤٨، بسبب الترانسفير (النقل) الداخلي، ومصادرة الأرض، وهدم البيوت. ويتكون قطاع واسع من هذه المجموعة من البدو.

٣. مجموعة فلسطينيي ١٩٦٧ المهجرين في الداخل: وهي مجموعة ثالثة من الأشخاص الذين هجروا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة في حرب ١٩٦٧. ولا يشمل ذلك لاجئي ١٩٦٧ الفلسطينيين الذين يشار إليهم غالباً على أنهم "نازحو ١٩٦٧"، بسبب وجود الضفة الغربية عند نزوحهم تحت الحكم الأردني، الأمر الذي يعني أنهم لم يعبروا "حدوداً دولية"، في بحثهم عن ملجأ لهم في الأردن.

٤. مجموعة فلسطينيي ما بعد ١٩٦٧ المهجرين في الداخل: مجموعة رابعة من المهجرين الفلسطينيين في الداخل، وتشمل أولئك الفلسطينيين الذين هجروا داخل الضفة الغربية، والقدس الشرقية وقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧، بسبب مصادرة أراضيهم وهدم بيوتهم، وإلغاء حقوق إقامتهم في القدس، وأشكال أخرى من الترانسفير (النقل) الداخلي. وتشمل هذه المجموعة عدداً كبيراً من المقدسين والبدو.

من الخصائص المميزة للفلسطينيين المهجرين في الداخل أسوة بالأشخاص المهجرين داخليا في أنحاء العالم، الافتقار إلى الحماية الوطنية والدولية. فإسرائيل قادرة على تقديم حماية وطنية شاملة للفلسطينيين المهجرين داخلياً في إسرائيل إلا أنها غير راغبة في ذلك. والفلسطينيون المهجرون داخلياً في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يفتقرون أيضاً إلى الحماية الوطنية، بفعل عدم وجود دولة ملزَمة بتوفير مثل هذه الحماية لهم. إذ ترفض إسرائيل وهي القوة المحتلة، أن تنصاع لالتزاماتها بموجب معاهدة جنيف الرابعة، وأن توفر الحماية للسكان المدنيين. وأما سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية، وهي كيان بلا سيادة، أنشئ في التسعينيات بموجب عملية أوسلو السياسية، فإنها لم تكن قادرة على توفير حماية كاملة للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن بينهم الأشخاص المدنيين المهجرين في الداخل. ومنذ انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٠، تعرضت السلطة لهجمات قاسية من جانب القوات العسكرية الإحتلالية الإسرائيلية، وأصبحت وكأنها غير موجودة عملياً. وتستمر الممارسات الإسرائيلية في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك مصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وإلغاء حقوق الإقامة والمواطنة، والإغلاق العسكري، مما يؤدي إلى استمرار توليد التهجير الداخلي.

إن عدم رغبة إسرائيل في توفير الحماية للمهجرين، وعدم توفر إرادة سياسية دولية لتفعيل دور لجنة التوفيق الدولية المفوضة بحماية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وعدم وجود سلطة وطنية قادرة على توفير الحماية اللازمة، يؤدي عمليا الى استمرار تفاقم المعاناة وتوليد حالات تهجير جديدة.

إن عدم رغبة إسرائيل في توفير الحماية للمهجرين، وعدم توفر إرادة سياسية دولية لتفعيل دور لجنة التوفيق الدولية المفوضة بحماية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وعدم وجود سلطة وطنية قادرة على توفير الحماية اللازمة، يؤدي عمليا الى استمرار تفاقم المعاناة وتوليد حالات تهجير جديدة.

لهذه الأسباب يعاني الفلسطينيون المهجرون في الداخل من أشكال متعددة من التهميش فيما يتعلق بالحماية الوطنية والدولية. وكما هو الحال بالنسبة للأشخاص المهجرين داخليا في أنحاء العالم، يعاني المهجرون الفلسطينيون من تهميش عام، بسبب القصورات في التركيبة المؤسساتية والإطار القانوني للحماية الدولية الخاصة بالأشخاص المهجرين في الداخل. كما يتعرض الفلسطينيون المهجرون داخليا في إسرائيل، لتهميش إضافي باعتبارهم أعضاء في أقلية قومية عرقية غير يهودية. ويتعرض الفلسطينيون المهجرون داخليا في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ أيضاً، لتهميش إضافي من جانب احتلال إسرائيل غير الشرعي، ومن عدم وجود دولة ملزَمة وقادرة على توفير الحماية لهم وترغب في أن تقوم بذلك. لقد جرى تهميش الفلسطينيين المهجرين في الداخل عموماً، بسبب استثناء قضيتهم من عملية أوسلو السياسية. وبخلاف معظم اتفاقيات السلام الأخرى، فإن اتفاقيات أوسلو لا تشمل بنوداً تتعلق بحلول دائمة للأشخاص المهجرين في الداخل.

حماية الأشخاص المهجرين في الداخل أثناء فترة تهجيرهم:

تحدد المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي، مجموعة من المبادئ العالمية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأشخاص المهجرين في الداخل أثناء فترة تهجيرهم. فالتمييز ضد الأشخاص المهجرين داخليا محرم بشدة. فقد حرم المبدأ الأول التمييز على أساس كون الأشخاص مهجرين في الداخل. والمبدأ الرابع يشمل تحريماً أوسع للتمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو العرقي أو الاجتماعي، أو القانوني، أو العمر أو الإعاقة، أو الملكية أو المولد أو أية معايير أخرى مماثلة.

يقوم التمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل ومن بينهم المهجرين في الداخل، على أسس من القومية والعرق والدين أساساً. فالمواقف والممارسات الاجتماعية والقوانين التمييزية تضرب جذورها في التعريف الذي تقدمه إسرائيل لنفسها باعتبارها "دولة يهودية"

كما يتعرض الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ومن بينهم الأشخاص المهجرون في الداخل أيضاً للتمييز، بسبب أصلهم القومي والعرقي والديني. ويتصف احتلال إسرائيل غير القانوني بالتمييز الصريح ما بين المستعمرين اليهود (المستوطنين)، المقيمين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وفي قطاع غزة، وبين السكان الفلسطينيين الأصليين.

إضافة إلى التحريم العام للتمييز، فإن المبادئ التوجيهية تشمل أيضاً مبادئ خاصة بحماية حقوق الإنسان الأساسية (المبادئ ١٠-٢٣)،كالحق في الحياة والسلامة الجسدية وصون الكرامة والحرية في التنقل واختيار مكان السكن والحق في الرعاية العائلية وتوفير العناية الطبية وظروف معيشية مناسبة وغيرها.

الحق في حرية التنقل واختيار مكان السكن، الحق في احترام الحياة العائلية، الحق في مستوى معيشة مناسب بما في ذلك الصحة والتعليم، وتحريم الحرمان التعسفي من الملكية، هي كلها حقوق ذات علاقة خاصة بالفلسطينيين المهجرين داخلياً في إسرائيل.

لعل من أكثر الانتهاكات انتشارا للمبادئ العالمية الخاصة بحماية الأشخاص المهجرين في الداخل أثناء التهجير، كما حددتها المبادئ التوجيهية، هو انتهاك تحريم الحرمان التعسفي من الملكية. فقد جرى تدمير البيوت التي هجرت مؤقتاً أثناء حرب ١٩٤٨، في القرى أساساً، لمنع عودة الفلسطينيين المهجرين في الداخل. وكما هو الأمر بالنسبة للفلسطينيين المهجرين داخليا في إسرائيل، يتعرض الفلسطينيون في المناطق المستهدفة لغايات الاستعمار اليهودي أو الواقعة في "المناطق الحدودية" بشكل خاص للتجريد التعسفي من ممتلكاتهم. ويقدر بأن إسرائيل قامت في أعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة، بمصادرة حوالي ٤٠٠ كيلومتر مربع من الأرض من الفلسطينيين المهجرين في الداخل واللاجئين.

الحق في حرية التنقل واختيار مكان السكن، الحق في احترام الحياة العائلية، الحق في مستوى معيشة مناسب بما في ذلك الصحة والتعليم، وتحريم الحرمان التعسفي من الملكية، هي كلها حقوق ذات علاقة خاصة بالفلسطينيين المهجرين داخلياً في إسرائيل.

الحماية والحلول الدائمة

تشمل *المبادئ التوجيهية* أيضاً، مجموعة من المبادئ العالمية التي تحكم توفير الحماية من التهجير والتدابير القانونية لمعالجته.

الأفراد محميون من التهجير التعسفي من بيوتهم أو أماكن إقامتهم المعتادة. ويعتبر التهجير تعسفياً عندما يستند إلى سياسات أبارتها يد، أو تطهير عرقي، أم ممارسات مماثلة تهدف أو تؤدي إلى تغيير التكوين العرقي أو الديني أو العنصري للسكان المتأثرين به، وفي الحالات التي تقام فيها مشاريع تطوير على نطاق واسع، لا تبررها مصالح عامة اضطرارية وقاهرة، وعندما يُستخدم عقوبة جماعية. ويشمل التهجير التعسفي التهجير في أوضاع الصراع المسلح، إلا إذا تطلب ذلك أمن المدنيين المشمولين أو أسباب عسكرية ملحة. المبدأ (٢/٦). (ترجمة غير رسمية).

لقد جرى تهجير معظم الفلسطينيين المهجرين في الداخل أثناء الصراع المسلح والحرب عام ١٩٤٨، عبر هجمات استهدفت مدنيين، والطرد، والمذابح، والنهب، وتدمير الممتلكات بدون حاجة حربية لذلك. فقد تم تهجير ما يقارب ٨٠٪ من الأشخاص المهجرين في الداخل واللاجئين في هجمات عسكرية.


قرية الولجة جنوب القدس، آذار ٢٠٠٦ (تصوير: آن باك)

يُمنح الأفراد ضمانات إضافية ضد التهجير، في أوضاع أخرى غير حالات الطوارئ أثناء الصراعات المسلحة والكوارث، وتشمل هذه الضمانات الحصول على الموافقة الحرة والمبنية على المعرفة، للذين سيجري تهجيرهم، وحقهم في إجراء قانوني فعال، بما في ذلك قيام سلطات قضائية مناسبة بمراجعة القرارات التي أدت إلى التهجير (المبدأ ٣/٧). (ترجمة غير رسمية).

وبالنسبة للالتماسات القانونية التي يقدمها فلسطينيون مهجرون فإنه يتم النظر في أغلبها من قبل لجان الاعتراض العسكرية الخاصة، التي شكلتها "الإدارة المدنية" بموجب الأمر العسكري رقم ١٧٢. وتعمل في هذه اللجان وتديرها السلطات العسكرية نفسها التي تصدر أوامر المصادرة.

الدول ملزمة بحماية السكان الأصليين والأقليات والفلاحين والرعاة ومجموعات أخرى تعتمد بشكل خاص على أراضيها ومرتبطة بها، من التهجير. (المبدأ ٩).

يقع على عاتق السلطات المختصة الواجب الأساس والمسؤولية في تهيئة الظروف وتوفير الوسائل أيضاً، بما يسمح للأشخاص المهجرين في الداخل بالعودة الطوعية بسلام وكرامة إلى بيوتهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو الاستقرار من جديد طوعاً في جزء آخر من البلاد (المبدأ ٢٨). (ترجمة غير رسمية).

كما أنه ينبغي ألا يطول التهجير أكثر مما تتطلب الظروف (المبدأ ٣/٦). ويقع على عاتق السلطات المختصة واجب ومسؤولية مساعدة الأشخاص المهجرين في الداخل العائدين و/أو المتوطنين ثانية في مكان جديد، إلى أقصى حد ممكن في استعادة عقاراتهم وممتلكاتهم التي تركوها وراءهم أو التي جردوا منها عند تهجيرهم (المبدأ ٢٩). (ترجمة غير رسمية).

وتنسجم هذه المبادئ مع الإطار المطروح في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي ينطبق على الفلسطينيين اللاجئين والمهجرين في الداخل من عام ١٩٤٨. إذ يؤكد القرار ١٩٤ حق جميع الأشخاص المهجرين أثناء حرب ١٩٤٨ في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عن خسائرهم المادية والمعنوية.

وعليه ينبغي أن توفر المنظمات الدولية الدعم السياسي وبناء القدرات والدعم المالي لجمعيات ومبادرات المهجرين في الداخل، العاملة على رفع مستوى الوعي، وممارسة الضغط للوصول إلى حلول دائمة للفلسطينيين المهجرين في الداخل. وينبغي أن تقوم إسرائيل بإدخال "المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي في قانونها المحلي، وأن تزيل العقبات القانونية والأخرى التي تقف في طريق الوصول إلى حلول دائمة للفلسطينيين المهجرين في الداخل، ومن ذلك، أن تقوم بتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الإنساني/معاهدة جنيف ومعاهدات حقوق الإنسان الخاصة بحماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كما أن على إسرائيل أن تفتح للجمهور جميع الملفات المتعلقة بالمهجرين في الداخل في أرشيف الدولة. وعلى منظمات المجتمع المدني وغيرها في إسرائيل أن تعمل على رفع مستوى الوعي بين اليهود الإسرائيليين حول الفلسطينيين المهجرين في الداخل، ووضعهم الحالي، ومتطلبات الحلول الدائمة. وعلى إسرائيل أيضاً أن تنهي احتلالها العسكري غير القانوني المستمر منذ٣٩ عاماً للضفة الغربية، والقدس الشرقية وقطاع غزة، والذي هو المصدر الأساس للتهجير الداخلي في هذه الأراضي، وأن تقوم بتسهيل الوصول إلى حلول دائمة لجميع الفلسطينيين المهجرين في الداخل.

هذا المقال هو ملخص لورقة عمل بديل للنقاش رقم ٩، والتي حملت عنوان " الفلسطينيون المهجرون في الداخل: الحماية الدولية والحلول الدائمة"، من تأليف الزميل تيري رمبل، ٢٠٠٤. للإطلاع على النص الكامل للورقة باللغتين العربية والانكليزية، أنظر الى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org .

حول جدلية العلاقة بين اللجوء والتهجير الداخلي: فلسطين مثالاً

بقلم: نهاد بقاعي*

منذ أوائل عقد التسعينيات، أخذ مصطلح "النازحين داخليا"، أو "المُهجرين في الداخل" يتبوأ مكانة بارزة في أوساط المحافل الدولية المعنية بقضايا اللجوء والهجرة القسرية وتقديم المساعدات الإنسانية. ورغم ان ظاهرة التهجير الداخلي ليست بالجديدة، إلا أن هذا العقد من الزمن، وما حمله من تطورات سياسية وأمنية كتفكك الاتحاد السوفييتي، واشتعال جملة من الحروب الأهلية، وخصوصا في أوروبا، واهتمام مباشر قامت عليه حكومات دول الشمال وخصوصا الإسكندنافية في هذا المجال، قد قاد الى طرح هذه القضية على جدول الأعمال الدولي. لم تكن الاعتبارات السياسية والإنسانية وحدها هي سيدة الموقف، فقد ساهم خبراء القانون والوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية الى إضافة المزيد من المفردات القانونية الى قاموس اللجوء والهجرة ومنها القسرية، كـ "طالبي اللجوء"، و"المهاجر غير الشرعي"، وهو ما قاد في المحصلة الى الخروج من ثنائية "اللاجئ مقابل المهاجر".

لقد أدى بروز ملف التهجير الداخلي الى طرح العديد من الأسئلة والتحديات التي تواجه هذه الفئة بعينها، وخصوصا فيما يتعلق بتلقي الحماية والمساعدة وما هو الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي للاستجابة لهذه القضية، وضمن أية صيغة تكون كفيلة بضمان توفير الحماية والمساعدة وسط التأكيد على مبدأ السيادة الوطنية للدولة، والتي هي في الغالب، غير قادرة أو غير معنية في حل مشكلتهم في الحد الأدنى، والسبب الرئيس في تهجيرهم في الحد الأقصى، ومن هي الجهة الدولية المفوضة بتقديم مثل هذه المساعدة والحماية.

وبحق، فقد اعتبرت المبادئ التوجيهية للتشريد الداخلي للعام ١٩٩٨، وثيقة هامة من حيث إبراز الحقوق المستحقة بموجب القانون الدولي للمهجرين في الداخل وتوصيفهم. وهي عبارة عن تجميع مجموعة من القوانين والحقوق الواردة أصلا ضمن نصوص القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين. في ذات الوقت، فعلينا ألا نحمل المبادئ التوجيهية فوق طاقتها، فهي تظل محدودة جدا، إذا ما قورنت بنظام اللجوء الوارد أساسا في معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١، كما تظل غير ملزمة قانونا، إضافة الى عدم تحديدها لأدوار الوكالات المختلفة بشأن المهجرين في الداخل، وخصوصا، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، التي ساهمت مع المنظمات الإنسانية الأخرى في صياغة الأسلوب التعاوني والتنسيقي بين الوكالات تجاه المهجرين في الداخل. مع ذلك، فهنالك قسط كبير من الغموض تجاه عمل ودور المفوضية تجاه المهجرين في الداخل، وهو ما يقودنا الى أن على المفوضية أن تضع سياسة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمهجرين في الداخل.

عموما، تلعب الحدود الدولية المعترف بها ركنا أساسيا في الفصل بين اللاجئ والمهجر في الداخل كنتيجة حدوث هجرة قسرية. وبدون التطرق الى مجمل التعريفات والتوصيفات المختلفة لكلا الحقلين، فإن الحدود الدولية المعترف بها تأخذ أهمية قانونية صرفة فيما يتعلق بتعريف اللجوء، وما يترتب على ذلك من توفير نظم حماية ومساعدة دوليتين. ولكن، وبخلاف خبراء القانون والوكالات المعنية، يظل أمر هذه الحدود أقل تأثيرا ووقعا لدى علماء السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الذين يعتبرون أن مبدأ النزوح عن الديار هو واحد ويقود بالضرورة الى اللجوء، بغض النظر عن التصنيفات القانونية، المرهونة بالخشية من الاضطهاد المبرر وعبور الحدود الدولية المعترف بها أو مكان اللجوء. وفي كلا وجهتي النظر (القانونية والاجتماعية)، فإن فئة المهجرين في الداخل تصبح أكثر فهما ووضوحا حينما تكون مرتبطة بمسببات النزوح، وتفاعلاته في الشتات، ودور السلطات الوطنية والمضيفة والمجتمعات المضيفة، والعقبات أمام الحل.

ومن أجل التوصل الى حل لقضية اللجوء والنزوح (للاجئين والمهجرين في الداخل)، يجب التعامل مع مسبباته وأصله. وفي الحالة الفلسطينية، فإن الحل وارد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ مثلا لكلا من اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في الداخل الذين هجروا في العام ١٩٤٨، ولكن عدم تطبيق القرار من قبل المجتمع الدولي، قد قاد لأن تستمر إسرائيل في تهجير المزيد من الفلسطينيين على مدار نحو ستين عاما. في العودة الى جذر الصراع، فإن الفلسطينيين قد حذروا طويلا من أن المجتمع الدولي يصبح شريكا في الجريمة طالما ظل مكتوف الأيدي تجاه مشروع تهجير مستمر بحقهم منذ العام ١٩٤٨ ولغاية يومنا هذا، يهدف الى دفع المزيد منهم الى "ما وراء الحدود". وتقاس "الحدود" إسرائيليا، ليست بموجب الحدود الدولية المعترف بها، فإسرائيل هي دولة بدون حدود، وإنما من خلال سيطرتها على الأرض تكون مترافقة مع سياسة منهجية للإحلال (الاستيطان الصهيوني مقابل تفريغ الفلسطينيين)، وهي بموجب المشروع الصهيوني (أي، الحدود) متغيرة وغير ثابتة، وهذا ما قد يفسر النسبة الهامشية نسبيا لأعداد المهجرين الفلسطينيين من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، إذا ما قيست بقضايا نزوح أخرى.

بدون شك، فإن "الحدود" غير الثابتة والمتغيرة تضيف عبئا إضافيا على الحالة الفلسطينية، وجعل قضية المهجرين الفلسطينيين في الداخل على وجه التحديد، أكثر تعقيدا. خلال عشرين عاما (١٩٦٧-١٩٤٧)، توفرت في فلسطين التاريخية ثلاثة خطوط مختلفة عقدت من واقع تفسير "حدود" التهجير الداخلي في فلسطين بموجب مبدأ الفصل بين اللجوء والتهجير الداخلي (حدود فلسطين الانتدابية حتى ١٩٤٧، حدود الدولتين في قرار التقسيم ١٩٤٧، وخطوط وقف إطلاق النار ١٩٤٩)، ولتعقيد المسألة، فقد ضمت الضفة الغربية في العام ١٩٥٠ الى الأردن لتصبح جزءا من المملكة الأردنية الهاشمية حتى إحتلال الضفة الغربية في العام ١٩٦٧، ولتعلن فك الارتباط القانوني والاداري في العام ١٩٨٨. قضية جدار الفصل العنصري، هي أيضا حالة خطيرة تتعامل إسرائيل من خلالها بنفس مبدأ فهمها للحدود، أي سيطرتها على الأراضي واستعمارها وتفريغ سكانها الفلسطينيين "الى ما وراء الحدود" التي يرسمها جدار الفصل العنصري في هذه الحالة، وهي حدود مؤقتة إسرائيليا، ومرة أخرى.

ولأن الحدود مرتبطة بالسيطرة والإحلال، فقد منعت إسرائيل المهجرين الفلسطينيين في الداخل (وهم من المواطنين الإسرائيليين)، كما منعت اللاجئين، من العودة الى قراهم، حتى لو أن عودتهم لن تؤثر على التوازن الديمغرافي في الدولة، باعتبارهم مواطنين فيها. ولم تتعامل إسرائيل مع المهجرين في الداخل ولم تعترف بهم، تماما كما أنها لم تعترف باللاجئين، إلا في حالات يوافق فيها المهجرون عن التنازل عن ممتلكاتهم في القرى المهجرة مقابل تعويض رمزي، وهو ما تعرضه أصلا إسرائيل على كل اللاجئين الفلسطينيين، وليس فقط على المهجرين في الداخل بصورة خاصة.

وبدون التقليل من أهميتهم، يمكننا اعتبار أعداد المهجرين الفلسطينيين في الداخل أعدادا هامشية نسبيا بأعداد اللاجئين الفلسطينيين بالمقارنة بين هذه النسب في غالبية قضايا اللجوء في العالم. وفي هذا، مؤشر على إستحالة الحديث على التهجير الداخلي في فلسطين بمعزل عن سياسات التهجير أولا، وقطاعات اللاجئين الفلسطينيين الأخرى ثانيا. فخلال نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨، مثلا، هُجر ٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠ فلسطيني "في الداخل"، فيما هجر الى خارج المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل حتى العام ١٩٤٩ أكثر من ٨٤٠٠٠٠ لاجئ. وفي ذات التهجير، فقد تم تدمير ١٦٢ قرية فلسطينية في شمال فلسطين، بقي مهجرون من ٤٤ قرية "داخل" إسرائيل، في وقت لم يبق من سكان ١١٨ قرية فلسطينية أي فرد "داخل إسرائيل".

فالتوجه السائد الذي يبديه المجتمع الدولي في الغرق في التفصيلات القانونية، والإحصائيات، وتقصي الحقائق، تحول دون إصابة كبد الحقيقة في الغالب. وعليه، كما بينت الحالة الفلسطينية، أن يدرك أن إحجامه عن التعامل مع جذر الصراع، فهو، فعلا، لا يحل المشكلة بل أنه يشترك بتأزيمها. ولسنا هنا، بصدد التأكيد على دور المجتمع الدولي، فهو بدون شك بالغ الأهمية، وهو ما تعيه إسرائيل منذ البداية، فعملت مع سبق الإصرار على إفشال عمل لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين في الخمسينيات، ونقلت صلاحيات وكالة الغوث الدولية التي عملت على تقديم المساعدات للمهجرين في الداخل في العام ١٩٥٢ إليها للغرض ذاته، وهي، بمحاولاتها عرقلة عمل الوكالة اليوم، لا تزال تسير بالمنطق نفسه. في ذات الوقت، فمن الخطورة أن يتحول دور المجتمع الدولي عبر الأمم المتحدة إلى دور بيروقراطي ورمزي.

محور آخر، وهو أن سوسيولوجيا اللجوء تشير إلى أن النازحين عموما لا يعرفون أين ستحط بهم الرحال أخيرا. لقد كانت حاجة المهجرين الفلسطينيين شأنهم شان جميع مهجري الأرض هو في توفير الملجأ بهدف توفير الحماية الأمنية لهم ولعائلاتهم، أما تحديد الوجهة النهائية لمكان شتاتهم فقد ظلت خيارا ثانويا. كما لم يُدفع النازحون الفلسطينيون الى ما وراء الحدود مرة واحدة، وإنما كانت هجرتهم متدرجة (لجوء غير مباشر) أثرت عليها سقوط القرى الفلسطينية، وسياسة التطهير العرقي المتبعة بحقهم، وتعامل المجتمعات المضيفة أساسا معهم، وحجم المساعدات الدولية.

واذا كانت تفاعلات الفلسطينيين النازحين مع عملية النزوح شبيهة من حيث اتجاهات الهجرة القسرية الجماعية، فإن تفاعلاتهم المختلفة في مرحلة الشتات كانت شبيهة أيضا. ففي أعقاب النكبة والنزوح، كان على الفلسطينيين من لاجئين ومهجرين في الداخل مواجهة سؤال في غاية الخطورة: كيف يمكن لمجتمع فلاحي أن يعيش خارج قريته الذي عاش فيها لقرون طويلة وبنى حولها نظامه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبكثير من الاستقلال الذاتي؟ وما هي اللوازم المطلوبة من أجل تخطي هذا التحدي؟ لقد سعى اللاجئون والمهجرون في الداخل منذ الأيام الأولى للنزوح الى "إعادة انتاج" القرية الأصلية قدر المستطاع في مناطق اللجوء. لقد ارتبط الأمر الى حد كبير بالأهمية البالغة الذي يوليها الفرد الفلسطيني الى نظم اجتماعية جماعية كالحمولة والقرية كخطوط "دفاعية"، شأنهم شأن كل التجمعات الفلاحية الأخرى. وفي اللحظة التي قادت فيها النكبة الى تدمير نظم الحمولة والقرية، فإنه وبشكل يثير الاهتمام قد ازدادت حاجة الفرد إليها في شتاته، بل وعمل قدر المستطاع على استعادتها ولو بصورة جزئية ومحدودة. بطبيعة الحال، فإن نجاح محاولات إعادة إنتاج نظم القرية خارجها، كان محدودا، خصوصا وأن الأمر قد تم بغياب الأرض التي شكلت العنصر الأول في حياة الفلاحين واقتصادهم. مع ذلك، فخلال سنوات قليلة يمكننا أن نرى أن المهجرين في الداخل كاللاجئين من قرى مختلفة كانوا قد تمركزوا في عدد من مراكز اللجوء. انتقل غالبية المهجرين من قرية الغابسية المهجرة مثلا الى قرية الشيخ دنون المجاورة، فيما تمحور تركيز اللاجئين من القرية نفسها في لبنان في مخيمات برج البراجنة، عين الحلوة، ونهر البارد.

لقد قادت هذه العملية عمليا الى توزيع المهجرين واللاجئين الجغرافي بشكل أكثر تجانسا، وسميت هذه التجمعات الجديدة عموما، بأسماء القرى المهجرة عموما، في مخيمات اللاجئين وتجمعات المهجرين في الداخل على السواء، وقد ترافقت العملية مع إعادة تسمية المهجرين في الداخل واللاجئين بناء على أسماء القرى المهجرة، في إبراز هوية القرية المهجرة، مقابل تسميتهم "لاجئين" وهي تسمية غير محبذة لدى المهجرين في الداخل واللاجئين، وخصوصا من أبناء الجيل الثاني والثالث، لما تحمله كلمة "لاجئين" من سمات اجتماعية سلبية.

في التعامل مع تفاعلات اللجوء مع أجيال اللاجئين والمهجرين في الداخل، فقد كان الأمر شبيها أيضا إلى حد كبير. وقد يكون ذروة الاشتباك والمفاجئة، قد حصلت مع التقاء أجيال اللاجئين والمهجرين الثاني والثالث، وبعد انقطاع شبه تام لمدة تزيد عن أربعين عاما، في هبة شعبية غير منسقة، بداية، من أجل الدفاع عن حقوق اللاجئين والمهجرين خلال حقبة أوسلو وتأسيس لجان ومؤسسات تعنى بشؤون اللاجئين والمهجرين، تطورت مع الوقت لتندرج في أطر أكثر تنظيما وفاعلية وتأسيس حركة العودة.

وللتلخيص، نقول، أن التشابه بين اللاجئين والمهجرين في الداخل هو ليس تشابها ظاهريا فحسب، بل هو تشابه وطني، اجتماعي وثقافي ومشروع مستقبلي مشترك للحل. قانونيا، قد يكون وجوب توفير الحماية والمساعدة المستحقتين للاجئين والمهجرين بحاجة الى أخذ اعتبارات معينة، ولكن معالجة قضية المهجرين في الداخل عموما، كما تحدثنا يجب أن تتعامل مع جذر المشكلة، وفرض احترام حقوق الإنسان هي القضية التي يجب أن تولى بالأهمية الكبرى من أجل حل مشكلة النزوح. اجتماعيا، فإن إسقاط صفة اللجوء عن اللاجئين والمهجرين ستتم فقط في حال عودتهم الى ديارهم الأصلية التي هجروا منها، أو في حال قدرتهم على فعل ذلك إن أرادوا.

---

* نهاد بقاعي هو منسق وحدة الأبحاث والمعلومات والإسناد القانوني في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهو محرر مشارك في جريدة "حق العودة".

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا

على امتداد ٤٣ ساعة في أيام ١٦و١٧، و١٨ أيلول تمت المذبحة المشتركة بالتخطيط والتوجيه والإشراف الصهيوني الشاروني وتنفيذ قوّات اليمين الانعزالي الطائفي اللبنانية، وحصدت المئات من الفلسطينيين واللبنانيين وبعض العرب الفقراء الذين كانوا يعيشون في صبرا وشاتيلا.

لم تكن هناك معركة، فالمقاتلون رحلوا في الزمن الممتد بين ٢١ آب واليوم الأول من أيلول عام ٨٢، أمّا أهلنا في المخيمات، وبخّاصة في صبرا وشاتيلا فقد تركوا لأقدارهم ودون ضمانات موثّقة معلنة تضمن حمايتهم وسلامتهم.

ثلاثة أيام والمجزرة مستمرة على مدى ساعات اليوم ال٢٤ ولم تعلم وسائل الإعلام بخبر المجزرة إلا بعد انتهائها فرغم ما تسرب من أخبار عن مجزرة تدور في المنطقة لم يستطع أحد استيعاب الأحداث وما يجري إلا بعد إنهائها. ليدخل الصحافيون من بعدها إلى المخيم وليتفاجئوا بمشاهد الأشلاء والأجزاء البشرية المنتشرة في الطرقات والزواريب.. لقد حاول الجيش الإسرائيلي إخفاء آثار المذبحة ومعالم الجريمة قبل وصولهم مستخدماً الجارفات والآليات لكنه فشل فقد كانت المجزرة اكبر من ان تطمس. وفي غمرة الأحداث وتسارعها دخل الصليب الأحمر إلى المخيم بعد صعوبات ومنوعات فرضها الجيش الإسرائيلي. و كانت حصيلة المجزرة ٣٢٩٧ شهيدا منهم ١٣٦ شهيداً لبنانياً والباقي من اللاجئين الفلسطينيين.. من سكان مخيم شاتيلا الذي كان يقطنه في حينه ٢٠٠٠٠ كان هناك(١٨٠٠ شهيد) موزعين على شوارع وزواريب المخيم. وفي منطقة مستشفى عكا في بئر حسن كان هناك (٤٠٠ شهيد) وفي منطقة مستشفى غزة في أرض جلول كان هناك (١٠٩٧ شهيد). معظم الشهداء اقتيدوا من الملاجئ حيث تمت تصفيتهم بدم بار!

كما هي الحال في الماضي والحاضر سارع حكام العرب إلى الإعراب عن أسفهم عما حدث واصفين ما حصل بجريمة حرب وهنا وقف خطابهم كالعادة. ودعا المجتمع الدولي إلى تأليف لجان للتحقيق في الجريمة لكن هذه اللجان لم تصل لأي نتيجة أو حتى لم تدخل حيز الوجود أصلاً لاصطدامها بالحائط الأميركي.



لجنة كاهان الإسرائيلية

شكلت إسرائيل لجنة تحقيق قضائية برئاسة القاضي كاهان والذي أصبحت تعرف باسمه للتحري في ظروف هذه الجريمة والمسؤولين عنها. واستنتجت اللجنة في تقريرها النهائي عام ١٩٨٣ بأن المسؤول المباشر عن قيادة هذه المذابح هو إيلي حبيقة الذي كان يقود ميليشيات الكتائب بلبنان آنذاك. وأكدت أن أرييل شارون الذي كان وزيرا للدفاع أثناء ارتكاب المذابح ورئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي وعددا من الضباط الكبار بالجيش الإسرائيلي كانوا مسؤولين مسؤولية غير مباشرة عن هذه المذابح. وبعد إعلان نتائج التحقيق استقال شارون من منصبه.

وبهذا اعتبرت إسرائيل أن مسؤوليتها قد انتهت بمجرد تشكيل لجنة قضائية وإعلان نتائج تحقيقها وبذلك أغلقت ملف هذه القضية. والواقع أن لجنة التحقيق لا تمثل بأي حال من الأحوال بديلا عن المحاكم والقضاء المستقل الذي يقوم أولا بتكييف هذه المذابح لتحديد نوع الجرائم المرتكبة وملاحقة ومعاقبة المسؤولين عنها.



الخطوات القانونية والميدانية الإسرائيلية تجاه المهجرين الفلسطينيين في الداخل

بقلم: واكيم واكيم*

واصلت السلطات الاسرائيلية، مع استقرار الأحوال العسكرية، في اتخاذ كل الإجراءات القانونية- التشريعية والميدانية - العملية لتثبيت واقع استيلاءها على الأراضي والقرى العربية الفلسطينية المهجرة وواقع التهجير. يدفعها إلى ذلك هاجس الخوف من عودة المهجرين العرب- الفلسطينيين إلى قراهم. ومن أجل ذلك قامت السلطات الإسرائيلية بسن قوانين وأنظمة تتطرق بشكل غير مباشر للمهجرين وبشكل مباشر للأراضي والقرى المهجرة كما وقامت بتفعيل أنظمة الطوارئ الانتدابية كإغلاق المناطق عسكريا. وعلى صعيد آخر قامت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ خططها الميدانية بإقامة مئات المستوطنات اليهودية على الأراضي العربية الفلسطينية ومن ثم تسريع عملية هدم القرى المهجرة في محاولة يائسة لشطبها من أذهان أبنائها .

١-الخطوات القانونية :

أ) إصدار "أنظمة الطوارئ (استعمال الأراضي البور) لسنة ١٩٤٨"، وذلك بتاريخ ١٥١٠٤٨ والتي بموجبها خول وزير الزراعة بأن ينذر كل صاحب ارض بور أن يزرع أرضه وان لم يثبت صاحب الأرض انه بدأ بزراعتها واستعمالها لأهداف الزراعة؛ فانه يحق للوزير أن يضع هذه الأرض تحت تصرفه لاستغلالها لأهداف الزراعة؛ حيث أن مصلحة "الدولة الفتية" تقتضي ،كما يقول مشرعو هذه الأنظمة، ان ينشط الإنتاج الزراعي . وبموجب هذه الأنظمة يحق للوزير وضع يده على الأرض لفترة ٣٥ شهرا فقط ودون أن يمس هذا الإجراء حق الملكية للأرض. ولذلك اخذ المشرع الإسرائيلي يبحث عن وسائل أخرى يحكم من خلالها سيطرته على الأرض.

ب) إصدار "أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨"؛ حيث تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من أملاك تحت تصرف القيّم على أملاك الغائبين. ولقد تم تعريف الغائب بموجب الأنظمة المذكورة ليشمل المهجرين العرب من قراهم الأصلية. إلا أن الأنظمة المذكورة منحت القيّم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف بأملاك "الغائبين "، حيث تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية ، ولم يمنح القيم صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لآخرين مما صعب الأمر كثيرا على السلطات الإسرائيلية، حيث أن الأنظمة المذكورة لم تمس أيضا حق الملكية لأصحاب الأراضي الأمر الذي شكل عائقا امام استعمال تلك الاراضي لاغراض الاستيطان واستيعاب المزيد من المهاجرين الجدد، وهنا بدأت السلطات الإسرائيلية بوضع اللمسات الأخيرة لتثبيت سيطرتها الدائمة على أراضي " الغائبين " من خلال تشريع جديد يأخذ بعين الاعتبار أخطاء الماضي .

تم وضع كل ما يملكه اللاجئون والمهجرون من أملاك تحت تصرف القيّم على أملاك الغائبين. ولقد تم تعريف الغائب بموجب أنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨ ليشمل المهجرين العرب الفلسطينيين من قراهم الأصلية.

ج) "قانون املاك الغائبين لسنة ١٩٥٠" :

تم تشريع هذا القانون بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٥٠ . المحكمة العليا الإسرائيلية أوضحت ان القانون يستهدف، أساسا، تركيز إدارة الأراضي التي كانت مملوكة ممن وصفوا كغائبين في نظر القانون، وذلك بوضعها تحت تصرف القيّم على املاك الغائبين ليقوم بحماية هذه الممتلكات. كما ويحدد القانون العلاقات القانونية بين هذا القيّم وبين "الغائبين " وأملاكهم. وبموجب هذا القانون، يعتبر القيّم مالكا لهذه الممتلكات إلى أن يثبت "الغائب" انه لم يكن غائبا أو انه لا يعتبر "غائبا" بنظر القانون (وهي قضية مستحيلة بموجب السوابق القانونية عدا عن الحالات الشاذة والنادرة جدا). كذلك بموجب هذا القانون يحظر على القيّم أن ينقل حق الملكية على هذه الممتلكات لآخرين عدا "سلطة التطوير" .

كل المؤشرات تؤكد أن نسبة الذين استلموا التعويضات هي قليلة جدا؛ ليس بسبب كون التعويضات المعروضة قليلة جدا بل وبالتأكيد، نتيجة تمسك المهجرين بأراضيهم وعدم الإقرار بشرعية كل القوانين الإسرائيلية الجائرة .

الكاتب اهرون ليسكوبسكي يعتبر في مقالته: "الغائبين الحاضرين في اسرائيل" أن عملية مصادرة أملاك "الغائبين " وتحويلها لأهداف التطوير والاستيطان لها سوابق عدة في الماضي ، حيث قامت بعض حكومات الدول بالاستيلاء على الأملاك التي خلفتها العمليات العسكرية والهروب الجماعي لقطاعات واسعة من السكان في تركيا ، اليونان ، بلغاريا وغيرها؛ أي انه يقر أن وظيفة القيّم تتعدى مهمة الحفاظ على هذه الممتلكات لصالح أصحابها الشرعيين بل تحددت وبشكل واضح وتمثلت تمرير وتكريس واقع الاستيلاء على الممتلكات وتثبيت ذلك من خلال وضعية قانونية مشوهة الملامح في شكلها ولكنها واضحة في جوهرها وأهدافها ..

وحقا فقد أخذت " سلطة التطوير" زمام المبادرة حيث أعلن عن قيام " سلطة تطوير البلاد " بشكل خاص بموجب قانون " سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة ١٩٥٠ " ، بهدف تركيز ممتلكات "الغائبين " "لتطوير البلاد " ، حيث تتمتع هذه السلطة بصلاحيات واسعة جدا وتشمل صلاحية شراء الأراضي ، استئجارها واستبدالها أو التصرف بهذه الممتلكات تصرف المالك عدا الخطر، بشان بيع الأراضي للدولة أو " الكيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق القومي الإسرائيلي)، او لسلطة محلية .

بعد الإعلان عن قيام " سلطة التطوير" بدأت عملية نقل الأراضي التي سجلت على اسم القيّم على أملاك الغائبين ، لصالح " سلطة التطوير" ومنها " الكيرن كييمت " ولكن تمت عملية نقل الأراضي بشكل بطيء جدا. ولذلك اخذ القيّم بنقل الممتلكات مباشرة " للكيرن كييمت ليسرائيل" بموجب قرارات حكومية. وبتاريخ ٢٩/٩/٥٣ اتفق القيّم وسلطة التطوير على تحويل كل ما تبقى تحت سيطرته ، لصالح سلطة التطوير التي قامت بدورها بتحويل كميات كبيرة لصالح " الكيرن كييمت " .

د) قانون استملاك الأراضي (تعويضات) لسنة ١٩٥٣:

بموجب هذا القانون قامت السلطات الإسرائيلية بعرض تعويضات مالية على "الغائبين" الذين نقلت أملاكهم للقيّم على أملاك "الغائبين" لأنه بموجب هذا القانون أصبح بالإمكان النظر لكل أملاك الغائبين وكأنه تم الاستيلاء عليها بموجب قانون استملاك الأراضي المذكورة .

في الواقع قامت في الماضي " سلطة التطوير" وبعدها "إدارة أراضي إسرائيل" التي مررت كل أملاك سلطة التطوير إليها ، بإجراء مفاوضات مع العديد من "المهجرين" - "الغائبين" بنظر القوانين الإسرائيلية وذلك بهدف حثهم لقبول التعويضات إلا أن كل المؤشرات تؤكد أن نسبة الذين استلموا هذه التعويضات هي قليلة جدا؛ ليس بسبب كون التعويضات المعروضة قليله جدا بل ، وبالتأكيد ، نتيجة تمسك المهجرين بأراضيهم وعدم الإقرار بشرعية كل القوانين الإسرائيلية الجائرة .

٢-الخطوات العملية - الميدانية

لقد تنوّعت الخطوات العملية - الميدانية التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها المتفرعة والمتخصصة في هذا المجال ، الا انه بالإمكان الوقوف عند بعض المحطات البارزة والتي تظهر مدى رغبة السلطات الإسرائيلية في طي صفحة القرى المدمرة والمهجرين .

أ) محاولات التوطين:

الباحث اليهودي شارلس كايمن في مقالته: "بعد الكارثة؛ العرب في دولة اسرائيل ، وكذلك الأستاذ محمود سعيد في ملاحظاته ، بشان انخراط مهجري الداخل العرب في القرى العربية في شمال البلاد " والتي قدمت ضمن دراسة لشهادة الماجستير في الجامعة العبرية - القدس ، يلاحظان أن حكومات إسرائيل المتعاقبة أظهرت اهتماما بشكل مباشر حينا وبشكل غير مباشر حينا آخر بإعادة تنظيم عملية توطين المهجرين. ويسوقون بعض الأمثلة في هذا الصدد :

أولا : السماح للبعض، وهم قلائل جدا ، العودة إلى مكان سكناهم الأصلي:

المقصود عمليا هم مهجرو مدينة حيفا الذين لجئوا إلى الناصرة تحديدا؛ حيث بلغ عدد كل المهجرين بالناصرة حوالي ٤٤٧٨ نسمة وفي القرى المجاورة حوالي ٥٢٢٢ نسمة مما أثار حفيظة وقلق السلطات الإسرائيلية من خطر تركز العرب في مكان واحد فعملوا على توزيع السكان بان سمحوا لبعض لاجئي حيفا بالعودة شرط التعهد بعدم العودة إلى نفس مساكنهم التي سيطر عليها القادمون الجدد كذلك وجهوا قسم من لاجئي عيلوط للعودة الى قريتهم (٥٦٠ نسمة من اصل ١٤٣٠ نسمة) . لقد تم توجيه أولئك اللاجئين بموجب توصيات اللجنة الوزارية بتاريخ ٤/٣/٤٩ (ملف رقم ج/ ٣٠٢ في أرشيف الدولة).

ثانيا : نقل المهجرين لمواقع سكنية أخرى:

قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتأسيس عدة هيئات رسمية مثل " سلطة إسكان اللاجئين " و"لجنة نقل السكان" والتي كانت تتسلم توصيات من السلطات العسكرية بهدف تحريك ونقل لاجئين لا بل وسكان أصلين، في بعض القرى القائمة، حيث كانت تنقلهم من مكان لآخر بهدف تسهيل الاستيطان اليهودي على أراضيهم . في الملف المذكور اعلاه (ج/٣٠٢ أرشيف الدولة) نلاحظ أيضا توصيات بشأن تركيز سكان قرية ترشيحا في "معليا" وسكان الريحانية في "كفر كما" . وبحسب (ملف رقم ١٩/ ٢٤٤٤ - ارشيف الدولة)كذلك كان هناك خطة شاملة لإسكان المهجرين في مجد الكروم. وفي سياق سياسة الحكومة الرامية إلى تشجيع المهجرين على نسيان قراهم الأصلية والسكن في القرى التي احتموا فيها ، قامت الدولة بإرسال رسائل إلى أهالي كفر برعم الذين سكنوا في بيوت مهجرين آخرين من قرية الجش والتي تعتبر قانونيا من أملاك القيّم على أملاك الغائبين. في هذه الرسائل تقر الدولة بملكية هؤلاء المهجرين على المنازل التي دخلوها والتجئوا إليها بعد طردهم من كفر برعم .

ب- إغلاق القرى المهجرة عسكريا :

بموجب المادة ١٢٥ لأنظمة الطوارئ التي ما زالت سارية المفعول حتى يومنا هذا ، قام الحكام العسكريون للمناطق بالإعلان عن مناطق معينة شملت القرى المهجرة ، كمناطق عسكرية يحظر على المهجرين وغيرهم دخولها دون إذن مسبق . كما تم استعمال هذه الصلاحيات لتعطيل قرارات صدرت من محكمة العدل العليا الإسرائيلية التي أقرت حق مهجري إقرث وبرعم والغابسية بالعودة إلى قراهم .



أثناء زيارة لبلدة المجدل المهجرة. (تصوير: تينيكا دازة/أوكسفام للتضامن)

ج- هدم القرى المهجرة :

معظم القرى العربية المهجرة تم تدمير منازلها بعد قيام إسرائيل بسنوات عديدة وذلك لاسكان وتوطين لأنها المهاجرين اليهود الجدد. لقد لوحظ أن بعض القرى أو معظم أحيائها كانت لا تزال قائمة حتى بداية السبعينات كما انه في بعض القرى والمدن ابقي على المساجد والكنائس والمقابر ولكن في حالة إهمال متعمد. الغالبية العظمى من القرى المهجرة يستدل عليها من خلال بعض الأطلال هنا وهناك، أو من خلال ما تبقى من مقابر أو من أشجار النخيل والصبر الذي كان يزرع عادة في أطراف القرى.

د- توطين المهاجرين اليهود وإقامة المستوطنات :

قامت السلطات الإسرائيلية بحملة نشطة لزرع العديد من المستوطنات على أراضي القرى المهجرة ، حيث قامت ببناء أكثر من ١٠٩ مستوطنة بين اوكتوبر ١٩٤٨ وشهر اغسطس ١٩٤٩ ، ولكن الأكثرية الساحقة منها بني على أراض بجوار القرى المهجرة وليس على مسطحات البناء الأصلية للقرى حيث وكما ذكرنا ، اسكن المستوطنون في المنازل بعد طرد أصحابها. كما وان معظم هذه المستوطنات قد أطلق عليها أسماء القرى المهجرة التي أقيمت بجوارها هذه المستوطنات؛ فعلى اسم "بيت دجن" تم تسمية مستوطنة بيت دجون، وكيبوتس ساسا سمي نسبة إلى قرية "سعسع"، وموشاب بيتست نسبة الى قرية البصة، وموشاب تسيفوري نسبة الى قرية صفورية، وموشاب عمكا نسبة الى قرية عمقا، وهكذا ضمن سياسة خبيثة تهدف إظهار عكس الحقيقة ، أي إظهار وكأن الأسماء العربية مستقاة من الأسماء العبرية .

إن معظم ، إن لم يكن كل ، الكيبوتسات والموشابات قد أقيمت على أراضي المهجرين واللاجئين الذين طردوا من وطنهم.

خصوصية قضية المهجرين الفلسطينيين

على الرغم من الترابط الوطني التاريخي الجغرافي بين أجزاء الشعب الفلسطيني والمهجرين بشكل خاص ، إلا انه يجب التأكيد على خصوصية متميزة للمهجرين الذين بقوا على أرضهم في الداخل ، وهي خصوصية مماثلة للخصوصية التي تتمتع بها الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل. فخلافا لتجمعات اللاجئين الأخرى ، يحمل المهجرون في الداخل الجنسية الإسرائيلية ولو من الناحية القانونية - الشكلية فقط ، حيث تنظر إليهم السلطات الإسرائيلية والقوانين المرعيّة ، كمواطنين إسرائيليين يسري عليهم القانون الإسرائيلي ، ولكنهم في الواقع يواجهون سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي رغم المواطنة الإسرائيلية وحقهم في المساواة الكاملة .

هذه الخصوصية تضيف عناصر نوعية وكمية إلى مجمل العناصر الايجابية المتمثلة في قرارات المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة وكافة هيئاتها ، وهي تكتسب صبغة خاصة في حقبة تاريخية سياسية يتغنى فيها الجميع بشعار تطبيق الشرعية الدولية في كل الأزمات. وفي ظل تجاهل الحكومات الإسرائيلية لحقوق المهجرين من مواطنيها الذين يتشوقون ويطالبون بالعودة إلى أراضيهم وبيوتهم وهم يرون مقدساتهم من مساجد وكنائس ومقابر في حالة يرثى لها نتيجة الانتهاكات الصارخة بحقها.

إلا أن الأحداث السياسية المتسارعة وعلى رأسها الاتفاقيات ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل قد توحي للبعض بأن ملف اللاجئين بشكل عام والمهجرين بشكل خاص قد أغلق إلى غير رجعة. غير انه وباعتقادنا، فان منظمة التحرير الفلسطينية قد أسقطت قضية الجماهير العربية في إسرائيل منذ سنوات عدة ، وهذا يشمل أيضا ملف المهجرين ، فهل تكمن في هذه الحلقة قوة الرجوع إلى المبادرة الذاتية والأخذ بزمام الأمور واستثمار الوضعية القانونية المدنية للمهجرين بشكل خاص، والجماهير العربية بشكل عام ، من اجل المطالبة بالحقوق الأساسية خصوصاً قضية المهجرين العرب في داخل الخط الأخضر؟

---

* واكيم واكيم، هو محام وخبير قانوني، وهو سكرتير جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في الداخل، وأحد قيادات حركة أبناء البلد.



مهجرو الداخل كمشروع سياسي

فلسطينيو ال٤٨ جزء من الشعب ومن جوهر القضية الفلسطينية

بقلم: أمير مخول*

من الملفت ان حلم العودة ببعديه: الإنساني الفردي والجماعي، لم يتوقف منذ نكبة العام ١٩٤٨على الرغم من تحويل غالبية الفلسطينيين إلى لاجئين غالبيتهم في الشتات وجزء منهم في الوطن. إن التهجير وخلق مأساة اللاجئين التي تشرف على عامها الستين يشكلان وجها إضافيا لجوهر وطبيعة المشروع الصهيوني وقيام دولة إسرائيل ككيان كولونيالي عنصري. فلقد اقتضت إقامة هذا الكيان سلب الوطن بكل خيراته وأرضه وأملاك سكانه الفردية منها والجماعية، سواء التي تعود إلى الذين بقوا فيه أو المشردين خارجه. كل ذلك يتجلى في احتلال الوطن الفلسطيني ومصادرة أملاك وهوية شعبه وهدم مدنه وتدمير بلداته وقراه التي بلغت ما يربو على ٥٣١ بلدة.

إن مشروع العودة الذي شهدناه يتحول من علاقة فردية أو أهلية وجدانية الى مشروع سياسي مؤسساتي في أواسط التسعينات جاء كحالة اعتراضية من ناحية لمشروع أوسلو التجزيئي لحقوق الشعب الفلسطيني ولمشروعه التحرري ولحركة التحرر الوطني م ت ف، كما جاء من ناحية ثانية، كمشروع سياسي يتبلور ضمن سياق التطور الطبيعي داخل الشعب الفلسطيني الذي لا يتوانى عن خلق الأدوات وتوظيفها لإثبات هويته وحقوقه.

ففي مسار أوسلو كان هنالك إقصاء لجزأين من الشعب الفلسطيني ولمركبين من القضية الفلسطينية. الأول هم

اللاجئون وحقهم بالعودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم والتعويض وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والثاني هو فلسطينيو ال٤٨، مواطنو إسرائيل؛ الذين تم التعامل معهم ومع قضيتهم باعتبارها قضية إسرائيلية داخلية، وكأنها محور يقع خارج نطاق القضية الفلسطينية والمشروع التحرري. لقد تم إلقاءهم إلى داخل قواعد اللعبة الإسرائيلية وكأن قضيتهم لا تعدو كونها قضية بحث عن المساواة المدنية كمواطنين في إسرائيل وحسب.

وان الأساس الذي تبلورت وقامت على أساسه حركة التحرر الوطني الفلسطيني قد انطلق من اعتبار ان الناصرة وحيفا هما فلسطينيتان تماما كما هي غزة ورفح والقدس وجنين وان قضية المهجرين من فلسطيني ال٤٨ هي نفسها قضية اللاجئين في مخيمات اللجوء والشتات ، فالوطن واحد والقضية واحدة. إن اتفاقيات اوسلو جاءت تعبيرا عن الخلل الهائل في ميزان القوى السائد في المنطقة مما أدى إلى الفصل بين المسارات. لقد فرض هذا الفصل على المستوى القيادي الفلسطيني المتنفذ وذلك لكسر الحلم الفلسطيني – ولو مؤقتا– وللقضاء على وحدة القضية و تكامل أجزائها ومسبباتها. إن ذلك يثير التساؤل عن مدى قدرة أوسلو على بناء وإقامة الحل العادل والشامل.

ان استثناء الفلسطينيين من مواطني إسرائيل من المسار التفاوضي والإيغال في الحالة التجزيئية، وان تعامل هذا الجزء الفلسطيني مع ذاته بان له دور في عملية التفاوض او على الأقل أن له خانة فيه، قد ثبت انه وهم ليس إلا. في المقابل نشأ وعي جديد يرفض الإيغال في ذلك الوهم ويرفض ترسيخ و تعميق الحالة التجزيئية. إن هذا الوعي الجديد يقوم أساسا على الحاجة الى "مواجهة قضايانا بقوانا الذاتية" والاعتماد على الذات المحلية وعدم إحالة ذلك على المفاوض الفلسطيني في مواجهة التحديات. إن التحديات التي اتضحت تلقي على كاهل فلسطينيي الداخل واجب الدفاع مجددا عن حقوقهم كي لا تصبح ثمنا لأية اتفاقية تستند الى توازن القوى وليس الى العدل. وهذه المرة يبدو أن الثمن المطلوب هو تعزيز الطابع اليهودي ألاثني لإسرائيل والعنصرية الإسرائيلية البنيوية والسعي الى إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين والمهجرين. وقد رافق هذا التطور والواقع الجديد وعي قائم على الحاجة الى تطوير الأدوات النضالية وبناء المؤسسات على أساس قومي.

ان قيام جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين الفلسطينيين في الداخل عام ١٩٩٥ هو تعبير عن هذه الحقبة. وهي مؤسسة قامت لتشكل الإطار المنظم للمهجرين الذين يشكلون مرجعيته. هذا الإطار الذي لم يقم على أساس مطالب مدنية كمواطنين في إسرائيل، بل انه يصر على طرح مطالب في صميم القضية الفلسطينية. هذه المطالب التي يقف في مقدمتها حق العودة للمهجرين كجزء لا يتجزأ من حق العودة للاجئين الفلسطينيين كما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤. من جهة أخرى تطرح الجمعية على المستوى الفلسطيني العام وجوب أن يتم التعامل مع المهجرين كجزء من اللاجئين وحقهم بالعودة.

في الحقيقة إن المهجرين في الداخل واللاجئين في الوطن والشتات ليسا مركبين منفصلين او كيانين منفصلين ولا حتى جمهورين مختلفين، وهناك تداخل جهوي وعائلي واجتماعي فردي وجماعي بين كل من هجرتهم اسرائيل بقيامها عام ١٩٤٨، إضافة إلى ذلك فان البلدات المهجرة والأملاك والأوقاف ليست حصرا على مهجري الداخل بل هي ملك كل اللاجئين – ملك الشعب الفلسطيني. وهو مركب اخر من مركبات مسألة اللاجئين تبنته مؤسسة الأقصى كمشروع مؤسسي دفاعا عن الأوقاف والمقدسات العربية الفلسطينية.

في المقابل، يبدو أن المفاوض الفلسطيني الذي عمل تحت سقف اوسلو واعتمد أوسلو أساسا لطموحاته عارض تحويل حلم العودة الى مشروع سياسي وطني تحرري كجزء من حق العودة للاجئين والذي يشكل مركبا جوهريا يقع في صلب المسألة الفلسطينية، ويشكل الأساس لأي حل عادل كونه يمثل الوجه الاكثر ظلما في المأساة الفلسطينية. لقد سعت هذه الأوساط الفلسطينية وذات النفوذ في السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع الى التدخل والسعي الى تعطيل تحويل حلم العودة لمهجري الداخل الى مشروع ومطلب سياسي فلسطيني، وسعت الى "مهننة" قضية مهجري الداخل (أي جعلها مدنية صرفة تؤدي دورا محدودا لا يمتد إلى الحقل السياسي)، وإخراجها من سياقها السياسي وذلك في محاولات لبلورة نموذج لمؤسسة "مهنية" حيث ينحصر دورها في مجال التخطيط او التخطيط البديل المنبثق عنه. إن محاولة الإقصاء هذه أي إخراس وحجب الصوت السياسي ترمي إلى تجنب إدماج قضية مهجري الداخل ضمن قضية حق العودة كمركب سياسي أساسي من مركبات الصراع والقضية الفلسطينية تمشيا مع الرغبة الإسرائيلية.

لقد رأت هذه الأوساط أن إدماج فلسطينيي ال٤٨ في قضية التحرر الوطني الفلسطيني سيعطل مجمل المسار التفاوضي و"حلم اوسلو" الذي قضي عليه إسرائيليا وبقي التمسك به فلسطينيا على مستوى القيادة المجزأة المحصورة في سقف اوسلو؛ هذه الاتفاقية التي لا زالت تعتبرها القيادة الفلسطينية مرجعيتها في حين أن إسرائيل نفسها، القوة المحتلة، قد تجردت منها ولم تعد تقيم لها وزنا.

إن توازن القوي كمعادلة ادي الى قبول القيادات الفلسطينية المتنفذة بمعادلة إسرائيل والتي تدعمها الولايات المتحدة والتي تقوم على فهم يقضي بأنه على الفلسطينيين تغيير سلوكهم كي



قرية لفتا المهجرة، القدس، أيار ٢٠٠٦ (تصوير: آن باك)

تتقدم المسيرة السلمية بالرغم من استمرار الاحتلال والتهجير والعنصرية والاقتلاع!! هذا الموقف لم يبدأ في السلطة الفلسطينية بل هو من الناحية العملية نتاج حالة الضعف التي كانت (م ت ف) تعاني منها. لقد كانت (م.ت.ف) في مرحلة أشبه بحالة التفكك والانتهاء الأمر الذي استغلته إسرائيل كنقطة انطلاق للاعتراف ب(م ت ف) الضعيفة وذلك للتفاوض معها وهي في اضعف حقبة كما عبر عنه في حينه شمعون بيرس.

إن إدماج فلسطينيي ال٤٨ في الحل وكجزء من القضية يتعارض مع هذا الفرض الإسرائيلي– الأمريكي ويتناقض جوهريا مع التجزيئية التي أتت بها اتفاقيات اوسلو.

هذه القوي المتنفذة فلسطينيا هي ذاتها التي راهنت على الرأي العام الإسرائيلي كمفتاح لأي حل، لقد كانت تراهن عليه كعامل ثابت وليس كنتاج واقع متغير؛ فهي لم تكن تحسب حساب التحولات على الرأي العام الإسرائيلي والتي ستكون عكسية حالما يستشعر الإسرائيليون "الخطر"؛ أي خطر منح الفلسطينيين بعض حقوقهم. فالإسرائيلي ينشد السلام ويظل ينشده ولكن على طريقته؛ أي طالما لم يمسس السلام مصالحه الخاصة. وينتهي السلام في المقابل لديه كلما استدعى تحقيقه تنازلات من نوع إعادة الأرض أو الممتلكات أو مجرد طرح فكرة عودة اللاجئين والمهجرين. لقد اعتقدت تلك القيادة أنه بسعيها إلى إقصاء فلسطينيي ال٤٨ وقضية اللاجئين بمن فيهم المهجرين ستضمن تفاعل وحراك الرأي العام الإسرائيلي الداعم للحل العادل. ويأتي هذا النهج بخلاف النموذج التاريخي للمقاومة الفلسطينية وبخلاف ما شاهدناه مؤخرا في لبنان والذي تمحور في نموذج حزب الله الذي خاطب الرأي العام الإسرائيلي وغيره من خلال أدوات حزب الله هو وخدمة لرؤيته وإستراتيجيته والذي احدث فيه خرقا ينذر بتحولات إستراتيجية.

فالرأي العام الإسرائيلي بغالبيته الساحقة والثابتة معاد بطبيعته للحقوق الفلسطينية وبالذات لحق عودة اللاجئين. ويعود ذلك لان الصراع ينطوي على تناقض وجودي لان دولة إسرائيل في الأصل قامت على انقاض الشعب الفلسطيني. وهذا لا يعني بالضرورة وجود ذات التناقض الوجودي عند الحديث عن حل مستقبلي للقضية الفلسطينية خارج إطار إسرائيل؛ بمعنى إيجاد حل عادل للمسالة اليهودية ضمن سياق حل القضية الفلسطينية، وهو ما يجري تداوله أكثر فأكثر حول حل الدولة الواحدة بنماذج مختلفة.

إن التحول بالحركة الجماهيرية العربية من حركة مطلبيه إلى مشروع سياسي أمر على غاية الأهمية والتعقيد، والمقصود هنا إن تبني قضية المهجرين في الداخل والعمل عليها كمشروع سياسي يستوجب تحقيق متطلبات المشروع ومراعاة تبعاته. فمن ناحية تبرز الحاجة إلى التنظيم المجتمعي لبناء مؤسسات معنية وقادرة على حمل هذا المشروع الوطني ضمن رؤية فلسطينية شاملة بعيدة المدى وتكاملية. وقد تمثل ذلك في بوادر تحويل الحركة الجماهيرية إلى صلب العمل السياسي والوطني الفلسطيني في الداخل، والحق يقال إن الأحزاب والقوى الوطنية تبنت قضية اللاجئين والمهجرين والأوقاف تاريخيا والتزمت بها أخلاقيا، لكن تنظيم المجتمع وتنظيم المهجرين هو الأمر المستحدث. إن مسيرات العودة السنوية في ذكرى النكبة او التاريخ العبري لإقامة إسرائيل والانطلاق بها تحت الشعار: "استقلالهم نكبتنا"، ومؤتمرات العودة التي شهدتها الساحة الفلسطينية الداخلية في السنوات الثلاث الأخيرة والتي تستهدف تثبيت الموضوع على جدول الأعمال الجماهيرية وترسيخه في الوعي الجماهيري وتحويله إلى مشروع وطني فلسطيني.

النقطة الأخرى والتي تستحق العناية هي العلاقة ما بين فلسطينيي ال٤٨ وفلسطينيي الشتات والجاليات الفلسطينية في شتى أنحاء العالم هذه العلاقة التي بدأت تتجذر في مواجهة واقع التجزيئية القسرية.

هنالك جانب آخر يتوجب الالتفات له وهو أن الوعي المتنامي لدى فلسطينيي ال٤٨ فيما يتعلق بمسألة المهجرين واللاجئين بمفهومها الواسع يجب تأطيره على أساس أن القضية برمتها هي مسؤولية كل الشعب الفلسطيني وليس المهجرين واللاجئين وحدهم، وان اية محاولة لـ "فك الارتباط" بين أجزاء القضية الفلسطينية إنما يضعفها ويضعف مجمل النضال التحرري الفلسطيني.

وفي نظرة مستقبلية، فان المطلوب نقلة نوعية جديدة في مشروع العودة تتمثل في توحيد الإطار الفلسطيني الراعي لحق العودة ليصبح قياديا فلسطينيا شاملا، منظما للشعب الفلسطيني ومؤمنا بأولوية النضال الوطني التحرري، و يشمل كل أجزاء الشعب الفلسطيني ويستجيب لكل مركبات القضية الفلسطينية مجتمعة. ومن شأن إطار كهذا – إعادة بناء حركة التحرر الوطني الفلسطيني، أن يكون مستندا الى رؤية قائمة على اسس العدالة وتصحيح الغبن التاريخي من خلال التمسك بحق العودة وإطلاق مشروع العودة كمشروع مستقبلي يعتمد على ذاكرتنا الجماعية.

ان اقتراب الذكرى الستين للنكبة عام ٢٠٠٨ هو مناسبة لتقييم المسار الطويل وبلورة ودفع مشروع العودة.

---

* أمير مخول هو كاتب ومحلل فلسطيني ومدير عام اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) - حيفا

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا

لجنة دولية برئاسة الإيرلندي شون ماك برايد

في موازاة لجنة التحقيق القضائي الإسرائيلية كانت هناك لجنة تحقيق دولية تشكلت عام ١٩٨٢ للتحقيق في خروقات إسرائيل للقانون الدولي أثناء غزوها للبنان. وهي لجنة مستقلة شكلها رجال قانون بارزون من أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيرلندا برئاسة المحامي والسياسي الإيرلندي البارز شون ماك برايد الحائز على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٤. وبمجرد حدوث مذابح صبرا وشاتيلا قررت اللجنة اعتبار هذه المذابح جزءا من تحقيقها وبذلك خصصت فصلا كاملا لهذه القضية في تقريرها النهائي الصادر عام ١٩٨٣.

وأكدت اللجنة في تقريرها بأن إسرائيل تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية القانونية عن مذابح صبرا وشاتيلا وذلك لأن إسرائيل كقوة احتلال كانت تسيطر على منطقة المذابح وبالتالي فهي مسؤولة عن حماية السكان طبقا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ التي وقعت عليها إسرائيل وأصبحت ملزمة لها.

واستخلصت اللجنة بناء على الحقائق المقدمة إليها أثناء التحقيقات التي أجرتها والشهود الذين استمعت إليهم أثناء الجولات التي قامت بها إلى كل من لبنان وإسرائيل والأردن وسوريا وبريطانيا والنرويج بأن إسرائيل ساهمت في التخطيط والتحضير للمذابح ولعبت دورا في تسهيل عمليات القتل من الناحية الفعلية.

كيفت اللجنة مذابح صبرا وشاتيلا على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأن مرتكبيها أو المساهمين فيها بأي طريقة من الطرق يتحملون مسؤوليتها فرديا ومن واجب الدول معاقبة الأفراد أو المنظمات المتهمة بهذه الجرائم.

ولم يغب عن اللجنة أن المبادئ القانونية التي تبلورت أثناء محاكمات نورمبورغ للنازيين بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت جزءا من القانون الدولي العرفي. وتقضي مبادئ نورمبورغ بأن "القادة والمنظمات والمحرضين والمشاركين الذين يساهمون في صياغة أو تنفيذ خطة مشتركة أو مؤامرة لارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية يكونون مسؤولين عن كل الأعمال التي يؤدونها لأي أشخاص آخرين تنفيذا للخطة المذكورة".



الدور الإسرائيلي التمهيدي لدخول الميليشيات

من الواضح أن المجزرة ما كان يمكن أن تحدث لولا التمهيد الإسرائيلي لها، ويمكن حصر عناصر هذا التمهيد بما يلي:

- محاصرة مخيم شاتيلا ومنطقة صبرا وشاتيلا كلها بحيث يصبح الخروج والدخول مرهوناً بالإرادة الإسرائيلية. وقد منع الإسرائيليون الناس فعلاً من المغادرة. والسؤال: لماذا منع النساء والأطفال إن كان الهدف هو البحث عن "المخربين المسلحين" كما قالوا؟



بالتعاون بين مركز بديل والمجلس النرويجي للاجئين والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

ملخص دراسة أولية حول نظام التهجير القسري الناجم عن جدار الفصل العنصري وتبعاته[١]

بقلم: كارين ماك أليستر*

ليس التهجير القسري بظاهرة جديدة على الشعب الفلسطيني وعلى الفلسطينيين الذين يعرفون أن التهجير ما زال عملية مستمرة، وفي الحقيقة فإن عمليات التهجير القسري ما زالت تتبوأ مساحة متزايدة في الصراع الدائر. ويعتبر جدار الفصل العنصري (الجدار) وتبعاته في الضفة الغربية استمرارا لهذه السياسة، حيث أنه يلعب دورا في تغيير التركيبة السكانية الديموغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا وقد فشل المجتمع الدولي في رؤية استمرار التهجير القسري كما فشل في الاستجابة له والحيلولة دون وقوعه.

تعتبر هذه الدراسة نتاجا للجهود الملموسة التي قام بها مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين والجهاز الفلسطيني المركزي للإحصاء (PCBS) والمجلس النرويجي للاجئين، وخاصة مركز مراقبة التهجير الداخلي (IDMC). ترمي هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف، أولها: تطوير منهجية لتوثيق التهجير القسري الناجم عن الجدار وتبعاته. والثاني: هو تجميع بيانات إحصائية موثوق بها حول الحجم الحالي للتهجير الداخلي، وأخيرا تحليل نتائج الدراسة في الإطار الأشمل للتهجير القسري والطرد المتواصل للشعب الفلسطيني، وكذلك تحليل النظام القانوني ذو العلاقة والالتزامات التي يجب أن تحرك الأطراف الوطنية والمجتمع الدولي.

١. التهجير الداخلي والأفراد المُهجرين داخليا

في شهر تموز من سنة ٢٠٠٤ قررت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الخاص بالوضع القانوني الناجم عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أنه: "لقد اضطر عدد هائل من الفلسطينيين إلى مغادرة بعض المناطق نتيجة لبناء الجدار والنظام المرتبط به، وتتواصل عملية المغادرة تلك كلما بني أجزاء إضافية من الجدار بالإضافة إلى بناء المستوطنات الإسرائيلية.. بهدف تغيير التركيبة السكانية للأراضي الفلسطينية المحتلة".[٢] وقد أقرت المحكمة أن التغيرات الديموغرافية الناجمة عن الجدار وتبعاته (مثل نظام التصاريح والإغلاقات ونقاط العبور وغيرها) تؤدي الى تهجير التجمعات السكانية الفلسطينية قسرا.

تنجم هجرة القسم الأكبر من الفلسطينيين الداخلية في الضفة الغربية القسم الأكبر من الفلسطينيين عن أعمال بناء الجدار وتبعاته، وبذلك يعتبر هذا القطاع من الفلسطينيين أشخاص مهجرين داخليا (Internally Displaced Persons). وتوفر المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي التي تتبناها الأمم المتحدة (مبادئ دينغ) تعريفا عمليا للأشخاص المهجرين داخليا وتعتبرهم "أفرادا أو جماعات من الأفراد الذين فرض عليهم، أو اضطروا للهرب من، أو مغادرة منازلهم أو أماكن سكناهم الاعتيادية نتيجة نزاع عسكري أو لتجنب آثاره أو نتيجة اوضاع...، أو أوضاع تسودها ممارسة العنف ومخالفة حقوق الإنسان أو حقوقهم المكتسبة أو كارثة تسبب بها أبناء البشر، ولم يجتازوا حدودا دولية لدولة معترف بها." وبإيجاز فإن المكونات الأساسية لمكانة الأشخاص المهجرين داخليا هي: الهجرة غير الطوعية والتي تحدث داخل حدود الدولة الوطنية الخاصة بأولئك الأفراد.

وتعد عمليات التهجير القسري داخل حدود الدولة المعنية، إذا ما هدفت إلى ترحيل السكان أو تغيير التركيبة العرقية أو الدينية أو الثقافية للسكان الذين يتعرضون لذلك، جريمة ضد الإنسانية كما تعتبر جريمة حرب أيضا. تنص مبادئ دينغ على أن التهجير القسري محرم (أ) عندما يكون على أساس سياسات التفرقة العنصرية، "التطهير العرقي" أو أي ممارسة مماثلة ترمي إلى أو تتسبب في تبديل التركيبة الثقافية أو الدينية أو العرقية لمجموعة السكان التي تتأثر بتلك العملية، (ب) وكذلك في الأوضاع التي تسودها النزاعات المسلحة إلا إذا تطلب ذلك حماية أمن المدنيين ذوي العلاقة أو فرض ذلك أسبابا عسكرية قاهرة.[٣]

٢. استنتاجات الدراسة الأولية

نفذ المسح الذي قام به مركز بديل والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في القدس الشرقية وذلك نتيجة لأهمية مدينة القدس باعتبارها العاصمة العتيدة للشعب الفلسطيني وكذلك بسبب السياسات الإسرائيلية، أي "سياسة تجريد المدينة من سماتها الفلسطينية" والتي ترمي إلى تغيير تركيبتها السكانية وحسم مستقبلها في مفاوضات الوضع النهائي.

وقد كشف المسح المذكور عن أن التهجير الداخلي متواصل وفي حالة تزايد نتيجة للجدار وتبعاته. فقد أجاب ٣٢,٩٪ من أصل ١٧,٣٪ من كافة الفلسطينيين المقيمين في القدس والذين غيروا مكان سكناهم أن السبب المباشر لذلك هو بناء الجدار وتبعاته.[٤]

يظهر التحليل العميق للتهجير القسري الناجم عن الجدار في القدس أن ٤٩,٢٪ من الفلسطينيين الذين يسكنون في المدينة والذين أجبروا على تغيير مكان سكناهم السابق نتيجة للجدار هم أصلا من بين اللاجئين، وبما أن كلاً من اللاجئين وغير اللاجئين يتأثرون بالجدار وتبعاته فإن ذلك يشير إلى كل من التهجير المتكرر والتهجير الكائن لأول مرة.

تشكل القيود المفروضة على حرية الحركة بفعل الجدار عاملا أساسيا مسببا لتهجير الفلسطينيين القسري في منطقة القدس. لقد أكد المسح أن العديد من الأسر الفلسطينية وهم الأغلبية العظمى ممن يسكنون على الجهة الشرقية من الجدار، أنهم يواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات الطبية. وبالتأكيد فإن ٣٤,٥٪ من الأسر (٨٨,٣ من الأسر التي تسكن شرقي الجدار) قد انقطعت عن مراكز خدماتها الصحية التي تقع في مركز مدينة القدس. وقد كشف المسح أيضا عن أن حياة الأسرة الفلسطينية قد تعرضت إلى الإرباك نتيجة للجدار حيث أن ٢١,٤٪ من الأسر الفلسطينية المقدسية قد مزقت وانفصلت عن أقاربها بمن في ذلك الآباء والأمهات والبنات والأبناء بالإضافة إلى الانقطاع عن الأسرة كاملة. بالإضافة إلى ذلك فقد أثر الجدار والنظام المرتبط به سلبيا على قدرة ٨٤,٦ من الأسر على زيارة أقاربهم. ومن بين استنتاجات المسح التي تثير الدهشة هي تأثير الجدار على اختيار الزوج أو الزوجة، فقد أفاد ٦٩,٤٪ من الأسر أن الجدار قد شكل عقبة أمام اختيارهم لأزواجهم أو زوجاتهم منذ الشروع ببنائه عام ٢٠٠٢. لقد أثّر الحدّ من الحركة على النساء والأطفال بشكل خاص ومن المؤكد أن ٦٧,٨٪ من الأطفال (٨١,٩٪ من بين من يسكنون على الجانب ا لشرقي من الجدار) و٧٨,٥٪ من النساء (٨٤,٣٪ ممن يسكنّ على الجانب الشرقي من الجدار) قد حددت حركتهن. رغم أن المؤشرات بعيدة المدى على العزلة والانفصال عن الأقارب والأصدقاء تحتاج إلى المزيد من البحث؛ الا انه من المؤكد ان تأثيرات الحد من حركة الاطفال والنساء يترك اثره على نوعية حياتهم.

لقد أكد المسح على أن الجدار قد أثر على الحق في مشاركة الناس في الحياة الثقافية والشؤون المجتمعية وحرية الأديان لقد تأثرت جميعها بالجدار ونظامه. لقد عانت ٥٦,٣٪ من الأسر الفلسطينية جراء الحد من حريتهم الثقافية ونشاطاتهم الاجتماعية وكذلك أوقات فراغهم ورفاهيتهم، كل ذلك قد تأثر بالجدار والنظام المرتبط به. لقد تأثرت قدرة الأسر المقدسية التي تعيش شرقي الجدار على زيارة الأماكن المقدسة بشكل كبير (٩١,٨٪).

والأنكى من ذلك أن العديد من الأشخاص معرضون للتهجير، وأن عدد الفلسطينيين الذين يفكرون بتغيير أماكن سكناهم الحالية بسبب الجدار في حالة تنام مستمر. فقبل ٣ أشهر من إجراء المسح أعرب ٥٢,٣٪ من الفلسطينيين المقدسيين أنهم يفكرون في تغيير أماكن سكناهم الحالية وعند إجراء المسح ارتفعت هذه النسبة إلى ٦٣,٨ ٪.

تستمد حاجات ومتطلبات البقاء في مكان السكن الحالي أهميتها الخاصة من حقيقة أن الذين يبقون ويحاولون التعايش مع الحقائق الجديدة التي فرضها الجدار، ينتمون في غالبيتهم إلى القطاعات الأفقر من المجتمع الفلسطيني. والمطلوب هو المزيد من الخدمات ورفع مستوى البنية التحتية والأمن الاجتماعي وزيادة فرص العمل المناسبة للفلسطينيين الذين يعيشون غربي الجدار هي من أهم الاستنتاجات التي برزت في هذا السياق.

٣. مسؤولية المجتمع الدولي

بخلاف وضع اللاجئين، لم يتم انتداب وكالة واحدة من وكالات الأمم المتحدة للمساعدة على حماية الأشخاص المهجرين داخليا. وفي المقابل تم تشكيل هيئة تنسيق حملت تحت اسم "استجابة مشتركة" تسمح باستجابة منسقة لوضع الأشخاص المهجرين داخليا من قبل كافة وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة (اليونيسف، برنامج الغذاء العالمي، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها) (OHCHR ، OCHA ،WFP ،UNICEF). وبالرغم من غياب الوكالة التابعة للأمم المتحدة المختصة بهذا الشأن، إلا أن للأشخاص المهجرين داخليا حقوقا مماثلة لحقوق اللاجئين وبشكل خاص حقهم في العودة (العودة إلى الديار) واستعادة الممتلكات والتعويض. تعتبر مبادئ دينغ جزءا متضمنا في حقوق الإنسان والقوانين المتعلقة باللاجئين وبشكل خاص تعالج ما يتعلق ب واجب السلطات القادرة "لتوفير الشروط والوسائل التي تتيح للأشخاص المهجرين داخليا فرصة العودة الطوعية بأمان وكرامة إلى مواطنهم الأصلية أو أماكن سكناهم الاعتيادية أو الاستقرار الطوعي في بقعة أخرى من القطر."[٥] وتعتبر مبادئ دينغ أيضا العودة إلى الموطن حقا أساسيا من حقوق الأشخاص المهجرين داخليا: "ويتوجب على السلطات القادرة الاطلاع بمسؤولية إعانة العائدين أو من استقروا من الأشخاص المهجرين داخليا على استعادة أراضيهم وممتلكاتهم التي تركوها أو صودرت منهم أثناء تهجيرهم".[٦]

إن واجبات الدول المختلفة والمجتمع الدولي المتعلقة بالجدار وتبعاته قد تم التأكيد عليها بشكل واضح من قبل محكمة العدل الدولية. فقد دعت المحكمة الدول المختلفة إلى "عدم تقديم العون أو المساعدة الهادفة إلى صيانة الوضع الذي فرضته عملية بناء الجدار".[٧] وطالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بـ "التفكير في اتخاذ إجراء لا بد أن يتخذ مستقبلا لإنهاء ذلك الوضع غير القانوني".[٨] وبهذا فإن على الدول توفير المعونة والحماية للفلسطينيين بما في ذلك تسهيل عودتهم وتعويضهم بشكل عادل واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنهاء الوضع غير القانوني كالتهجير القسري وضم الأراضي وغيره.

٤. الاستنتاج

توضح هذه الدراسة الأولية عملية التهجير القسري المستمرة ضد الشعب الفلسطيني باعتبار أنهم أشخاص مهجرون داخليا أو لاجئون، كما وتبرز استنتاجات



جدار الفصل بالقرب من مخيم شعفاط، القدس، أب ٢٠٠٦
(تصوير: كارين ماك أليستر/بديل)

هذه الدراسة الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع وبشكل خاص سياسة إسرائيل المتمثلة في اجراءات تفريغ الارض من أصحابها الشرعيين. كما وتدعو الدراسة الأسرة الدولية إلى تطوير آليات ناجعة وفعالة لحماية الفلسطينيين بما في ذلك البحث عن حلول دائمة وتحمل مسؤولياتها عن طريق علاج الوضع السياسي (مثل الطبيعة الاستيطانية–التفريغية للصراع) والقانونية (مثل جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية) وآثار الصراع على حقوق الشعب الفلسطيني وبشكل محدد على حقه في العودة وحق تقرير المصير.

---

* كارين ماك أليستر هي منسقة برنامج الإسناد القانوني في بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، وهي محررة مجلة "المجدل" التي يصدرها المركز باللغة الانكليزية. للمزيد من المعلومات حول الدراسة الأولية حول نظام التهجير القسري الناجم عن جدار الفصل العنصري وتبعاته، أنظر الى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org

---

هوامش

١ نقلت الاقتباسات عن مركز بديل والمجلس النرويجي للاجئين، مركز مراقبة التهجير الداخلي بعنوان التهجير القسري الناجم عن الجدار، دراسة أولية عن التهجير القسري الناجم عن الجدار والنظام المرتبط به، بيت لحم : مركز بديل ومركز مراقبة التهجير الداخلي، أيلول ٢٠٠٦.

٢ (إيضاحا إضافيا) محكمة العدل الدولية (ICJ) ، الوضع القانوني الناجم عن تشييد الجدار في المناطق ا لفلسطينية المحتلة، الرأي الاستشاري ، ٩ تموز ٢٠٠٤ الفقرة ١٣٣.

٣ إيضاحا إضافيا : المبادئ التوجيهية حول التهجير الداخلي (مبادئ دينغ، ١١ شباط ١٩٩٨، المبدأ ا لسادس).

٤ المحكمة الجنائية الدولية (ICC) إتفاقية روما للمحكمة الجنائية الدولية، .A/CONF ١٨٣/٩ (١٧ تموز ١٩٩٨، كما عدل في ١ تشرين ثاني ١٩٩٨ وكذلك في ١٢ تموز ١٩٩٩)، البند السابع (٢) (د).

٥ المصدر السابق، البند ٨ (B).

٦ بناء على احصاء السكان لعموم محافظة القدس ٤٠٧٠٩٠ في أواسط ٢٠٠٦ ، ٢٣١٧٠ شخص قد تم تهجيرهم نتيجة للجدار ونظامه. وحسب مكتب تنسيق الشؤون الانسانية، OCHA فإن عدد الفلسطينيين الدين يحملون هوية مقدسية ويسكنون على الجهة الشرقية من الجدار يبلغون ٥٥٠٠٠ نسمة. أنظر التحليل المبدئي للمؤشرات الإنسانية في نيسان ٢٠٠٦ الخاص بانعكاسات الجدار الفاصل ، تحديث ٥ (القدس OCHA تموز ٢٠٠٦ ص. ٢).

٤ مبادئ دينغ. المبدأ ٢٨.

٥ المصدر السابق، المبدأ ٢٩.

٦ محكمة العدل الدولية الوضع القانوني الناجم عن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة أعلاه، ٢ الفقرة ١٥٩.

٧ للمزيد من التفصيل، المصدر السابق، فقرة ١٦٣ "٣" "E".

جدار الفصل العنصري يدفع بالمزيد من الفلسطينيين إلى الرحيل

تقرير إخباري، خاص بـ "حق العودة"

"نحن لاجئون من نوع خاص؛ لقد أصبحنا لاجئين على مراحل، ودون ان يلتفت الينا احد، فأرضنا أخذها الإسرائيليون على مراحل، ولكنهم لم يكتفوا بذلك، فما إن شرعوا بإقامة جدار الفصل العنصري، حتى وضعوا يدهم على ما تبقى لنا"، قالت الحاجة مريم حسين (٥١ عاما) من قرية بدرس غرب رام الله، ملخصة ما تعرضت له وقريتها (١٣٠٠ نسمة) من قبل سلطات الاحتلال. وباتت هذه الحاجة وأسرتها، لا تملك شيئا يذكر من الأرض، بعدما عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الاستيلاء على غالبية أرضها على مدار السنوات الخمسين الماضية، تاركة إياها وزوجها الحاج طه (٥٥ عاما)، رهنا لأوضاع اقتصادية لا تحسد عليها. وقد بدأت فصول معاناة هذه العائلة العام ١٩٤٨، فحينها نهبت سلطات الاحتلال مئات الدونمات التي تملكها، ومع حلول العام ١٩٦٧، امتدت "المخالب الإسرائيلية" لتنهش ٤٠ دونما جديدة، مبقية لها مساحة محدودة من الأرض لا تتعدى بضع دونمات.

ومع الشروع في إقامة مقاطع من جدار الفصل العنصري في بدرس قبل نحو عامين، وجدت هذه العائلة نفسها كما أسر أخرى في بدرس، محاصرة فيما تبقى لها من أرض، خاصة اثر استيلاء سلطات الاحتلال على أربعة دونمات من أرضها، كانت مزروعة بالعشرات من أشجار الزيتون،مما حرمها من مصدر دخل رئيس بالنسبة إليها. ومن وجهة نظر الحاجة مريم، فإن فقدان قطعة الأرض هذه، يتخذ أهمية من نوع خاص، لا سيما وأن زوجها انضم إلى قائمة المتعطلين عن العمل كما هو حال معظم رجال بدرس، الذين انقطعت بهم السبل، جراء قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعيد اندلاع الانتفاضة الأخيرة، بمنعهم من مزاولة العمل داخل الخط الأخضر، لتصبح أشجار الزيتون ونتاجها من الزيت، موئل رزق هذه العائلة الأساسي، علما بأن هذه العائلة تتكون من ١٠ أبناء، أربعة منهم يعانون من الشلل، يضاف إليهم اثنان من أشقاء الزوج يعيشون معها في نفس الدار. وبضياع مورد الرزق الرئيس، لا تعلم الحاجة كيف ستدبر أمورها، خاصة وأنه لا يعمل من بين أفراد هذه الأسرة سوى البنت الكبرى، وهي معلمة. ولا تعكس معاناة هذه الأسرة سوى جانب يبدو بسيطا مما يقاسيه أهالي بدرس بسبب الجدار، والذي يتجلى على هيئة شقوق في الصخر، وأسلاك شائكة يتوسطها شارع، وبجانبها أبراج مراقبة، تمتد لتحيط بالقرية من كافة الجهات باستثناء الشرق، الأمر الذي يمنح المشاهد إحساسا وكأنه في سجن.

معاناة متواصلة

يقدر مجلس قروي بدرس مساحة الأرض المصادرة لإقامة الجدار، بنحو ٧٠٠ دونم، يضاف إليها مساحة مماثلة باتت خلف الجدار، عدا عن المساحات الشاسعة من الأرض التي التهمتها أعمال النهب الإسرائيلية قطعة فقطعة خلال العقود الماضية. وضمن هذا المنحى، يؤكد محمد خليفة، عضو المجلس القروي، أن الأراضي التي صادرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي من أجل الجدار، اقتلع منها ما يزيد عن ٦٠٠٠ شجرة زيتون، فيما أصبح عدد مماثل لها خلف الجدار. ويقول خليفة: إن وجود الجدار يهدد بخنق أهل بدرس، فلن تكون هناك خسارة زراعية فقط، بل إنه سيقضي على المجال الرعوي، والذي يعتمد عليه قسم كبير من أهالي القرية، وبالتالي فإن الكثيرين سيجدون أنفسهم مع مضي الوقت غير قادرين على البقاء هنا".

قبية تشهد مذبحة جديدة

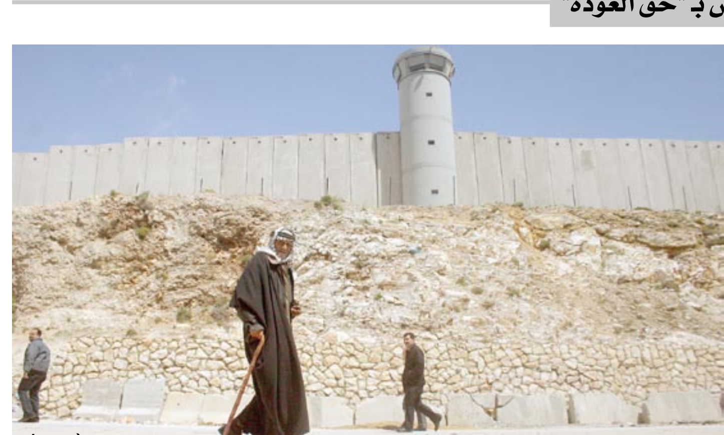
وغير بعيد عن بدرس، تبرز قرية قبية، والتي يقطنها زهاء ٥٠٠٠ نسمة، حيث خسرت على مدار سني الاحتلال مساحات كبيرة من أراضيها، وجاء الجدار لينهش في أرضها المعروفة بخصوبتها عموما. وعن ذلك يقول حسن غالب، رئيس المجلس القروي: ٧٠٪ من أرضنا التي تقدر مساحتها الأصلية بـ٥٢ ألف دونم، صادرتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدءا من العام ١٩٤٨، وبحلول العام ١٩٧٩، صادرت عدة آلاف أخرى من أجل توسيع معسكر معد لتدريب الجيش يقع إلى الغرب من القرية. وفي الأعوام الثلاثة الماضية استولت سلطات الاحتلال على ٤٠٠ دونم أخرى لإقامة الجدار، ليتبقى للقرية ١٦ ألف دونم حاليا. ويتابع غالب: الخسارة المتأتية عن السرقة الجديدة للأرض، لا تقتصر على فقدان ٢٥٠ شجرة من الزيتون المثمر، بعضها اقتلع، و قسم آخر بات خلف الجدار، بل يتعداه إلى حرمان ٤٠ ٥٠– عائلة من المراعي حيث كانت ترعى في المنطقة المقام عليها الجدار.

ويعتبر هذا المواطن ذاته أحد ضحايا إقامة الجدار، حيث فقد وعائلته مساحات كبيرة من أراضيهم على مدار السنوات الماضية. وبخصوص ذلك يقول: كانت لوالدي وأسرتي عموما مئات الدونمات قبل العام ١٩٤٨، ولكن ذهب معظمها ليتبقى لنا ٥٠ دونما، صادر الإسرائيليون معظمها العام ١٩٧٩، والآن ومن أجل إقامة الجدار لم يبق شيء. وهو يرى أن إقامة الجدار لا يعدو كونه محاولة لتهجير أهالي القرية الذين فقد معظمهم عمله داخل الخط الأخضر مع اندلاع الانتفاضة. ويختم غالب قائلا: حياتنا كانت على الدوام شقاء وعذاب، والآن يريد الإسرائيليون قطع كافة سبل الحياة عنا.

مصادرات بالجملة

إضافة إلى بدرس وقبية، فإن الجدار يهدد قرى أخرى مثل بلعين (٥٠٠٠ نسمة)، حيث سيلتهم الجدار ٨٠٠٠ دونما من أصل الـ (١٦ ألف) دونما كانت قد بقيت لها بعد سلسلة أعمال المصادرة الإسرائيلية التي تواصلت منذ سنوات طويلة. والمشهد لا يختلف كثيرا في القرى الأخرى؛ فذات الشيء ينطبق على المدية، ودير قديس التي يهدد الجدار بابتلاع ٢٠٠٠ دونم من أرضها، أما المدية فإن ٧٩٪ من أراضيها ستضحي خلف الجدار أي ٢١ ألف دونم، كما تؤكد مصادر مجلسها القروي.

وفي بلدة بيتونيا القريبة من رام الله، ويقدر عدد أهلها بـ ٢٠ ألف نسمة، فإن الجدار قد التهم منذ بداية العمل به على جهتها الجنوبية– الغربية قبل عامين ونيف، زهاء ١٥٥٩ دونما من أراضيها التي كان قد صودر جانب كبير منها خلال العقود الماضية، ليبقى لها ٢٥ ألف دونم. وفي هذا الإطار، لا يزال المواطن الأربعيني رباح حسين، يتذكر تفاصيل سرقة أرضه، وعنها يقول: عندما أبلغتنا البلدية بقرار المصادرة الصادر عن سلطات الاحتلال، طلبت منا إبراز بعض الوثائق للاعتراض، وتحديدا إخراج قيد، وحصر إرث، لكن هذه لم تكن متوفرة، وبالتالي كان من المفترض أن نسارع إلى استصدارها، بيد أن هذا لم يكن ممكنا خلال فترة المهلة التي منحنا إياها الإسرائيليون، وهكذا أتى الجدار على ١٣٫٥ دونما من أرضنا، ذهبت أمام أعيننا دون أن نستطيع أن نحرك ساكنا. وإذا كان هذا حال عدد من البلدات والقرى في محافظة رام الله والبيرة، فإنه في سائر محافظات الضفة لا يبدو الوضع أفضل.


(الايام)

لقد ألحق الجدار، الذي سيمتد وفق التصريحات الإسرائيلية نحو ٧٣٠ كيلو مترا، بدءا من جنين، مرورا بقلقيلية، وطولكرم، وانتهاء بالقدس والمناطق المحيطة بها، أضرارا بالغة في سائر القطاعات لا سيما على صعيد القطاع الزراعي.

خسائر فادحة

وحسب وزارة الزراعة، فإن الجدار، أسهم في مصادرة آلاف الدونمات الزراعية الخصبة، وقلع وقطع آلاف الأشجار المثمرة،لا سيما من الحمضيات، وتجريف أراض واسعة. كما انعكس تأثير الجدار في هدم وتدمير الكثير من الآبار الارتوازية، وحرمان المزارعين من ري مزروعاتهم. وتقدر الآبار التي ستدخل في سياق الجدار بنحو ٣٠ بئرا، تبلغ طاقتها الإنتاجية ٤ ملايين متر مكعب سنويا، وتقع فيما يعرف بـ "الحوض المائي الغربي"، مما سيفقد الفلسطينيين السيطرة على ١٨٪ من حصتهم في هذا الحوض. ففي محافظة جنين، عمدت سلطات الاحتلال إلى عزل مناطق تبلغ مساحتها ٤٤ ألف دونم، وتشمل قرى زبوبة، رمانة، الطيبة، عانين، أم الريحان، برطعة الشرقية، وظهر العبد داخل الجدار، المر الذي ترى فيه الجهات الفلسطينية محاولة لدفع أهالي هذه القرى، إلى الرحيل. ولا يقتصر ضم الجدار للقرى في جنين، بل يمتد إلى طولكرم ليشمل باقة الشرقية، نزلة عيسى، نزلة أبو نار، وقرية جبارة. وترتب على إقامة الجدار في طولكرم، وفق وزارة الزراعة، ضم ٩ آبار زراعية، وتدمير ١٠ آلاف متر من خطوط توزيع المياه، و٤٠٠ دونم من الأحراج.

وفي قلقيلية، يحجز الجدار ١٨ ألف دونم من أراضيها، كما تمت على خلفيته مصادرة وتجريف ما يزيد على ٢٠٠٠ دونم، واقتلع بسببه عدد هائل من الأشجار. ويعتبر وضع مدينة قلقيلية، والتي يحيط بها الجدار من مختلف الجهات، ولا يمكن لأهلها الدخول أو الخروج منها إلا عبر بوابة، نموذجا صارخا على الآثار الخطيرة المترتبة على إقامة الجدار.

مخطط للتهجير

بحسب جمال جمعة، منسق الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري، والذي يعتقد بأن الجدار يقام في إطار السياسة الإسرائيلية القائمة على الاحتفاظ بأكبر قدر من الأرض مع ضمان وجود أقل عدد من الفلسطينيين، فإن مثال قلقيلية يعكس النوايا الإسرائيلية الحقيقية من وراء إقامة الجدار، والتي لا علاقة لها بالأمن كما يدعي الإسرائيليون. ويقول جمعة: عقب إقامة الجدار بات ٧٠٪ من أهالي مدينة قلقيلية يعتمدون على المساعدات الإنسانية، بينما اضطر ٦٠٠ صاحب محل من أصل ١٢٠٠ إلى إغلاقها، نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية.

وفي السياق نفسه، ولكن في القدس وبيت لحم، أدت إقامة الجدار إلى التهام وتضرر ما مساحته ٩١٩ دونما من الأراضي الزراعية، تمتد من شمال القدس، مرورا بقرية رافات، وبلدة الرام، وحتى جبع، إلى جانب تدمير المئات من أشجار الزيتون المثمرة الواقعة على أطراف بيت لحم. وحسب مصادر مطلعة، فإن مباشرة سلطات الاحتلال إقامة الجدار بطول ١٥ كيلو مترا في بيت لحم، تهدد بحجز ١٥ ألف دونم من أراضيها، معظمها مزروع بالزيتون المثمر. وفي القدس، وتحديدا في أبو ديس، والرام وضاحية البريد المجاورة، تقدم مقاطع الجدار الجاثمة على أراضيها صورة جلية عما يعانيه المواطنون الفلسطينيون.

تهويد القدس

في أبو ديس، يخترق الجدار والذي يرتفع على هيئة كتلة إسمنتية ضخمة دونمات كثيرة، وصولا إلى حرم جامعة القدس، والتي يلتصق الجدار بها بشكل مباشر، حارما إياها من مساحات شاسعة. وتقدر مصادر في الجامعة، مساحة أراضي الجامعة المقتطعة من أجل الجدار بنحو ١٥ دونما، علما بأن المخطط الإسرائيلي الأصلي كان يهدف إلى مصادرة ٧٠ دونما، الأمر الذي حال دونه تحرك أسرة الجامعة على أكثر من صعيد.

أما في الرام وضاحية البريد، فإن الجدار المحاذي لها، ويقع في منتصف الشارع الرئيس الذي كان يربطها برام الله، فقد أدى الجدار إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية لأعداد كبيرة من الشركات والمحال التجارية، مما دفع أصحابها إلى إغلاقها، والرحيل عنها. وتعتبر قصة المواطن بلال حمدي، صاحب محلات "كل شيء شهي"، إحدى النماذج البارزة في هذا المجال، حيث اضطر بعد التدهور الاقتصادي الكبير الذي لاقاه محله نتيجة إقامة الجدار، إلى إغلاقه، والانتقال إلى رام الله مؤخرا. ويقول حمدي، وهو من حملة الهويات المقدسية: فتحنا "كل شيء شهي" في العام ١٩٨٧، ولكن ومع بداية الانتفاضة حصل تراجع في نشاطنا الاقتصادي، بفعل الحواجز. ومع الشروع في إقامة الجدار في منطقة الضاحية والرام، بتنا نتحمل خسائر كبيرة، حتى أننا في السنوات الثلاث الماضية كنا ندفع من جيوبنا من أجل استمرار المحل، بدلا من أن يوفر لنا قوتنا، وهكذا ومع تفاقم حجم معاناتنا وخسائرنا المادية، لم يبق لنا مفر سوى الرحيل

ويؤكد أن القرار الذي اتخذه يعد من أصعب القرارات في حياته، بيد أنه يؤكد أن آخرين بما فيهم، أصحاب صيدليات، ومحال "سوبر ماركت" وبقالة وغيرها، فعلوا الأمر ذاته، بعد الشروع في إقامة الجدار. ويخلص حمدي، إلى تأكيد أن إقامة الجدار، عاد بنتائج كارثية على الشعب الفلسطيني، "فلا هدف منه سوى تجويع المواطنين الفلسطينيين، وتعقيد حياتهم، وصولا إلى دفعهم للرحيل".

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا



- إشاعة جو من طمأنينة كاذبة وخادعة بين سكان منطقة صبرا وشاتيلا من فلسطينيين ولبنانيين. وقد بدا أن بعض الجنود الإسرائيليين لم يكن حقيقة يعلم شيئاً عن الحدث القادم المجهول، فكان قول هذا البعض للناس أن يعودوا الى بيوتهم لا يحمل معنى إرسالهم الى الموت، لكن هذا البعض يمثل الأقلية بين الجنود الإسرائيليين. والدليل أن أقوال الآخرين كانت تتضمن معرفة بما سيجري. ومن هنا، كان يهم الذين يعرفون ما سيجري تجميع السكان وحصرهم داخل المنطقة المحاصرة؛ أي منطقة صبرا وشاتيلا.
- الإيحاء بأن المطلوب هو تسليم السلاح فقط، فمن يسلّم سلاحه يسلم، وفي إمكانه العودة الى بيته مطمئناً. هذا ما وزعوه بالمناشير وما أذاعوه بمكبرات الصوت.
- القصف المركز من أجل حمل السكان على الهروب الى الملاجئ التي تعتبر الأمكنة المثالية لارتكاب مجزرة. فكيف يقوم بمثل هذا القصف من يدعي أنه جاء للحماية؟ وهل بالقصف يقتل "المخربون" وحدهم؟
- التنسيق بين الفريقين الإسرائيلي والميليشيوي اللبناني قبل المجزرة. ويتضح هذا من خلال الأسئلة التي طرحها على السكان "أغراب"، في سيارات "غريبة"، عن مواقع الملاجئ، كما يتضح من خلال القصف الإسرائيلي الذي لم ينقطع مجبراً السكان على التجمع في الملاجئ (وقد ثبت فيما بعد أن "نزلاء" الملاجئ هم الذين كانوا عرضة للقتل الجماعي، كما كانوا هم أول من تعرض للقتل).
- انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأماكن القريبة جداً من منطقة صبرا وشاتيلا، وخصوصاً في محيط مستشفى عكا. وقد اتضح أن ذاك الانسحاب لم يكن إلا انسحاباً مبرمجاً من أجل فسح المجال للميليشيات المهاجمة كي تدخل من تلك الجهة وتتحمل المسؤولية بمفردها. وهكذا تتكامل مسرحية الاقتحام من دون أن تتحمل القوات الإسرائيلية أي مسؤولية، وكأنها لا رأت ولا سمعت!! وبالتالي فليس لها ضلع مباشر!!
- توقّفُ القصف المركز من قبل المدفعية الإسرائيلية وتوقف القنص قبيل دخول القتلة، والبدء بإنارة المنطقة مع حلول الظلام، بحيث تحول الليل الى نهار.
- السماح لبضع مئات من الميليشيات المسلحة بدخول المخيم والمنطقة بحثاً عن ألفين وخمسمئة مقاتل مسلح. أي عقل يقبل ذلك؟ إسرائيل لم تتنصل من معرفتها بدخول القوات اللبنانية بحثاً عن المقاتلين أو "المخربين" كما تدعوهم، وكما تدّعي. لكن، لو كانت إسرائيل تعتقد حقاً وجود ألفين وخمسمئة مقاتل لكان يلزم للقضاء عليهم أو أسرهم أو قتلهم عدد أكثر جداً من بضع مئات لا تتعدى ستمئة عنصر وفقاً لأبعد التقديرات، في ذلك اليوم الأول.

المصدر: بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا؛ أيلول ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، (٢٠٠٣)، ص ١١٩–١١٨



الطفلة دينا أسامة (٩ سنوات) تروي حكاية معاناتها المبكرة مع جدار الفصل العنصري:

"في العطلة الصيفية أشتاق إلى المخيم، وفي أشهر الدوام المدرسي أشتاق إلى بيت جدي"

أجرى اللقاء: ضياء العزة *



جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم عايدة (تصوير: ريتش ويلز)

لم أكن اعلم بقصتها إلى أن التقيتها في مخيم صيفي حيث تطوعت للعمل مدة أسبوعين. كانت دائما تطلب المغادرة قبل الوقت بساعة وتمضي مسرعة. كانت تعتذر عن المشاركة في الأنشطة التي تمتد لوقت إضافي. علمت من الآخرين أنها تسكن خلف الجدار مع جدها في مثلث محاصر بالجدار وبمستوطنة "جيلو" والحاجز العسكري. حدثتها فقالت:

عندما كنت ٣ سنوات مات والدي في حادث سير. كان ذلك قبل ست سنوات من الان. اذكر أننا كنا نعيش في المخيم في بيت صغر جدا. لم يكن فيه لا شجرة ولا حتى دالية عنب. كان الباب يفتح مباشرة على الحارة.

بعد أن مات والدي، سافرت أمي إلى عمان مع أختي الصغيرة إلى عمان لزيارة أهلها هناك. امي فلسطينية لاجئة تقيم في الأردن، لم يسمحوا لها بالعودة إلى الضفة لانها ليست من سكان الضفة، فبقيت انا هنا وبقيت أمي وأختي هناك. لقد زرتهم مرتين خلال العطل الصيفية.

أخذني جدي إلى بيته. بيت جدي لا يبعد عن المخيم، كنت انتقل منه إلى المخيم لاشتري من الدكان في اقل من ثلاث دقائق، لا اعرف بالضبط كيف يحسبون المسافة ولكن جدي يقول أن بيته لا يبعد عن المخيم سوى مئة متر أو مئة وعشرين متر على الأكثر. اليوم وبسبب الجدار يلزمني ساعة اقل قليلا أو أكثر من ذلك لا ادري بالضبط لان الوقت يطول !و يقصر بحسب الحاجز العسكري وبحسب الطقس؛ أكان صيفا ام شتاءا، وبحسب وقت التنقل خلال النهار... ولا مجال للانتقال ليلا بالطبع.

في البداية؛ أي قبل ثلاث سنوات، وأثناء منع التجول الطويل، أيام اجتياح مخيم جنين، جاء الجيش وحفر خندقا عميقا في المساحة الممتدة بين مخيم عايدة وبيت جدي. وضعوا في الخندق سياجا شائكا. كان السياج يملأ الخندق حتى أنني كنت اخشي على قطتي أن تعلق بين أشواك السياج في ذلك الخندق.

جدي لم يحتمل الأمر كثيرا؛ لذا صار كل يوم يلقي على السياج شيئا...حجرا غصن شجرة مكسورا، قطعة خشب، لوح زينكو...وما أن مر أسبوعان أو ثلاثة حتى صنع لنا جسرا من الأغصان والأخشاب وحتى أكياس القمامة كانت جزءا من ذلك الجسر. لقد بدأنا نستخدمه للعبور إلى المخيم.

لم نكن وحدنا نستخدم الجسر بل كل أهل المخيم استخدموه حتى أن العمال والمصلين من غير أهل المخيم كانوا يستخدمونه للعبور إلى القدس. كانوا يسمونه "جسر أبو احمد" نسبة إلى جدي. في احد الأيام بينما كنت ذاهبة إلى المدرسة صباحا، سمعت رجلا كبيرا في السن كان يمر على الجسر يقول: "اجعل يا ربي للي بنا هالجسر جسر للجنة" لقد فرحت كثيرا وكنت أريد أن اهتف بصوتي : "جدي ..جدي بناه"؛ لكنني ابتسمت فقط وشعرت أنني أحب جدي أكثر من أي وقت كان.

بعد سنة بدأت جرا فات الجيش تعمل ليل نهار حتى وصلوا إلى الجسر وحطموه. حاول جدي أن يمنعهم. قال لهم: ليس لنا طريق آخر إلى المخيم، وليس معنا هوية القدس؛ إننا سكان الضفة الغربية، وليس معنا تصاريح عبور... وليس وليس... ولكن لم يسمعوه بل منعونا من الاقتراب من منطقة العمل؛ أي من منطقة بناء الجدار. لم اكن اتخيل ان الجدار سيكون كما هو الان. لقد تخيلت أننا، بعد ان يبنوه، سنهدم جزءا منه او نفتح فيه بابا، ولكن لم أتصور انه سيكون عاليا وسميكا جدا وعليه أبراج حراسة وكميرات تصوير؛ انه يحاصرنا كما لو كنا في السجن

اثناء العمل في الجدار كنت اذهب إلى المدرسة رغما عنهم. وفي احد الأيام عندما تعثرت في أكوام الردم، حاول احد حراس الجدار أن يساعدني لكنني رفضت. جلب لي الماء كي اغسل جرح كفي من الدم لكنني صحت به: ابعد عني. أحسست في تلك اللحظة إنني أقوى منه.

منذ سنة تقريبا اكتمل الجدار وأغلقوا كل المنافذ. قالوا لجدي : اذا أردت العبور الى بيت لحم عليك ان تأتي الى الحاجز(حاجز مستوطنة جيلو). هذا يعني ان يمشي جدي ثلث ساعة على الأقل كي ينتظر هناك على الطابور حتى يسمح له بالمرور. وطبعا يلزمه أيضا ثلث ساعة أخرى كي يصل إلى مخيم عايدة. لقد كان يذهب الى الصلاة بعد ان يسمع الآذان في البيت ودائما كان يصل ويصلي مع الجماعة في المخيم أما الآن؛ اذا اراد ان يصلي مع الجماعة في المسجد فانه يخرج قبل الآذان بساعة على الأقل. لقد رفضوا منح أعمامي تصاريح عبور ولذلك اضطروا الى الرحيل عن بيت الأسرة واستأجروا بيوتا في المخيم.

في العطلة الصيفية اقيم مع جدي في البيت خلف الجدار وأقيم مع عمي في المخيم خلال أشهر الدراسة. ولقد تعودت أن ازور جدي كل خميس وأنام عنده. في السنة الماضية وعدت لجنة الصليب الأحمر جدي بالمساعدة و انهم سيجدون حلا للمشكلة. ولجنة أخرى من لجان حقوق الإنسان لا اعرف اسمها بالضبط قالت سوف نرفع قضيتين: الاولي ضد الجدار والثانية من اجل أمك لتعود وتعيشين معها. المدرسة بدأت من جديد ولم يفعل احد اي شيئي حتى ألان. . لقد سمعت عن فتى سماه الناس في المخيم "علي الجدار" كان يحاول أن يفتح فتحة في الجدار، لقد نجح في ذلك ولكن قبل ان يوسعها اعتقلوه.

ربما سيكون هناك علي آخر...أتمنى ذلك.

*ضياء العزه طالب فلسطيني يدرس في تونس ويتطوع حالياً في مركز لاجئ في مخيم عايدة

كيف يقاوم الفلسطينيون العقبة ويانون مثـ

بقلم: آن باكييه *

قد تجد الهجرة القسرية لها طريقا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جراء أنواع مختلفة من الضغوطات التي تمارسها القوات الإسرائيلية المحتلة و/أو المستوطنون على السكان الفلسطينيين. ليس بالضرورة أن تكون الهجرة القسرية فعلا مفاجئا يقع عمليا في لحظة درامية، ولكنها قد تتخذ أساليبا طويلة المدى نسبيا وأكثر خداعا لإخلاء بعض المناطق الإستراتيجية من سكانها الفلسطينيين.

في أعقاب أحداث قرية يانون؛ حيث ولأول مرة اضطر المجتمع المحلي بأسره إلى الهرب بسبب العنف الذي يمارسه المستوطنون، كتبت منظمة "تعايش" الإسرائيلية الملاحظة التالية: "(....) ليس بالضرورة أن يجري ترحيل السكان (الترانسفير) في لحظة درامية، أي لحظة يطرد فيها الناس ويهجرون من بلداتهم وقراهم. ليس بالضرورة أن يكون ذلك خطة أو خطوة تتميز بالتنظيم عالي المستوى، حيث يحمّل الناس في الحافلات وعلى الشاحنات كما حدث في قلقيلية في العام ١٩٦٧. إن ترحيل السكان (الترانسفير) هي عملية تتميز بالعمق وتتم بعيدا عن الأنظار. لا يمكن التقاط تلك العملية على فيلم كاميرا، وقلّما يمكن توثيقها، بينما هي عملية تجري أمام ناظري الجميع، وبالتأكيد سيفوتها كل من ينتظر حدوث لحظة درامية".[1] ومن الواضح أن التهجير القسري محرم حسب القانون الدولي. ومن الجدير ملاحظته أنه محرم تحت البند ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب، حيث يعتبر التهجير القسري للسكان بموجب هذه الاتفاقية جريمة حرب.

قريتا العقبة ويانون تقفان اليوم شاهدتين، وتقدمان مثالين حيين على التهجير القسري. سكانهما ايقنا ان زرع الاقدام في الأرض هو الخطوة الأولى للمقاومة. فالى جانب التضامن الدولي لا بد من بناء المدارس وتأسيس وتعبيد الطرق، ومد شبكات تغذية الكهرباء والماء. على الرغم من صغر القريتين فان قوتهما منقطعة النظير وقرارهما بالبقاء في الأرض التي يرعونها بحنان حتما يبهر الزائر. رئيس بلدية العقبة ، سامي صادق، اصبح قعيد الكرسي المتحرك عندما كان عمره ١٦ سنة وذلك بسبب إصابته من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلية أثناء قيام الأخيرة بإجراء تدريبات عسكرية في الجبال المحيطة بالقرية. عضو المجلس المحلي للقرية، عدنان، هو الآخر كان قد تعرض لإصابة على يد المستوطنين. سامي وعدنان أصبحا رمزين للمقاومة والصمود في القرية؛ انهما ابطال قصة نضال لم تحكى بعد.

قرية العقبة

العقبة، قرية فلسطينية تقع في الجزء الشرقي من الضفة الغربية ويسكنها اقل من ٣٠٠ شخص. تقع القرية بالقرب من قرية تياسير في المنطقة المصنفة (ج) أي انها تحت السيطرة الاسرائيلية الامنية الكاملة. موقعها حيث ليس هناك من قرية اخرى تفصل العقبة عن الحدود الاردنية، يزيد من اهميتها الاستراتيجية. معظم سكانها يعتاشون على ما يجنونه من الزراعة. أرضها الممتدة حول البيوت محاطة بالجبال الملتفة، ويمكن للناظر في يوم صاف ان يرى الى الجبال الأردنية ويتبينها بوضوح. ولكن على الرغم من موقعها وأرضها فقد غادرها معظم أهلها؛ فبعد ان كان عدد سكانها ١٠٠٠ نسمة غادرها خلال وبعد حرب ١٩٦٧ ما يزيد على ٧٠٠ شخص بسبب الاعتداءات الاسرائلية المستمرة عليهم، وبسبب حرمانهم من الحصول على تراخيص البناء. ورغم ذلك فان معظم من غادرها لا يزال يتحين الفرصة للعودة إليها.

لسنوات طوال، عاشت العقبة في ظل تهديدات وضغوطات مركزة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ فعلى مقربة من القرية يقع احد معسكرات قوات الاحتلال الإسرائيلية المستخدم لأغراض إجراء التدريبات العسكرية. لقد تم الاستيلاء على أراض تابعة للقرية وأعلنت كمناطق عسكرية مغلقة. ولطالما تم تدمير المحاصيل الزراعية في تلك الأراضي. لقد اعتاد جيش الاحتلال وتعمد القيام بتدريباته حتى بداخل القرية وبين بيوتها. لقد شكل إطلاق الرصاص من قبل جيش الاحتلال حالة دائمة؛ الأمر الذي جعل من مجرد المشي في أرجاء القرية أمرا خطرا. وعلى حد تعبير رئيس المجلس المحلي لالعقبة فقد تسبب قرب الجنود من القرية وتدريباتهم بما يقارب الخمسين حادثة أصيب بها الكثيرين.

يتواصل من جهة أخرى تهديد القرية عن طريق حرمانها من رخص البناء؛ حيث تلقى تسعة عشر بناء من أبنية القرية أوامرا بالهدم، من ضمنها المسجد وروضة الأطفال والطريق حديثة التعبيد، بالإضافة إلى ثلاثة عشر بيتا ومسكنا. فمنذ العام ١٩٦٧ تحرم الحكومة الإسرائيلية مواطني العقبة من تصاريح البناء؛ الأمر الذي يعتبر أحد الأسباب الرئيسة التي تحول دون عودة أهالي القرية إلى موطنهم. ولغاية اليوم، يضطر معظم أهالي القرية للعيش في عرائش أعدت في الاصل لحيواناتهم، ذلك لأنها النوع الوحيد من الأبنية التي لا يحتاجون لتصاريح بناء من أجل تشييدها. وتتميز ظروف العيش في مثل هذه العرائش بأنها خطرة، فالناس ينامون على الأرض في عرائش مزدحمة وحالتها الصحية سيئة وذلك لقربها من عرائش قطعان الحيوانات.

تعيش عائلة دبهاك في عريشة من جدران إسمنتية غير مسقوفة. السقف يتكون من قطعة كبيرة من النايلون حيث تخشى العائلة من أن يأتي جيش الاحتلال الإسرائيلي لتدمير بيتهم اذا ما قاموا ببناء سقفا اسمنتيا. في الشتاء، لا تكفي قطعة النايلون لحمايتهم من الأمطار، ففي شتاء ٢٠٠٥ انهارت العريشة حيث يسكنون جراء شدة الرياح . تتميز حياة هؤلاء الناس بالتواضع حيث يكسبون معيشتهم من تربية الخراف، ولا كهرباء في بيوتهم؛ أما بالنسبة للمياه فيضطرون إلى جلبها على نفقتهم الخاصة بواسطة صهاريج عالية التكلفة. الأهالي يعيشون حالة قلق دائم خوفا على مستقبل أولادهم ولكنهم لا ينوون الرحيل "لن نرحل ما دام الناس هنا متماسكون".

من اصعب اللحظات في حياة الإنسان أن يرى بيته يهدم أمام عينيه! في كانون الأول عام ٢٠٠٢ دمّر في العقبة بيتان وترك سكانهما الستة عشرة دون مأوى. منذ ذلك الحين، قام أحد صاحبي البيتين بإعادة بناء هيكل إسمنتي دون سقف بينما رحل الآخر إلى تياسير. لقد حرم جيش الاحتلال القرية من استكمال تعبيد الطريق الرئيسي. ان قوات الاحتلال الاسرائيلية ما توانت عن جعل حياة المواطنين هناك في غاية البؤس كي لا يبقى امامهم أي خيار عدا الرحيل عن قريتهم العقبة. وفي الحقيقة روى لنا رئيس مجلس العقبة أن أحد الضباط الإسرائيليين قد قالها بوضوح "عليكم أن ترحلوا جميعا إلى تياسير المجاورة".

وبالرغم من الصعوبات اتخذ رئيس مجلسها، الحاج سامي، موقفا صلبا عنيدا وقرر أن لا يسمح بأن تموت قريته. ففي البدء، لم يتردد للحظة في استخدام وسائل العلاج القانونية للوقوف أمام قرارات وممارسات الجيش الإسرائيلي. لقد رفع قضية إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية بشأن التدريبات العسكرية المتكررة التي يجريها الجيش داخل قريته وقد ربح تلك القضية. ومنذ ذلك الحين، تحسن الوضع في العقبة قليلا ولكن ما زالت قوات الاحتلال الاسرائيلية تجري تدريباتها بالقرب من القرية وتواصل دخولها مما يتسبب في خلق مشكلات كثيرة. لقد سمعنا، أثناء زيارتنا للقرية إطلاق نار متواصل حيث كانت التمرينات العسكرية تدور على مرأى منا. فعلى مسافة بضع كيلومترات من العقبة تقع إحدى نقاط التفتيش العسكرية حيث يقوم الجنود باضطهاد السكان عن طريق مهاجمتهم أحيانا ومصادرة حيواناتهم أحيانا أخرى أو عن طريق دخول القرية والقيام بأعمال التفتيش داخل منازلهم.

وتمثلت الخطوة الثانية أن قام رئيس المجلس بوضع بعض الحقائق على أرض الواقع؛ الأمر الذي ساعد على إظهار القرية وتعزيز قدرتها على البقاء. فمن خلال الدعم المالي الذي قدمه بعض المتبرعين الأجانب مثل المملكة المتحدة وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة واليابان واصل إنشاء بعض البنى التحتية الضرورية للسكان. وخلال السنوات القليلة الماضية قامت القنصلية البلجيكية بتبني روضة للأطفال، أما القنصلية البريطانية فقد بنت عيادة صحية وقد موّلت القنصلية الكندية مولدا كهربائيا وحافلة صغيرة. لقد لاحظنا ان اهل القرية قاموا بتشييد مسجد لافت للنظر بمئذنة مميزة وشامخة العلوّ يمكن رؤيتها عن بعد عدة كيلومترات. لقد حاولت العقبة أيضا تطوير اقتصادها ويلاحظ ذلك من خلال جمعية المرأة الريفية التي توفر للنساء التدريب المهني. ولكن المأساة في هذا الامر ان كافة هذه الأبنية قد صدر بشأنها أوامر بالهدم. لكن حقيقة كونها بنيت بالتعاون من متبرعين أجانب، تجعل هدمها على يد الإسرائيليين أمرا ليس سهلا. أضف إلى ذلك أن الحاج سامي قد رفع إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية قضية ضد أوامر الهدم، ومن المتوقع أن يصدر أمر المحكمة بهذا الشأن في أيلول ٢٠٠٦.

التهجير:
الا



قرية يانون شمال نابلس

(تصوير: آن باك)

وفي خطوة ثالثة قام الحاج سامي أيضا ببناء شبكة تضامن هائلة تنتشر في أرجاء العالم. لقد تم وصل بيته مؤخرا بشبكة الإنترنت وبهذا تمكن من إصدار نشرة باللغتين الإنجليزية والعربية تصف الوضع في قريته.

يبدي الحاج سامي قدرا كبيرا من الفخر والاعتزاز بقريته وبحقيقة أن بعض السكان قد شرعوا بالعودة نتيجة لتحسن شروط المعيشة. لقد حافظ على صلته الدائمة بأهل قريته، حتى بأولئك الذين رحلوا إلى الأردن واولئك الذين يعيشون في القرى والمدن المجاورة مثل تياسير وطوباس. هناك الكثيرون ممن يسكنون قرى مجاورة لا يزالون على صلة وثيقة بالقرية ويرسلون أبناءهم إلى مدارسها.

أوضحت "شيخه" التي لا زالت تمكث في العقبة أنها كما أهل القرية الآخرين لن يغادروها ابدأ على الرغم من أن زوجها كان قد توفي عندما كانت في التاسعة والعشرين من عمرها، وبالرغم من أن أبناءها قد رحلوا إلى تياسير.

لقد عادت أختها نعيمة لتوها لكي تستقر في العقبة بعد أن توفي زوجها هي الأخرى، وفي سبيل ذلك تحدت الواقع وأنفقت كل مدخراتها في بناء بيت صغير جميل في العقبة رغم انها تعرف أن البيت المجاور لبيتها قد تلقى أمرا بالهدم. تقول نعيمة: "إذا أتوا ودمروا بيتي لن يبقى بحوزتي أي شئ. ولكنني لن أغادر أبدا. يمكنهم قتلي إذا ما أرادوا ذلك، ولكن سأموت وأنا في داخل بيتي". تسود مشاعر القلق وترقب الآتي في أوساط الكثيرين من أبناء القرية بسبب ما يشاع عن مسار جدار الفصل العنصري؛ حيث يشيع بينهم حديث ان الجدار سيقام في منطقتهم وسيعزلهم عن بقية الضفة الغربية. ومع أنهم لن يقبلوا أي نوع من التعويضات ولن يرحلوا مهما كلفهم الامر.

أما المشاريع التالية للحاج سامي فهي: توسيع المدرسة التي تضم الآن ثمانين تلميذا ومعالجة مشكلة التزود بالمياه.

قرية يانون

قرية يانون هي الأخرى قرية صغيرة تقع غرب نابلس على بعد عدة كيلومترات من قرية عقربة. تحيط بها عدة مستوطنات من كافة جهاتها؛ وأسوأها مستوطنة "إيتامار" والتي تشتهر بتميز مستوطنيها بالتطرف والعنف الشديدين. تقسم القرية إلى قسمين يانون العليا "الفوقا"؛ ويقطنها حوالي ثمانين شخصا وتقع على بعد بضع مئات من الأمتار عن المستوطنة، بينما يسكن يانون السفلى "التحتا" أربعين فردا. ستّ عائلات من بينهم لاجئون من عجّور وبكل تأكيد هم لا يريدون أن يهجروا مرة أخرى.

ومن الحقائق المحزنة المعروفة أن يانون هي القرية الأولى التي هرب منها جميع مواطنيها بسبب عنف المستوطنين الذي حل بهم عشية ١٨ تشرين أول ٢٠٠٢، في خضمّ موسم قطاف محصول الزيتون. روى السيد رشيد مرار رئيس مجلس القرية: "لقد دأب المستوطنون على مباغتة القرية بكلابهم وأسلحتهم كل ليلة سبت. لقد اعتادوا ضرب الآباء أمام أبنائهم. وفي أحد أيام السبت قالوا بأنهم لا يريدون أن يروا أي منّا هنا يوم السبت القادم وأنه يجب علينا أن نرحل إلى عقربة. وفي ذلك الأسبوع رحل أهالي القرية جميعهم".[2] كان المستوطنون يراقبون القرية على مدار الساعة من على أبراج مراقبتهم. كان أهالي قرية يانون خائفين وقد غادر القرية الكثيرين منهم حيث كان عددهم مائتي مواطن. لقد دخلها المستوطنون في يوم السبت التالي تنفيذا لتهديداتهم وتجولوا في أرجائها بسلاحهم.

لم تخف قوات الاحتلال من الجيش والشرطة مناصرتها لسلوك المستوطنين المخلّ؛ ففي حالة حدوث أي صدام بين الاهالي والمستوطنين كانت القوات المحتلة تتدخل بمنهج تكتيكي يناصر المستوطنين؛ فعندما كان مواطنو يانون يتصلون بتلك القوات طلبا للحماية أو للتحقيق في أمر ما، لم تبد القوات الاسرائيلية المحتلة أي اهتمام وإذا ما حصل وحضروا؛ كانوا يصلون دائما متأخرين كما ولم يتابعوا أيا من شكاوى المواطنين قط. وبهذا لم تفشل فقط السلطات الإسرائيلية المحتلة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والقاضية بحماية المدنيين ولكنها أيضا ساندت سياسات الاستيلاء على الأراضي عن طريق منع أصحابها من سكان يانون من مجرد الوصول إليها. لقد وصل عنف المستوطنين إلى أوجه في العام ٢٠٠٢ فقد هاجموا سكان يانون واعتدوا بالضرب عليهم بشكل دائم، وفي إحدى المرات قتلوا أحد المواطنين. ونتيجة لخوف السكان على حياتهم وانعدام قدرتهم في نفس الوقت، اتخذ سكان يانون الفوقا قرارا جماعيا بالرحيل.

وبعد أربع سنوات عادت بشجاعة جميع الأسر التي غادرت، كانت آخرها أسرة رجعت عام ٢٠٠٦. وإذا كان الوضع قد تحسن عما كان عليه سنة ٢٠٠٢ فذلك التحسن محدود جدا. فاعتداءات المستوطنين ما زالت حدثا متكررا خاصة في أيام السبت، وما زال مواطنو يانون يخشون من التجول في أرجائها. وحسب أقوال عدنان فقد أصبح أهالي يانون غير قادرين على الوصول إلى ٨٠٪ من أراضيهم نتيجة لملاحقة المستوطنين وعنفهم.

ما زال القرويون يقاومون فكما هو حال العقبة ينشط مجلس يانون المحلي باتجاه تحسين شروط الحياة في القرية. فقد تم تعبيد الطريق التي تصل يانون بعقربة وقد تم وصل القرية بشبكة التيار الكهربائي كما تم بناء مدرسة صغيرة فيها توفر التعليم لأبنائها حتى الصف الثامن ومن ثم يواصل الطلبة تعليمهم في عقربة، وقد تم التبرع بحافلة لضمان مواصلات آمنة للأولاد من وإلى مدارسهم.

لقد عادت الأسر بسبب التضامن الدولي معهم. فبعد رحيلهم بيوم واحد توافد إلى القرية بعض المتضامنين الأجانب ومن ضمنهم إسرائيليين للاحتجاج وتشجيع السكان المحليين على الرجوع إلى موطنهم. فمنذ العام ٢٠٠٣ ضمن برنامج المرافقة الكنسي لفلسطين وإسرائيل (EAPPI) حضورا دائما في القرية، حيث يتمركزون فيما أصبح يعرف بـ "الدار الدولية". وتقوم العديد من المجموعات والأفراد بزيارة القرية بشكل منتظم للإعراب عن التضامن معها. ومع ذلك فإنه من الواضح أن بعض الأسر الفلسطينية سوف تغادر ثانية إذا ما غادرها المتضامنون الأجانب، وهنا يطرح عدنان أحد أعضاء المجلس المحلي بعض الأسئلة حول الحضور الدولي قائلا "هذا ليس حلا على المدى البعيد وعلينا أن نجد حلولا لقضايانا بأنفسنا. إن هذا ضرب من الوهم فالجيش والمستوطنون يفعلون ما يشاؤون في الواقع وفي بعض الحالات اعتدوا بالضرب على الأجانب بعينهم.

يبدو أهالي القرية في غاية القلق على محصول زيتونهم هذه السنة أيضا. فعندما ذهبوا إلى جني محاصيلهم في العام الماضي، بعد أن كانوا قد نسّقوا ذلك مع الضابط في مكتب التنسيق الإقليمي (DCO)، حيث سمح لهم الأخير بيومين فقط بينما يتطلب انجاز تلك المهمة عادة ثلاثة أسابيع. وبالرغم من وجود الأجانب قام المستوطنون بمهاجمتهم والاعتداء عليهم مرة أخرى. أما هذه السنة فيفترض أن يكون محصول الزيتون وفيرا ولكن أهالي القرية ما زالوا لا يعرفون كيف السبيل إلى جنيه. وكما يقول عدنان سيكون مستقبل يانون بائسا: "فمستوطنة إيتامار ما زالت في اتساع كخلية السرطان" وفي مقابل ذلك لا يستطيع أهالي يانون البناء بسبب منعهم من الحصول على التصاريح اللازمة لذلك. ففي آخر مرة حاول أحدهم بناء بيت له، سنة ١٩٩٧، قام الجيش الإسرائيلي بتدميره تماما. يرغب المستوطنون أيضا في بناء طريق جديدة تربط المستوطنة بالمستوطنات الصغيرة المجاورة، لتلتهم المزيد من أراضي يانون. عدنان يرغب في البقاء معتبرا ذلك أحد واجباته، ويقول: تحتاج القرية إلى توسيع مدرستها وتطوير شبكات اتصالها (الهاتف والإنترنت). النقطة الجوهرية هنا هي وضع حقائق جديدة على أرض الواقع كأسلوب يهدف إلى إنقاذ القرية، فعندما أوصلت شبكة الكهرباء جنّ جنون المستوطنين.

وبالرغم من الصعوبات يبدي الكثيرون تصميما على البقاء. لقد قال رشيد وهو عضو آخر من أعضاء المجلس المحلي "أنتم لا تعرفون كيف كانت مشاعري عندما غادرت المرة الأولى عام ٢٠٠٢، لن أعاود المغادرة ثانية. لقد ولدت هنا وسأموت هنا". لقد تعمقت المقاومة في نفوس قوية. يقول عدنان: "أنا أتعمد نسيان المستوطنين ولا أرغب في التفكير بشأنهم. هم موجودون هنا وهذه حقيقة، لكن يجب علي أن أواصل بناء حياة طبيعية. لقد ابتكرت لنفسي وظيفة جديدة ولدي العديد من المشروعات الجديدة بما في ذلك مزرعة دجاج". لقد ثبّت سؤالا دائما في الوعي القومي الفلسطيني وهو: كيف نقاوم الاحتلال الإسرائيلي؟ وبهذا الصدد تمثل قريتا العقبة ويانون مثالان ساطعان على مقاومة التهجير.

---

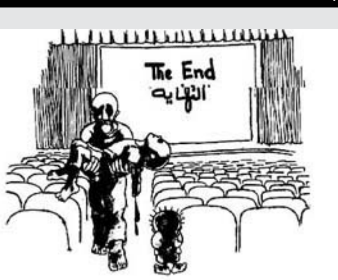
* آن باكييه هي باحثة فرنسية في القضايا القانونية، وتعمل أيضا في مجال الصحافة والتصوير الفوتوغرافي.

هوامش

[1] راجع ماندال توماس، living with settlers - مقابلة مع أهالي قرية يانون. برنامج المرافقة الكنسي لفلسطين وإسرائيل (EAPPI)، ٢٠٠٦) ص. ٢٧

[2] ماندال توماس، المصدر السابق، ص. ٩

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا



اقتحام المداخل الجنوبية والغربية
شهود على دخولهم منطقة بئر حسن

كيف دخلوا؟

أو... كيف اقتحموا؟

كانت أم أيمن في منطقة بئر حسن "تحمم" طفلها البالغ من العمر أربعة أعوام، وتنادي على طفلها الصغير ابن العامين ليبقى قريباً منها. وبينما هي "تحمم" طفلها قرعت عمته الباب لتدعوهم الى بيتها في البناء المجاور، وهو بناية بعجور التي تقع خلف مستشفى عكا، فقبلت أم أيمن على الفور. لكن ما إن مضت لحظات حتى سمعت صوت العمة وهي تصرخ من الخارج: "إجوا، إجوا، إجوا اليهود علينا". كان الطفل لا يزال مبللاً بالماء والصابون، فقفز من يدي أمه، لكنها تمالكت أعصابها، وراحت تناديه للعودة الى الداخل، ثم سارعت الى إحضار عدة الطوارئ المهيأة دوماً في حقيبة خاصة، وأهم ما فيها تذاكر الهوية ومصباح البطارية في حال انقطاع التيار الكهربائي.

تقول أم أيمن أنها مع خروجها من الباب شاهدتهم مقبلين من جهة مدرسة المروج. كانوا لا أقل من مئتي عنصر. كم كان عددهم كبيراً!

رأت معهم خمسة مقنعين يسير بعضهم خلف بعض، وحولهم حماية من المسلحين. كان المقنعون باللباس العسكري أيضاً، وكان القناع أسود. لم تسمع صوتاً للمقنعين، وإنما تابعتهم وهم يمشون في اتجاه المخيم عبر الشارع الآخر، قرب مدرسة الصمود، حيث دخلوا من هناك وتابعوا سيرهم. لم تتمالك أم أيمن نفسها من الصراخ: "شو في؟" فقالوا: "ولا شي. الكل يخرج الى الشارع. الكل يطلع". قالت لهم: "ما في حدا هون غيري". فكرر المسلح كلامه: "الكل يطلع". صفّوهم عند الحائط بالقرب من بناية بعجور، وقالوا: "النسوان يوقفوا في الخلف، والرجال والشيوخ في الأمام، والأطفال أمام الجميع". وقالت النساء بهلع: "الله يخليكم شو بدكم تعملوا فينا... " فقال واحد منهم: "جيبوا معكم تيابكم لناخدكم لمستشفى عكا". هنا رد عليه عنصر مسلح آخر: "ليش التياب؟ بلا التياب". فقال الأول: "يلاّ تعالوا بدون التياب". لكن ما إن وقف الناس للذهاب الى مستشفى عكا، حتى كان عنصر جديد قد انضم الى رفاقه في تلك اللحظات، فعادوا وقالوا لهم: "خلّيكم. اقعدوا محلكم. قولولنا وين في مخربين عندكم هون؟ وأم وسيم فلسطينية من الخالصة تقول: لما دخلوا بلّشوا بالقواص على الناس اللي بالمدرسة، مدرسة المروج. شافوا الناس عم تهرب صاروا يقوصوا بالهوا... وبعد ما صفّونا على الحيط، راحت بنتي جيهان الصغيرة تقول للمسلح اللي رافع سلاحه بوجوهنا: "الله يخليك، الله يوفقك، ما تقتلناش". وقلّو واحد من الجيران: "أنا يا خيّي لبناني". قلّو: "شو؟ لبناني؟ هلّق صرت لبناني؟ بالأول ما كنت لبناني. صُفّوا هون بدّي أعمل... وبدّي ساوي فيكم... هلّق كلكم رح تشوفوا... " ولما صرخت بعض النسوان وبكيوا الأولاد، صاح فيهم واحد: "اخرسوا، اللي بصرخ بدّي اقتله". وصار همنا نحنا نحاول نسكّتهم.

---

*بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا: ايلول ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، (٢٠٠٣)، ص. ١٣٢-١٣٠



قطاع غزة: صور جديدة من التهجير

بقلم: حسام أحمد*

مع تواصل الهجمات العدوانية على أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وخصوصاً بعد اسر الجندي الصهيوني تأججت حفيظة جيش العدوان. فأخذ الاحتلال يطور أساليب عدوانه بالتزامن مع عدوانه على الشعب اللبناني. و التقت الصورتان: صورة العدوان على الشعبين الفلسطيني واللبناني وصورة التهجير للشعبين الفلسطيني واللبناني. وليس غريبا أو صدفة أن تتشابه صورة تهجير الشعب اللبناني مع صورة العدوان على الشعب الفلسطيني منذ عام ٤٨ وحتى يومنا هذا، فالمعتدي هو نفسه والغايات هي نفسها، والوسائل ذاتها مهما تعددت صور إخراجها. إن تهجير الفلسطينيين وطردهم من أماكن سكناهم وقراهم ومدنهم وتدمير البيوت على أصحابها من الذين رفضوا التهديد ورفضوا الخروج من البيوت والقرى والمدن، تتكرر رغم مرور ستة عقود على الصورة الأولى.

إن العدوان الصهيوني على المنطقة العربية والذي يطال كل يوم الفلسطينيين واللبنانين والسوريين والأردنيين والمصريين، كل يوم يؤكد على صورته القبيحة ويبدو أن حاجته لترسيخ هذه الصورة تتأكد يوماً بعد يوم، إلا أن شعبنا صامد ويكافح ضد العدوانية المتواصلة. إن حرب الاحتلال أصبحت لا تستهدف الأرض والإنسان وحسب بل إنها تضع هذه الأيام على رأس أولوياتها تدمير فكرة الصمود والثبات الفلسطيني وكل ما يمت لهما بصلة.

إن صورة الموقف المنساق بمهانة خلف السياسة الأمريكية العوراء التي كانت ترى في إطالة أمد الحرب على لبنان سبيلاً لتركيع المقاومة وإرادة العزة عند اللبنانيين والفلسطينيين هي نفس الصورة التي كانت أبان نكبة الشعب الفلسطيني. إن التآمر الذي كانت ترعاه بريطانيا بالأمس ترعاه أمريكا اليوم وبمباركة بريطانية مما يدل بشكل واضح على امتداد خيوط الإستراتيجية الاستعمارية على المنطقة بهدف إزالة العوائق عن طريق استمرار هيمنتهم على هذه المنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافيا.ً ومن جهة ثانية

إن خيبة الأمل قد تعززت عند شعوب المنطقة بفعل السياسة الأمريكية التي تتقن إدارة البيت في تلوينها فتارة تعلنها حربا على الإرهاب ومرة تعلنها حربا من اجل الديمقراطية وحقوق الإنسان ومرة لمحاربة الفاشيين المسلمين...والانكى من كل ذلك انها لا زالت قادرة على سوق قيادة العالم الغربي من خلفها.

فصور الدمار والخراب التي نتجت عن الهمجية الصهيونية سواء في غزة أو الضفة أو حتى لبنان وعلى فظاعتها سواء في خراب العمران أو صور القتل الجماعي وصور أشلاء الأطفال وكثير من الصور لم تحرك عند الكثيرين من دعاة حقوق الإنسان أي حس إنساني لأن السحر الأمريكي والصهيوني قد غطى على عيونهم فأخذوا يرون الأشياء بعيون صهيونية ويفكرون على الطريقة الصهيونية.

وأمام هذه المشاهد وقفت المنظمة الأممية على الدوام مشلولة عاجزة. فقد سبق أن استخدمت المنظمة الدولية كأداة طبيعة لتمرير المشروع الصهيوني على فلسطين. والآن، وعلى الرغم من وجود أدواتها الفاعلة في المنطقة والتي أحياناً كثيرة يكون لها دورا إنسانيا كبيرا إلا أن رأس هرم المنظمة الدولية، مجلس الامن لا زال يشل إمكانية الحركة بفعل الفيتو الأمريكي كلما كان الأمر يتعلق بحقوق شعبنا المهدورة.

لقد قامت الأنروا باستضافة اللاجئين في مدارسها سواء في لبنان وسوريا أو حتى غزة (جباليا – ورفح) وقامت بتوفير ما تستطيع من خدمات لهم، وللحق فإن الموظفين الدوليين لم يتوانوا عن القيام بمسئولياتهم تجاه المهجرين حيث وصل عدد الأشخاص الذين استضافتهم الأنروا حوالي عشرة آلاف مشرد في كل من جباليا ورفح ووفرت لهم خلال أسبوعين أو أكثر كل ما يلزم لهم. إن هذا الدور الإنساني لا يعفي المؤسسة الأم (الأمم المتحدة) من مسئولياتها تجاه ما يجري، فالدول الكبرى صاحبة القرار لا زالت مقصرة ولم تتخذ خطوات جدية تجاه وقف العدوان على الشعبين اللبناني والفلسطيني وهذا في حد ذاته سوف يعزز إلى حد بعيد فقدان الثقة من قبل شعوب المنطقة بالمنظمة الدولية التي يراها الكثيرين أداة طيعة في أيدي الإدارة الأمريكية العوراء.

* حسام أحمد هو مدير عام إدارة التنسيق والمتابعة في وزارة شؤون اللاجئين

لاجئو الداخل في دولة إسرائيل: الصراع على الهوية

بقلم: د. هيلل كوهين*

تحاول دولة إسرائيل منذ قيامها تحويل هوية الأقلية العربية فيها، من هوية عربية فلسطينية إلى هوية عربية إسرائيلية. وفي إطار هذه السياسة، حاولت اسرائيل إبراز الهويات الإثنية – قَبَلية وطائفية – على حساب الهوية القومية العربية. ففي مجال مواجهة مشكلة لاجئي الداخل، كانت لإسرائيل محاولات متكررة طبقتها بعناد لاقتلاع "هوية اللجوء" لدى هؤلاء اللاجئين، بهدف حملهم على التنازل عن مطلب العودة إلى أراضيهم.

في هذه المقالة سأحاول وصف كيف حاولت إسرائيل اقتلاع هوية لاجئي الداخل، وتحليل ردود فعل اللاجئين كجماعة، على هاتيك المحاولات. ان الصراع الدائر حول قضية اللجوء لدى لاجئي الداخل هو الآن على أشدّه، وما زال من المبكر تقدير نتائجه.

هوية اللجوء، ما هي؟

"أنا من هناك"... "أنا لست من هنا"..

تنشأ هوية اللجوء من كون الإنسان لاجئًا، إنسانًا اقتُلع من بيته ومن قريته. لاجئ الداخل الفلسطيني هو الفلسطيني الذي اقتُلع من مكان سكناه أثناء حرب ١٩٤٨، وبقي ضمن "حدود" دولة إسرائيل، ولم يُسمح له بالعودة إلى قريته أو مدينته.

ولدى التعمق في النظر إلى هوية اللجوء، نلحظ لها وجهين:

الوجه الأول إيجابي؛ وهو كون الإنسان ابنًا لبلدة معينة ازيلت من الوجود بطرقها وأزقّتها المهجورة، وبيوتها المهدومة، وروائحها الزكية. هذا الوجه يمكن تسميته "أنا من هناك". وقد عبّر الدكتور محمود عيسى عنه بحدّة ووضوح، في بحثه عن لاجئي قرية لوبية (الواقعة على طريق طبريا – الناصرة) حيث كتب عنهم: "بالنسبة إلى الشباب والكهول والشيوخ، تشكل لوبية صورة هوية أساسية، ومصدر إحالة بالاستذكار العفوي–التلقائي، ونموذجًا لإطار ثقافي". وبكلمات أخرى، هذا الجزء من الهوية مؤسّس على ارتباط قوي وعلاقة متينة مع مكان لم يعدْ موجودًا.

الوجه الثاني لهوية اللجوء، هو الوجه السلبي؛ اي تصوّر الإنسان لذاته وأيضًا تصوّر الآخرين له كلاجئ، كغريب لا ينتمي للمكان: "أنا لست من هنا". هذا التصوّر ينعكس في الإحساس بالغربة في أماكن اللجوء، وهو يتعاظم أحيانًا على خلفية عدم التقبل من جانب السكان المحليين المضيفين. هذا الوجه يجد تعبيره أيضًا في بقاء العلاقة منقوصة مع المكان الجديد. هذه الميزة للهوية، وجدها الباحث حسن موسى في منتصف الثمانينيات في بحث أجراه عن لاجئي الداخل في أربع قرى من الجليل. فمن بين ٨٠ لاجئًا سُئلوا عن أحاسيسهم، تبيّن أن لدى ٢٨ إحساس بالغربة واللجوء.

ليس من الضروري أن يتشبث كل إنسان بهويتة كلاجئ. فيمكن للمرء أن يُقتلع من مكان ما، ويُستوعب في مكان آخر، من غير أن يولي أهمية كبيرة لحقيقة منعه من العودة إلى مكان ولادته. ولكن من أجل الحفاظ على هوية اللجوء يجب أن يكون هنالك "جهاز" يُسهم في ذلك؛ أي يسهم في ايقاظ رغبة العودة. ان عدم إيجاد مكان سكن بديل، أو وجود حالة من الرفض الاجتماعي من جانب المجتمع المضيف، أو الانتماء إلى جماعة تعنى بايقاظ الذاكرة جميعها عوامل تسهم في ابراز هوية اللجوء. وبالمقابل، يمكن أن يوجد "جهاز" يسهّل عملية النسيان من خلال العمل على تسهيل الاستيعاب وتغييب وطمس ذاكرة الجماعة المشتركة الموقظة لهوية اللجوء، وما إلى ذلك من وسائل. عمليًا، مثلما أنه يمكن للمرء الانتماء لجماعة دينية أو طائفية من غير أن يولي الأمر أهمية فعلية، كذلك يمكنه أن يكون لاجئًا أو ابن لاجئ، في تاريخه الشخصي، من دون أن يتحول ذلك إلى جزء هامّ من هويته. على هذه الخلفية يمكن أن تتحول مسألة هوية اللجوء الى بؤرة صراع بين اصحاب المصالح المختلفة.

دولة إسرائيل وهوية اللجوء

افترض المهتمون بالشؤون العربية في دولة إسرائيل، أن التشبث بهوية اللجوء يسبب الإصرار على حق العودة، الذي ترفضه الدولة قلبًا وقالبًا. من هنا، فقد جهد أولئك من أجل انتزاع هوية اللجوء. وقد نشطت الدولة في هذا المضمار على مستويين: نشاطات مادية متعلقة باللاجئين مباشرة، ونشاطات غير مباشرة غرضها التأثير على الوعي. وقد كانت النشاطات المباشرة:

١. منع اللاجئين من دخول قراهم التي طُردوا منها. وقد حصل أكثر من مرّة أن طردت دولة إسرائيل إلى خارج "حدودها" لاجئين من الداخل، لأنهم حاولوا دخول قراهم. ولم تسمح السلطات حتى بزيارات قصيرة إلى تلك القرى. وكانت إسرائيل تأمل من ذلك تمزيق أواصر انتماء الأجيال الشابة إلى قراها الأصلية.
٢. عرض المساكن البديلة والتعويضات: بهذا حاولت الدولة المسّ بالذاكرة الجماعية، التي تبلورت في موقف جماعي يتمثل في منع التنازل عن الأراضي في القرى المهجّرة، وبالأحرى حاولت الدولة تفتيت جماعات اللاجئين.

على الصعيد غير المباشر، صعيد الوعي، اتخذت الدولة الخطوات التالية:

١. محو والغاء أسماء القرى المهجرة من خرائط الدولة، وتغيّيب الموضوع من مناهج التعليم في المدارس. وكان الأمل من ذلك أن يتم نسيان القرى ونسيان مطلب العودة.
٢. إخراج لاجئي الداخل من سجلاّت "الأونروا"، وتسجيلهم في تعداد سكان إسرائيل، وفقًا لأماكن سكنهم الجديدة وليس قراهم الأصلية. وكان الغرض من ذلك إزالة علامات تمايز اللاجئين ومن ثم دفعهم إلى الاندماج في الجماعات "المستضيفة".

في منتصف الثمانينات بدا وكأن مهمة انتزاع هوية اللجوء قد نجحت. ففي ختام بحث نُشر عام ١٩٨٦، كتب ماجد الحاج: "...ليس هنالك ما يميز اللاجئين عن عرب آخرين في المجتمع العام. وخلافًا للاجئين في أماكن أخرى الذين أقاموا تنظيمات تطوعية وأطّرا اجتماعية أخرى، فإن لاجئي الداخل العرب ليس لديهم أي نوع من الأطر التنظيمية". وقد اتاح هذا القول لـ"ألكساندر بلاي" أن يقترح اعتماد "توطين" اللاجئين في دولة إسرائيل كنموذجٍ ناجح لتوطين اللاجئين في أماكن أخرى. لقد وجد ماجد الحاج أن نحو نصف عيّنة بحثه عبّرت عن "إحساس اللجوء"، ولكن هذا لم ينعكس في أي شكل ملموس، على الأقل فيما يتعلق بمسألة حضورهم في مواجهة المجتمع الإسرائيلي أو المؤسسة الإسرائيلية. بيد أن هذه الحال ما لبثت أن تبدّلت، فقد اتخذ "إحساس اللجوء" تعبيرًا عموميًا ملموسًا في أوائل التسعينيات.

جمعيات اللاجئين.. انبعاث الهوية

في عام ١٩٩٢، أقيمت "لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل". وفي نيسان من السنة نفسها تم توزيع منشور على الجماهير العربية يدعوها إلى النهوض من لامبالاتها تجاه مشكلة لاجئي الداخل. وخلال السنوات الثلاث التي تلت ذلك، أجري نشاط ميداني موسّع بين اللاجئين، وفي اجتماع عام للاجئي الداخل عُقد عام ١٩٩٥ في طمرة، حضر ممثلون عن ٢٩ لجنة من مختلف القرى المهجرة.

هذا الانبعاث السريع لـ"اللجوء" يُظهر أنه وبدون أطر اجتماعية ممأسسة ومنظمة، لا يمكن الحفاظ على هذه الهوية ليس لدى الجيل الأول، اللاجئين أنفسهم وحسب، وإنما أيضًا لدى أبنائهم وأحفادهم. مما يعني أنه على الرغم من سياسات الحكومة التي تم ذكرها أعلاه، فقد كانت تلك الهوية محفوظة في مستوى داخلي طيلة السنين. والسؤال المطروح هو: كيف تم الحفاظ على تلك الهوية؟

في السنوات الأولى بعد الاقتلاع والتهجير، تم الحفاظ على هوية اللجوء بالمحاولات المتكررة للعودة إلى القرى، وبرفض قبول التعويضات لقاء الأراضي التي صادرتها الدولة. وقد ساعد أيضًا موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلي الرافض للتعويض، في حفظ هوية اللجوء، على الأقل لغاية سنة ١٩٦٧.

بعد أن استقرّ اللاجئون في القرى التي لجأوا إليها، وبعد أن قبل بالتعويض قسم من العائلات اللاجئة، تم اعتماد وسائل اخرى للحفاظ على هوية اللجوء على الرغم من ان بعضها يندرج ضمن اطار "الوجه السلبي" لهوية اللجوء كما تم بيانه اعلاه. بمعنى أن حالة عدم التقبل التي نشأت بين جماعات اللاجئين والجماعات المحلية المضيفة هي التي حافظت على هوية اللجوء، كما أسهم في ذلك إحساس اللاجئين بأنهم يختلفون عن بقية السكان، من حيث أنهم لا يمتلكون أرضًا.

ولكن في بداية التسعينيات بدأت جمعيات اللاجئين بتعزيز الوجه الإيجابي لهوية اللجوء، ونقصد به تعزيز أواصر الانتماء إلى القرية الأصلية.

ان إعادة الارتباط بالقرية الأصلية تتمّ أحيانًا عن طريق مخيمات العمل التطوعي، حيث ينظف المشاركون ما بقي من البلدة، مثل المقابر ودور العبادة. وفي خضم النشاط يستمعون إلى حكايات عن ماضي القرية يرويها مسنّون عايشوا الأحداث، وكذلك تجري مناقشات سياسية تتناول سُبل دفع مطلب العودة قدمًا. وما يعزز أكثر وأكثر هوية اللجوء بوجهها الإيجابي هو: الدعم الذي يلاقيه المنظمون والناشطون من المؤسسات العربية في إسرائيل، وما يحدثه من اثر إقامة مهرجان إحياء ذكرى النكبة كل سنة في قرية مهجرة.

هذا المسار هو صورة معكوسة لمحاولات الدولة إبعاد الجيل الثاني والثالث من اللاجئين عن قراهم الأصلية. كما أن النشاطات ذات المضمون الرمزي والتربوي – كتابة كتب عن القرى المهجّرة، وإجراء مسح سكاني للمهجرين – يقوّض الجهود التي بذلتها دولة إسرائيل على مرّ السنين.

وفي مقابل ذلك، تجري إعادة تقدير لحالة أولئك اللاجئين الذين قبلوا بالتعويضات من دولة إسرائيل. وكما سبق أن ذكرت، فإن قبول التعويضات من قبل البعض كان وسيلة بيد سلطات الدولة لكسر هوية اللجوء، وقد اعتُبر من قبلوا بالتعويض خارجين على معايير المجتمع. ولكن، في إطار إعادة بلورة هوية اللجوء تعلو أصوات تطالب باعتبار من قبلوا التعويض ضحايا أحابيل اجهزة الدولة، وتطالب بالكف عن لومهم على ما فعلوه أو ما فعله آباؤهم. بهذه الطريقة يمكن للاجئي القرية جميعًا التكتل حول هوية لجوء نواتها القرية الأصلية.

خلاصة

إذا كان يبدو في منتصف الثمانينات أنه لا وجود لهوية لجوء في دولة إسرائيل، وعلى الأخص هوية لجوء إيجابية ومنظمة، فإنه منذ بداية التسعينيات اتضح انبعاث هذه الهوية. ومن هذه الوجهة فإن محاولات المؤسسة الإسرائيلية تحييد هوية اللجوء قد باءت بالفشل، كما فشلت المؤسسة نفسها في تحقيق هدف أسمى وضعته نصب أعينها: إنشاء هوية "عربية إسرائيلية" منقطعة عن جذرها؛ أي الهوية الفلسطينية.

ولكن السؤال المطروح هو: لماذا نهضت هذه القضية من جديد في بداية التسعينيات؟

أحد الأسباب هو العملية السياسية، حيث اسقطت منظمة التحرير الفلسطينية تمثيل العرب في إسرائيل من حساباتها، فكانت نتيجة ذلك إقامة مؤسسات للفلسطينيين في إسرائيل تتحدث باسمهم.

السبب الآخر هو العامل الديمغرافي: فمع مرور السنين تزداد مشكلة نقص الأراضي حدّة لدى عائلات اللاجئين. صحيح أن دولة إسرائيل قد صادرت مساحات شاسعة من أراضي القرى غير المهجرة ايضا، ولكن مشكلة نقص الأرض والمسكن هي أكثر حدّة بكثير، لدى لاجئي الداخل وخاصة أولئك الذين رفضوا قبول التعويض.

هذه العوامل يكمل واحدها الآخر، ويمكن الافتراض أن وجود الظاهرة يتأثر بكل عامل من العوامل.

ومع ذلك، ورغم انبعاث هوية اللجوء، وإعادة النشاطات في القرى المهجرة، ما زال من المبكر قياس مدى انتشار هذه النهضة بين مجمل اللاجئين (ما زالت هنالك قرى كثيرة لم تنتظم بعد في أي نشاط، وقرى أخرى اهتمت بتمثيل رمزي فقط)، وكذلك ما زال مبكرًا التنبؤ بمدى مثابرة لاجئي الداخل في نضالهم من أجل استعادة أراضيهم، ومدى نجاحهم في ذلك.

* د. هيلل كوهين هو مؤلف الكتب: "الغائبون الحاضرون"؛ "جيش الظلال" و"عرب جيدون"

حول تجربة جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين

بقلم: محمد كيال*



أثناء زيارة قرية بيت نتيف المهجرة (تصوير: بديل)

شكل انعقاد مؤتمر السلام في مدريد في أكتوبر ١٩٩١ دافعا قويا ومحركا للمهجرين في إسرائيل. فقد استثنى المؤتمر الذي شاركت فيه الدول العربية المحيطة بإسرائيل ووفد فلسطيني- أردني مشترك الجماهير الفلسطينية في إسرائيل الذين تعتبرهم إسرائيل مواطنيها. وقد كان يدور الحديث في تلك الآونة عن حكم ذاتي فلسطيني وعن تأجيل بحث موضوع اللاجئين الى مرحلة متأخرة. في مرحلة لاحقة، تقرر وفقا لاتفاق إعلان المبادئ (اوسلو) تأجيل بحث موضوع اللاجئين الفلسطينيين الى مفاوضات الحل النهائي. ودون الدخول في التفاصيل فقد أدت تحركات مهجري الداخل الى تشكيل " لجنة المبادرة للدفاع عن حقوق المهجرين" في عام ١٩٩٢. و قد عملت لجنة المبادرة على تمثيل لجان محلية للمهجرين في العديد من القرى المهجرة في الداخل، وأصدرت البيانات التي تؤكد على حق عودة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم ودعت إلى العمل على صيانة ما تبقى من أماكن مقدسة، من جوامع وكنائس ومقابر ومقامات في هذه القرى. وقد عنيت اللجنة في مراحلها الأولى بتوسيع إطارها فعملت على تشكيل لجان محلية تعنى بحقوق المهجرين في قرى الداخل.

وفي آذار ١٩٩٥ عقدت لجنة المبادرة المؤتمر الأول للمهجرين في قصر السلام، في قرية عبلين؛ حيث شارك فيه المئات من عشرات القرى المهجرة في الداخل كما وتم تشكيل اللجنة القطرية للدفاع عن حقوق المهجرين. ورفع المؤتمرون شعارهم المركزي الذي يؤكد " حق عودة اللاجئين" الى ديارهم واستعادة أملاكهم حسب القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨.

ودعا المؤتمرون الى تشكيل المزيد من اللجان المحلية التي تمثل المهجرين والى تكثيف الزيارات الى القرى المهجرة، والى تعزيز التواصل والعودة الى الجذور، والعمل على صيانة الأماكن الفلسطينية المقدسة.

لقد كان المؤتمر الأول حدثا إعلاميا كبيرا وحدثا ميدانيا تناقلته وتابعته وسائل الأعلام المختلفة وذلك باعتبار انه يثير، من جهة أولى، قضية حيوية تتداخل مع المفاوضات الجارية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ويزيل الغبار، من جهة ثانية، عن قضية طالما اعتقدت إسرائيل والعالم أنها منتهية أو منسية إلى غير رجعة .

في أعقاب هذا المؤتمر بدأ يتصاعد ويتركز عمل لجنة المهجرين. فبعدها نظمت المسيرة المركزية في يوم الأرض في عام ١٩٩٥ في بلدة الغابسية حيث رفعت اللافتات باسم مئات القرى المهجرة. كما جرت مسيرة و احيي مهرجان في الغابسية في العام التالي؛ حيث علقت اللافتات بأسماء القرى المهجرة على جامع القرية في أعقاب إغلاق المسجد.

وواصلت اللجنة نشاطاتها في صفوف المهجرين بشكل خاص والجماهير العربية الفلسطينية بشكل عام، فعملت على تجنيد المهجرين للعمل في تنظيف وصيانة الأماكن المقدسة في الدامون والبصة والغابسية والبروة. وقامت بترميم كنيسة المجيدل وافتتاحها لإقامة الصلوات فيها، و كما وأتمت أعمال بناء سور حول الكنيسة وربطها بالتيار الكهربائي.

ونظمت بالتعاون مع مؤسسة الأقصى أعمالا احتجاجية في أعقاب هدم مسجد قرية أم الفرج. وفي هذا الشأن تم التوجه للمحكمة الإسرائيلية العليا بواسطة جمعية "عدالة" من أجل إعادة بناء المسجد ولكن السلطات عارضت ذلك، لان في إعادة الاعمار هذه سابقة قد تحفز المهجرين على القيام باعمار ما هدمته السلطات في السابق؛ الامر الذي يتنافى مع سياسة إسرائيل حيال المهجرين وقراهم وممتلكاتهم.

وكثفت الجمعية اتصالاتها بالأحزاب العربية الفاعلة وزياراتها للنوادي والمدارس والمراكز الجماهيرية وصعدت حملاتها الإعلامية من أجل تعبئة الجماهير في الداخل وتجنيدها للمطالبة بحق عودة اللاجئين والمهجرين الى قراهم، حيث عقدت الندوات والمحاضرات ووزعت النشرات الإعلامية والمواد التثقيفية.

مسيرات العودة السنوية

منذ عام ١٩٩٨ تنظم جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين مسيرات سنوية الى القرى المهجرة شعارها المركزي تطبيق حق عودة اللاجئين والمهجرين، وترفع خلالها أسماء ٥٣١ قرية مهجرة دمر معظمها بالكامل منذ عام ١٩٤٨. ويشارك في المسيرة العودة السنوية الآلاف من الفلسطينيين والمئات من القوى اليهودية الديمقراطية، ومختلف الفعاليات والأحزاب السياسية. وتحظى المسيرة بتغطية إعلامية واسعة وقد تم حتى الآن تنظيم ٩ مسيرات سنوية في ذكرى النكبة، أولاها كانت مسيرة العباسية على ١٩٩٨ وتلاها المسيرات السنوية الى صفورية ومعلول والدامون وأم الزينات.

وفي العام ٢٠٠٠ عقدت جمعية الدفاع عن المهجرين مؤتمر المهجرين الثاني في مدرسة الناصرة،حيث شارك فيه المئات من المهجرين. وساهمت الجمعية في عام ٢٠٠٤ بتنظيم المؤتمر الأول لحق العودة والسلام العادل في مدينة حيفا. كما وساهمت في مؤتمر حق العودة الثاني ٢٠٠٥ في مدينة الناصرة. وقد عالج هذان المؤتمران القضايا القانونية والسياسية والميدانية ذات الصلة بقضية اللاجئين والمهجرين وأكد المؤتمرون على ضرورة مواصلة عقد المؤتمرات وتنظيم الفعاليات الرامية الى تطبيق حق العودة حسب القرار ١٩٤ والقرارات اللاحقة التي تؤكد على هذا القرار.

وضمن حملتها الإعلامية والتثقيفية وتعزيز الوعي وحفظ الذاكرة، نظمت الجمعية خلال السنوات الثلاث الماضية ضمن برنامج "العودة الى الجذور" عشرات الجولات الميدانية الى القرى والمدن المهجرة بمشاركة مرشدين وخبراء مختصين من مختلف أنحاء فلسطين التاريخية؛ فشملت مناطق عكا وصفد وطبريا والناصرة والكرمل وبلاد الروحة ومرج أبن عامر وطولكرم واللد والرملة والقدس ويافا وغزة والخليل وبئر السبع. وقد تم نشر التقارير في الصحف عن هذه الجولات التي شارك فيها المئات من أبناء المهجرين وأنصارهم.

فيلم "مهجرون"

كانت الجمعية قد عملت على إنتاج فيلم "مهجرون" الذي يتحدث عن القرى المهجرة وإحياء النكبة. ويظهر الفيلم معاناة المهجرين المستمرة حتى يومنا هذا والذين لا يستطيعون العودة الى قراهم رغم كونهم يعيشون على مرمى حجر منها ويصور الفيلم التشريد والمعاناة الفلسطينية في أماكن مختلفة في الوطن. إلى جانب ذلك تقوم جمعية الدفاع عن المهجرين بإصدار النشرات والكراسات حول القرى المهجرة وبتوزيعها بآلاف النسخ على المهجرين وغيرهم. وقد أصدرت في العام الماضي خارطة فلسطين و "دليل حق العودة" وتم توزيعها بآلاف النسخ في الجليل والمثلث والنقب.

يؤكد "المهجرون" عبر لقاءاتهم الرسمية في الجمعية وغير الرسمية، وفي كل مناسبة ومحفل: أنه لا سلام بدون العودة، وأن الس\\/لام العادل يجب أن يشمل تطبيق حق عودة اللاجئين والمهجرين الى ديارهم وبلداتهم.

وفي هذا السياق يشارك ممثلو الجمعية في مؤتمرات دولية وفي لجان تقصي الحقائق لدراسة تجارب شعوب أخرى. مثل التجربة القبرصية وتجربة مهجري ولاجئي البوسنة والهرسك وغيرها، كما ويتعاون ممثلو الجمعية مع الجمعيات والمؤسسات المختلفة في الوسطين العربي واليهودي من أجل التقدم نحو تحقيق حق العودة .

كذلك تعمل الجمعية بالتعاون مع المركز العربي للتخطيط البديل على وضع مخطط هندسي لإعادة بناء قرية الغابسية المهجرة، وذلك إصراراً على جدية الجمعية في النشاط والنضال من أجل تطبيق حق عودة المهجرين، ويذكر أن أطرافاً أخرى عربية- يهودية تبدي اهتماماً واستعدادا للعمل معاً لتطوير وتنفيذ هذا المخطط. إضافة لذلك، فقد استضافت الجمعية عشرات الوفود الأجنبية على ارض قرية الغابسية وقرى أخرى لاطلاعهم على أوضاع المهجرين وقراهم، وقد أبدت غالبية الوفود تضامنها مع قضية المهجرين ودعمهم لحقهم في العودة الى بلداتهم. إن المشوار لا زال طويلا والطريق لا زالت وعرة ولكن رحلة ألاف ميل تبدأ بخطوة.

---

* محمد كيال هو صحفي وناشط سياسي، وهو أيضا عضو في مجلس إدارة جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في داخل الخط الأخضر.

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا



شاهدة على دخولهم الحي الغربي

هند، لبنانية جنوبية تتمتع بذكاء وشخصية قوية. تزوجت وهي في الرابعة عشرة من عمرها جنوبياً لا يمت اليها بقربى، لكنها اكتسبت الخبرة من الحياة ومن الإقامة في الخارج بحكم عمل زوجها. وقد أنجبت تسعة أولاد خلال الأعوام العشرين من زواجها. وتعرضت وأسرتها لأكثر من محنة، فاستشهدت ابنتها الصبية خلال الاجتياح الاسرائيلي للجنوب سنة ١٩٧٨، ودمّر بيتها في الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢.

عندما حاصرت القوات الإسرائيلية المنطقة وقامت بقصفها بعنف يوم الخميس تهيئة لما هو آت، كان زوج هند قد ذهب في ذلك اليوم الى الجنوب لزيارة والدته المريضة، وللعودة بالخبزٍ المفقود وبما تيسر من طعام.

اشتد القصف ظهراً وبعد الظهر، وراحت هند تهدئ من روع أولادها، وتؤكد لهم كجنوبية أن إسرائيل لم تفعل شيئاً للنساء والأطفال عندما احتلت الجنوب. ولما أرادت أن تؤكد للإسرائيليين المحاصرين أن ليس في هذا البيت مقاتلون أو رجال، خرجت وهي تحمل المكنسة، فما من أحد يشك في مظهر امرأة وهي تكنس أمام بيتها.

قاموا اولادي بدهم يطلعوا من البيت وما بدهم يطلعوا، قلتلهم اطلعوا خلّيهم يشوفوا إنّو في أطفال صغار يعني هون، الله وكيلك ما شفت إلا صوت بيصرخ في اولادي: "تعوا لهون". ولما توجهوا صوبنا بدهم ياخدوا اولادي مني صرخت أنا، قمت صرخت وهرّبت الاولاد ونزّلتهم من الشبّاك من تاني ناحية. قاموا قوّصوا عليّ أنا. صابوني بإجري. تصاوبت وتضايقت مظبوط يعني، لكن الحمدلله ما مت بحسنة الاولاد، وبعده أتر الرصاصة برجلي. لما بلّش الدم يشرّ من إجري، تضايقت أكتر. وما في شي ليوقف النزيف، قمت شلت إيشاري [إيشاربي] عن راسي، يعني قولي ربك الحميد اللي نحنا بنحط الإيشار. طوال الليل كان الصراخ يأتي من الحي الغربي، من "سفح التلة" خلف المدينة الرياضية. وكانت هند تسمع أصوات الاستغاثة، وهي تقول:

كنت أسمعهم يقولوا: "منشان الله أنا شو ذنبي؟" وأسمعهم قولولهم: "إنتو هيك وهيك. . إنتو ما بتعرفوا الله".ويقوموا يدبحوهم. واحدة قلتلو: "أنا لبنانية، أنا من الجنوب". قام زفّرلها الكلام، وشو بّدي إحكي شي ما بينحكى. لما يدبحوا الواحد يصرخ متل تور البقر. يكمشوه يدبحوه. ويدبحوا كل جماعة مع بعض، ويرجعوا يحطوهم بالجرافة وترفسهم الجرافة وتقلب عليهم التراب وترجع تمشي عليهم. كانوا يتركوهم ما يدملوهم، ويمشوا يجيبوا غيرهم. وكانت ليلة شبتْ منها. كانوا يقتلوا نسوان، بنات صغيرة، كبار، صغار . . .

كان لدى هند وقت كاف للتأكد من أن عدد الجرافات التي رأتها تلك الليلة أربع جرافات، وقالت أنها شاهدت أقرب الجرافات اليها مكتوب عليها باللغة العبرية، كما شاهدت الجرافات الأربع كلها تعمل، الكبيرة منها والصغيرة..

شهدت هذه الأم الممرضة على اغتصاب فتيات صغيرات، وعلى إخراج الجنين من بطن أمه...

---

*بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا؛ ايلول ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، (٢٠٠٣)، ص. ١٣٧-١٤١



قرية سحماتا: حكايات التهجير وحنين العـ

بقلم: رنين جريس*

سحماتا، قرية فلسطينية مهجرة تقع في قلب الجليل الأعلى، ناهضة على قمتي تلّتين، وترنو بعزّة وشموخ الى مرجها في الجنوب، وعلى ينابيع القواطيع (وادي الخرب) في الغرب. تطل على كروم التين والزيتون وصبرها المشهور، وتسلّم على الوهاد والتلال والجبال، وعلى الغابات التي تتهادى بها أشجار البطم والغوردة المحيطة بها. يمر بمحاذاتها طريق عام يربطها بمدينة صفد، وبمدينتي نهاريا وعكا وبعض القرى الأخرى. تحدّها قرية ترشيحا غرباً، وكفر سميع والبقيعة جنوباً، وبيت جن جنوب شرق، وحرفيش وسبلان شرقاً، ودير القاسي وفسوطة شمالا.

أصل التسمية

ذكر المؤرخ الفلسطيني مصطفى الدباغ في كتابه "بلادنا فلسطين" ان أصل تسمية سحماتا قد يكون قد حرّف من "سماحا" السريانية بمعنى النور والاشراق. اما الشيخ سمعان، ابوعفيف (١٩١٢-١٩٩٩) فيقول:

"كانت القرية القديمة موجودة على الجهة الشمالية من القرية الحالية، هناك كان في كنيسة بعود تاريخها الى ما قبل أكثر من ١٥٠٠ سنة وكان اسمها قرحاتا، يمكن الاسم بيزنطي... وكان عايش فيها وجيه اسمه متى.. مرض متى مرض قوي كتير وعجز المطببون عن علاجه، فنقلوه الى تلة جنب القرية، فيها هواء نقي وماء نظيف وطبيعة حلوه كتير.. بعد فتره شفي متى... فصارت الناس تقول: "صح متى، صح متى"... بعدين تحولت الصاد لسين ووصلوا الكلمتين فصارت سحماتا، والله اعلم".

"نحن على دين قيصر"

بلغ عدد سكان القرية في العام ١٩٤٨ حوالي ١٢٠٠ نفرا؛ الأغلبية من الطائفة الاسلامية، ولكنها كانت مثالا يحتذى في التسامح والترفع عن الطائفية، والتعصب الديني. فرغم أن فيها ثلاثة مخاتير فقد كانت الكلمة الاخيرة للمختار قيصر السمعان، المنتمي الى الطائفة المسيحية. فقد كان موضع ثقة الناس ومرجعاً لحل مشاكلهم، حتى المعاملات الشرعية كانت تتم عن طريقه، لدرجة جعلت القاضي الشرعي في عكا، يلفت نظر مشايخ سحماتا الى هذه الظاهرة.. فما كان منهم الا ان لخّصوا موقفهم بكلمات بسيطة معبرة: "نحن على دين قيصر"، فاعجب القاضي بهذا الموقف ووعدهم بأنه سيعطي الأولوية للمعاملات التي تحمل توقيع قيصر السمعان.

"الحياة الزراعية"

اشتهرت سحماتا قبل العام ١٩٤٨ بأشجار الزيتون حيث كانت تغطي أكثر من ٢١١٠ دونما. كان اخضرار الزيتون الدائم، بالاضافة الى اخضرار السنديان والبطم والزعرور يزيد جمالها جمالا؛ فكانت سحماتا دائما بهجة للناظر وبلسماً لأهلها. عن الحياة الزراعية حدثتنا لطفية مبدا سمعان (٧٥ عاما):

"احنا كنّا فلاحين، كنا نزرع دخان، قمح، عدس، شعير، حلبه، فول، حمص، سمسم، تين، صبر وعنب.... بأيامات زرع الدخان كنّا نزرع سمسم كمان بالأرض اللي صعب فيها زرع الدخان.. لما نخلّص من الدخان كنا نروح على ارض التين ونقطفه.. بشهور تموز اب وايلول كنا نحوّش تين وصبر وعنب. كان في ناس عندها، أرض وناس ما عندها.. يعني مثلا لما كنا نزرع بصل وبطاطا وفول كنّا نقول للناس اللي ما في عندها أرض ييجو يزرعو بأرضنا ... كانت جارتنا مثلا تيجي تساعدنا بالارض وتوخذ شوي من المنتوج لأولادها. النسوان والرجال كانوا يشتغلوا سوا بالارض وكنا نجيب الأكل ونوكل بالأرض واحنا نشتغل. بشكل عام أهل بلدنا ما كانوا يبيعوا المنتوج الزراعي، بس الدخان كنا نبيعه.. لما يخلص شهر الدخان، بالشتاء، يبدأ الناس يكرسوا الدخان ويعبّوه ببالات [بالة دخان] كل واحد يعبي له ٢٠ او ٣٠ باله حسب قديش زارعين. لما طلعنا من سحماتا تركنا بالبيت معلق ٦٠٠ كبش دخان، لا كرّسناه ولا ورّدنا".

وعن دور النساء الشاق في العمل حدثتنا نجية اسعد سليمان (٧٤ عاما): "النسوان كانت تغسل وتطبخ وتزرع وتحطّب وتيجب المي من البير، لما كانوا يروحوا على الارض كانوا يحطوا سرير الطفل الخشب على راسهم والزواده تحت إجرين الطفل، وتحت إيدها كانت تحمل المي... كانت النسوان تتعب كتير".

تكونت سحماتا من حارتين أساسيتين تفصل بينهما البرك وساحة القرية الرحبة التي كانت تشهد ليالي الاعراس. الحارة الغربية (التحتا) يتوسطها المسجد والكنيسة.. وكانت تضم المدرسة الابتدائية التي اسسها العثمانيون في العام ١٨٨٦، والدراسة فيها كانت حتى الصف الرابع.. وتضم ايضا المنزول (الديوان). والحارة الشرقية (الفوقا) التي تقع في اعاليها القلعة التي بناها الصليبيون، وفي القرب منها جنوبا كانت المدرسة الزراعية التي تأسست أيام الانتداب البريطاني تحيطها حديقة مساحتها عشرة دونمات لتدريب الطلاب على طرق الزراعة العملية، تربية الدواجن (الدجاج والحمام)، وتربية النحل بالاسلوب الحديث.

جيوش الانجليز في سحماتا

لم يفلت أهالي سحماتا من تعذيب وهمجية جيوش الانتداب البريطاني، خاصة أن اهالي القرية ناضلوا وثاروا ضد الانتداب وتحيزه للحركات الصهيونية. عن معاناة القرية من الجيش البريطاني حدثتنا المسنة نجية اسعد سليمان: "لما كانت تصير مشاكل.. كان الانجليز يجمّعوا الرجال عند البركه والنسوان عند الجامع... في ناس كانت توكل قتله وفي ناس كانت تنفذ وما تنضرب.. كانوا كتير يحبسوا الرجال... مرّه حبسوا اخوي ضاهر. مركز الانجليز كان بترشيحا، قريب منّا... بتذكر بالشتا اجا جندي انجليزي وقعد على الروزنه وين بطلع الدخان... صار الدخان يدخل على دارنا... اجت امي ودخلّت حديده من الروزنه وغزته.. صار يصرخ وهرب... ايام الثوره كانوا يدخلوا على البيوت ويحرقوا الفراش والمنتوج... مره اجو على البلد بالشتا، جمعّوا الرجال وصاروا يرموهم بالبركه... ولما اجو بدهم يرمو رشيد المتولي صار يصرخ ويقول "يا اولادي بدي اموت"... نزلوا بعد هيك اولاد البلد وطلعوه من المي".

الخوف من الترحيل

عن مظاهر الرعب في عيون ابناء سحماتا حدثتنا أم عفيف (٨٣ عاما): "بنيسان.. قبل شهور من احتلال سحماتا.. بدأت الناس تحس بخطر وخوف... كل ما شافوا اشي حوالين البلد كانت الناس تخاف وتقول اجت [قوات] الهاجاناه.. في مرّة كان في بنات راحوا مع بغلتهم عشان يجمعوا الدخان... كانت الدنيا تمطر وكانوا حاطين أكياس على راسهم.. الناس فكرّت انه الهاجاناه اجت.. وصاروا يهربوا... بهاي الفتره كانت الناس خايفه لانه كانت تسمع عن المجازر بدير ياسين وعن القتل اللي بصير... اهل سحماتا كانوا يطلعوا دوريات كل ليلة علشان يحموا البلد.. ما كان في سلاح ..السلاح كان كثير بسيط ومرّات يكون خربان.. ضلّت الناس بحالة قلق لحتى تشرين أول... صارت الناس تقلق أكثر وأكثر.. أخذوا قرى الكابري وجدين وما بقي غير قرية معليا.. الناس كانت تشتغل وهي قلقانه.. مرّة أمي كانت عم بتملّي على البيدر (عنا كان بير)، اجا واحد على فرس وطلب من أمي ماء للحصان.. وشوية تبن... أخذ من القمحات.. قالت له "ليه تأخذ من القمحات، خذ من التبن..." قال لها: والله يا خالتي ما راح توكلوا ولا اشي منه انتوا بتتعبوا لغيركم.. وهيك صار !..القمح عنا بقي على البيدر.. دخّلنا القمح وعبينا دخان وكل المونه ضلت بالبيت".

بدون ما نحس احتلوا سحماتا

قامت الطائرات بقصف سحماتا من الجو في ٢٨ تشرين اول ١٩٤٨، ثم دخلتها قوات الاحتلال في الـ ٢٩ منه بإشراف القائد الصهيوني يتسحاق رامون. من ذاكرة أم عفيف، حدثتنا عن تلك الايام:

"يوم القصف برمت الطيارة حوالي البلد.. صارت الناس تركض وين الحواكير ووين الزيتون.. تصاوب عمي يوسف أبو عواد (أخو ابوي).. مات عمها لامي .. كان قاعد تحت التينة.. لمّا شفنا هاي الشوفة ضببنا أغراضنا وصارت الناس تركض وتتخبا بأرض الزيتون، صُرتْ أسمع القنابل حوالينا وكان زوجي أبو عفيف يقللي ما تخافي.. هذا جيش الانقاذ عم يضرب ! بدون ما نحس احتلوا سحماتا كلها.. وقفوا الشباب اللي معنا وقالوا يلاّ لازم نبعد.. اهل البلد كلهم ضلوا ماشين... في وحدة من بلدنا .. امه لمحمد انقتلت على بركة الدير.. لحقوها قبل ما تقطع الشارع وطخّوها".

اعدام على مرأى من الوالد والأهالي

بلغت حصيلة مجزرة سحماتا ١٦ شهيدا، وعن إحدى حوادث القتل اخبرنا وجيه مبدا طنوس سمعان (٧٠ عاما): "بعدني لليوم بذكر حادثة صارت مع شاب اسمه محمد عبد الرحمن حسين قدورة، كانت اصبعه مجروحة وكان لاففها. اجو اليهود واعتقلوه وادعّوا انه كان يقاوم، بعدها صلبوه قدام ابوه واهالي القرية وطخوه، علشان الناس تخاف وترحل. اليهود قتلوا كمان مجموعة من الاهالي،

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة يطلق موقعه الجديد على الأنترنت ويصدر تقريره السنوي للعام ٢٠٠٥



بيت لحم، "بديل". أطلق الائتلاف الفلسطيني لحق العودة بتاريخ ٢٠ أيلول/٢٠٠٦، موقعه الجديد على شبكة الانترنت، بحلة جديدة باللغة العربية؛ حيث يمكن زيارة الموقع على:

www.rorcoalition.org

ويتضمن الموقع الجديد مجمل النشاطات التي يقوم بها الائتلاف إضافة إلى إصداراته المختلفة وتقاريره الصحفية. كما ويضم الموقع، معلومات عن أعضائه ولوائحه التنظيمية ولقاءاته التنسيقية، وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

كما يشمل الموقع الجديد العديد من المحاور ذات العلاقة باللاجئين الفلسطينيين، ومنها نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨، وصبرا وشاتيلا ١٩٨٢، والقرى المهجرة، وحملة مقاطعة إسرائيل، وزاوية حول أدب اللجوء والعودة. ويولي الموقع الجديد تركيزا لافتا حول حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين وفي المقدمة منها حقهم في العودة إلى ديارهم.

ومن جهة أخرى اصدر مركز بديل، العضو المنسق للائتلاف، التقرير الخاص باللقاء ألتنسيقي السادس للائتلاف والذي عقد في هولندا في تشرين الثاني/ ٢٠٠٥. ويتناول التقرير التعريف بالائتلاف، وتقييم عمله وأنشطته في العام السابق كما ويتناول جملة من المداخلات تركزت حول حل الدولة الواحدة، حل الدولتين وحقوق اللاجئين الفلسطينيين. كما ويتضمن التقرير جملة القرارات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر على الصعيدين السياسي والتنظيمي. هذا، ويعمل أعضاء الائتلاف حاليا على التحضير لعقد اللقاء التنسيقي السابع والذي من المزمع عقده في اليونان قبيل نهاية العام الحالي.

لمزيد من التفاصيل، يمكن الاتصال على العنوان: (info@rorcoalition.org).

ـودة

من بينهم مصطفى علي، لما كان راجع من المرعى مع بقراته. وقتلوا حسن الموسى قدام بيته، في الحارة الشرقية، وعبد الوهاب سلمون وعطالله موسى، وزوجة نعيم الموسى".

وتضيف نجية اسعد سليمان: "كتير اجو لاجئين ع بلدنا.. من قرى الكويكات.. الغابسيه وعمقا والبروه حوالي أربعين عائله اجت عنا. اشي ينام عنا على السدة واشي ينام على الارض معنا.. وفي اللي كانوا يناموا بالبيوت الفاضي بسحماتا اللي طلع اهلها ع لبنان.. إحنا حسينا بالخطر لما سقطت ترشيحا.. لو ما سقطت ترشيحا ما طلعوا اهل سحماتا.. الناس كانوا يقولو راحت علينا طلعوا اهل ترشيحا... إحنا طلعنا على لبنان ونمنا بالارض وصرنا نشوف من بعيد قصف البيوت.. أبوي كان مريض وما قدر يطلع.. بقي تحت شجرة زيتون نايم وقلنا إطلعوا انتو... بس بعد بفتره رجعنا تسلل وجبناه على بعلبك وهناك مات... الناس طلعت مثل المجنونة.. اللي مرّكب أولاده على كتفه واللي على ظهره.. شو بدها تحمل العالم لحتى تحمل.. البيوت مليانه كانت... الناس صارت بالطريق ترمي اغراضها على الارض .. الطريق طويله للبنان...الطيارات لحقتنا على لبنان تقصف علينا، احنا نمنا ١١ يوم بالحاكوره بقريه لبنانية صغيره اسمها دبل.. بعدها طلعنا من دبل وسكنا بمنطقه اسمها عين قبل، سكنا حوالي ٨ ايام.. بعدين رحنا على بنت جبيل ٦ ايام... الاطفال كانت تمشي بالقوة.. مساكين مين بده يحملهم...اللبنانية ما استقبلونا وما بدهم نبقى هون.. رحنا بعدها على صور وقعدنا بصور... بعد هيك جابوا باصات حتى يوخدونا على بعلبك.. المسافه كانت كبيره كتير.. قعدنا ببعلبك ثلاث سنين وكنا نايمين على الارض لا في مؤمن ولا اشي.. بعد هيك رجعنا على بلادنا عن طريق الصليب الاحمر.. رجعنا عن طريق الناقورة".



حجارة معصرة زيت سرقت من سحماتا ووضعت في باحة إحدى المستعمرات المجاورة. (المصدر: جمعية أبناء سحماتا)

الترحيل مرّه أخرى وموت زكية حماده

بالرغم من القصف، وتشبثا بالبقاء في القرية، حاول من تبقى من الأهالي العودة الى بيوتهم، فالتجأوا تحت الأشجار، وفي الكهوف أو في القرى المجاورة.. الا ان الجيش منعهم من ذلك.. وبقوا على هذه الحال حتى اوائل عام ١٩٤٩، وعن الرحيل حدثتنا ام عفيف: "حوالي ٤٠ نفر ضلوا بسحماتا.. الكبار في العمر وشباب كمان.. كانوا يشتغلوا في قطف الزيتون، يأخذوا أجرهم ١٢ قرش بالنهار... ضلوا تقريبًا لعيد الميلاد.. ليلتها اجا الجيش وطوّق كل البلد.. جابوا اليهود شاحنتين مكشوفات، الدنيا كانت تشتي بشكل قوي.. حطّوهم على الشاحنات ورحّلوهم... بين المطرودين كانت زكية محمد علي حماده وكانت مريضة، حسّت بالعطش على الطريق وطلبت ماء... فصارت ندى السمعان (امي) تملأ كفها من ماء المطر وتسقيها، بعديها طلبت أن يضيئوا شمعة لأنها ما بتشوف شيء... بعد دقائق مدّت أمي ايدها عشان تحس جسد زكية... كان بارد مثل الثلج وهيك ماتت زكيّه... وصلت الشاحنات الى كفر برعم.. قالوا لهم "يلاّ عَ لبنان" وصاروا يطخوا عليهم والشاطر يركض.. أمي وكمان نساء تنتين ما قبلوا يرحلوا قرروا يدفنوا زكية... بس ما لاقوا لا منكوش ولا منجل.. شافوا مرباج حطب.. صاروا يهيلوا بالحطب.. حطّوها بنص الحطبات وصاروا يقيموا الحطب ويحطّوا عليها... دفنوها ونزلوا على رميش (لبنان)".

تم إسكان اليهود في بيوت القرية الى أن تم الانتهاء من بناء مستوطنات لهم على أراضي القرية، بعد ثلاث سنوات، دمرت القرية تدميرا كاملا حتى يفقد الأهالي الأمل في العودة إليها. أقيمت على أراضي القرية مستوطنتان هما: (حوسن وتسورئيل)، والجناح الشرقي من مستوطنة (معلوت)، وكذلك البحيرة الاصطناعية.

مُهجرون في الوطن

بقي حوالي ٧ ٪ من أهالي سحماتا مهجرين في وطنهم، ينتمون الى عائلات سمعان، موسى، قدورة، سليمان، عبد الوهاب، الجشّي، محمود، وأحمد يبلغ تعدادهم اليوم حوالي ٦٠٠ نسمة ويكوّنون ١٤٠ عائلة. يقيمون في قرى فسوطة، ترشيحا، البقيعة، كفر سميع، الرامة، المكر، شعب، المزرعة، وفي مدن حيفا، وعكا، وشفاعمرو. عاشوا كبقية شعبهم ليل الحكم العسكري حتى العام ١٩٦٦ اذ حرموا من العودة الى قريتهم، حتى ومن زيارة الاطلال فيها. ولا زالوا يتعرضون لسياسة القهر والتمييز العنصري التي تلم بشعبهم. وبالرغم من الحالة التي مروا بها وضيق ذات اليد، فقد نجح العشرات من مهجري سحماتا في استكمال دراساتهم العليا ومن بينهم عدد من ذوي الكفاءات العلمية العالية في شتى المواضيع.

قطع الأهالي عهدا على انفسهم للقيام بأعمال تطوعية أسبوعيا للمحافظة على المقدسات والمقابر، التي لم تتورع السلطات عن تدنيسها وادخال الابقار والحيوانات اليها. والانكى من كل ذلك قيام عدد من المستوطنين بسرقة شواهد القبور وآثار سحماتا ووضعها في ساحات بيوتهم للزينة، في معلوت وتسوريئيل وغيرهما. إن اهالي سحماتا في الوطن يتشبثون برموشهم بحقهم في العودة الى قريتهم والى لقاء أهلهم في الشتات على أرض قريتهم الغالية. إنهم يخوضون معركتهم العادلة من خلال جمعية أبناء سحماتا التي تأسست عام ١٩٩٦.

أهالي سحماتا في الشتات

حوّلت النكبة التي طالت الشعب الفلسطيني معظم أهالي سحماتا الى لاجئين في المنافي والشتات، قسم منهم وصل الى سوريا، وتوزع بعد فترة على مواقع في ضواحي دمشق. وأما الغالبية العظمى منهم فقد حطّت بهم الرحال في لبنان وتوزعوا على المخيمات. وهناك عدة عائلات استقرّت في بعض مدن وقرى لبنان.. هذا، ويضم العديد من الدول العربية والاوروبية وبقاع عدة من العالم اعدادا غير قليلة من لاجئي سحماتا كبقية لاجئي فلسطين.

ومن بين لاجئي سحماتا في الشتات احمد اليماني (ابو ماهر) الذي كان وجها بارزا في قريته قبل النكبة والذي يعمل جاهدا على خدمتها. كان في حينه شابا يافعا يساهم في النضالات الطبقية والقومية والسياسية التي سادت فلسطين؛ وكما قال ابو عفيف، سمعان قيصر سمعان، ان احمد "بذل جهودا كبيرة من اجل ابقاء اهالي سحماتا في بلدهم مما دفع الجيش "الاسرائيلي" الى ربطه بزيتونة تمهيدا لقتله". وقد لمع اسمه وهو في ديار الغربة، واصبح رمزا نضاليا من الرموز الفلسطينية، وأحد قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كرّس جلّ حياته ولا زال من اجل قضية فلسطين العادلة، وفي اللب منها عودة اللاجئين الى بيوتهم وديارهم التي اخرجوا بالقوة منها.

إحنا تغرّبنا وطالت غربتنا

غادر أبناء سحماتا قريتهم عام ١٩٤٨ طرداً بالقوة، لكنهم لم ينسوا أي حجر منها. يزورونها، يذكرونها، يدخلونها الى اذهان الناس. ولم يتنازلوا عن الحلم بالعودة اليها، لاحياء ارضها واستنشاق هوائها واعادة مجدها. وتغني لنا لطفية مبدا سمعان عن حنينها على القرية:

إحنا تغربنا وطالت غربتنا
وابكوا علينا يا رفقتنا
وإن قعدتوا سوا تجيبوا سيرتنا
وان مسكتوا بالدبكه إبقوا تذكّرونا
على دلعونا على دلعونا
باي باي الغربة الوطن حنونا
انا بالغربة والله مغبونه
انا بالغربة والدار مهدومه
تسلموا خيا وأولاد عمومي
والوطن علينا اغلى ما يكونا

*رنين جريس هي ناشطة نسوية ومركزة مشروع شهادات التاريخ الشفوي في مؤسسة زوخروت (تذكرن) ومقرها في تل أبيب. للمزيد من المعلومات والتفاصيل حول قرية سحماتا، يمكنكم زيارة موقع جمعية أبناء سحماتا: www.suhmata.com

هِيَّاتا سحماتا

شعر: وجيه سمعان*

عُمره ثلاث سنوات
يتألّق نوراً
كنجمة صُبح
على كتفِ الزَّمان
وكقطرة طلّ
على جفن وردهْ
يمرّ من هناك
وهو في حِضنِ أبيه
يتقلّبْ،
يتوثَّب كالغزالْ
يمدّ يده الصغيرة
كالشّراعْ
ويهتف بصوتِهِ الورديّ
بابا !
"هِيّاتا سُحماتا".
ويكبر المشهد !
فتهتزّ الجفونْ
ويسيل الدّمع السّخينْ
وكقوس قزح
ينتصب الأمل
وشعاع شوق يطير
من قاع القلوب.
وتنهمرُ القُبَل
من الجدّه، والجدّ
والأمّ
على وجْنة الحجَل الطريّة
كالحبقْ.

* من كتاب "عب الدالية".

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا



شاهد من حي المقداد

لا تُذكَر مجزرة صبرا وشاتيلا إلا وتذكر معها مأساة عائلة المقداد قبل أية عائلة أخرى. هي عائلة لبنانية من مجدل زون التجأ الكثير من أسرها الى حرش ثابت. وقد سمي الحي الذي سكنوه بحي المقداد، وهو الى اليمين من بداية شارع شاتيلا الرئيسي من جهة شارع السفارة؛ أي أن حي المقداد كان في طليعة الأحياء التي دخلوها مساء الخميس، وقد دخلوها وهم لا شعار لهم إلا القتل.

هناك ناجون قليلون من آل المقداد في حي المقداد. من هؤلاء حسين المقداد الذي نجا من موت محقق بسبب إلحاح زوجته عليه في الهرب. وهو يقول في أعقاب المجزرة مباشرة أمام مجموعة من الصحافيين:

كنت ذاهباً الى السوق لشراء حليب لطفلتي الصغيرة، وبعض المواد الغذائية لعائلتي عندما اشتد القصف وعلت أصوات الرصاص. . حاولت اتقاء القصف بالاختباء في ملجأ قديم تهدم معظمه نتيجة القصف السابق لطيران العدو. لم أتحمل رائحته الكريهة فخرجت لأجد المحلات التجارية أغلقت، وخلت الشوارع من المارة...

سألتني زوجتي عما يجري فقتل لها: "لا أعرف. إنهم يذبحون الجميع. هكذا قالو لي". وردت عليّ: "يذبحونهم؟ لماذا؟ هل هم نعاج؟" فقلت: "لا أعرف. إنهم يذبحونهم فقط!" وصرخت بي: "لماذا تقف كالأبله؟ علينا أن نغادر.." وقلت لها: "أنا لن أغادر. إذهبي أنت وأبناؤك الى حيث تريدين، هذا بيتي، بنيته بعرقي، ودمي. . ." وقاطعني صراخ إحدى النسوة أن يرحموا طفلها. ودفعتني زوجتي وقالت: "يجب أن تهرب فوراً. إنهم يقتلون. ألا تسمع؟"

نزلت عند طلبها ودموعها. .. وكنت أخطو ببطء، لم أبتعد كثيراً عن البيت. . . فجأة سمعت من يصرخ بصوت عال: "قف، وإلا قتلناك".

حاولت الالتفات. سمعت طلقات نارية. شاهدت عسكرياً، وبدأت أركض. سمعته يقول: "قف مكانك". . لكن عبثاً. بقيت أركض وأركض الى أن بدأت أشعر بثقل في ساقي اليسرى وبسائل ساخن ينساب عليها. ولحقت بالنسوة والأطفال والشيوخ الهاربين، وبدأوا ينظرون اليه، وسألني أحدهم: "هل انت مصاب؟ إنك تنزف. يجب أن تذهب الى المستشفى".

بقي حسين المقداد في المستشفى ثلاثة أيام، علم بعدها أنهم طعنوا أطفاله بالحراب، كما أجهزوا على زوجته بالسكاكين. غير أن ابن عمه الذي نقل له الخبر، طمأنه الى أنهم تمكنوا من دفن عائلته.

كانت مسألة العثور على الضحايا ودفنها نعمة لم تتوفر لكل الضحايا.

عدد الضحايا من عائلة المقداد فاق عدد ضحايا أية عائلة أخرى، إذ بلغ أكثر من ثلاثين ضحية.

كان شعار الساعات الأولى من تلك الليلة الأولى في ذلك المدخل الرئيسي لشاتيلا، وفي مداخل الحرش كافة، وما سبقها من مداخل، هو قتلْ الجميع: الكبير والصغير، الرجل والمرأة، الفلسطيني واللبناني، وكل من تيسر من أهل الحي.

المصدر: بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا: ايلول ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، (٢٠٠٣)، ص. ١٤٦-١٤٤



كنيسة المجيدل.. أجراس العودة فلتقرع

بقلم: إيزابيل همفريز*

عندما ابتدأت عملية ترميم كنيسة القديس نيكولاس في قرية المجيدل تطلبت عمليات التخريب المتكررة التواجد في المكان على مدار الساعة من أجل حمايته. لقد تطوعت إحدى النساء الروسيات الإسرائيليات والتي تعيش في أحد أديرة الناصرة للتخييم هناك إلى أن يصبح للكنيسة بابا ومفتاحا يقفلها. وخلال تقدم عملية الترميم وتشوق الجمهور لرؤية داخل الكنيسة تتطوع سيدة روسية أخرى لتأخذ الناس في جولة بالمكان.

تشكل التطورات الأخيرة التي شهدتها إحدى القرى الجليليّة المدمرة عاملا مشجعا لجميع أولئك الذين يستثمرون الجهود لدفع المجتمع المحلي لاتخاذ خطوات من شأنها حفظ بعض بقايا الماضي الفلسطيني على التضاريس الإسرائيلية. فبعد عقود من النضال يشهد هذا الشهر في الأراضي المقدسة المحيطة بكنيسة القديس نيكولاس التابعة للطائفة الأرثوذكسية مرة أخرى وهي محاطة بالجدار الحجري الأبيض التقليدي. ومن دواعي الحزن أن الكنيسة الآن تقع في قلب مستوطنة إسرائيلية تسمى "ميغدال هاعيميك"، إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الحماية أكثر من أي وقت مضى. بقايا المجيدل تقع على بعد بضعة كيلومترات من الناصرة على الطريق إلى حيفا. فقبل الاستيلاء عليها من قبل المؤسسة الإسرائيلية كانت المجيدل قرية زراعية ناجحة تضم حوالي الألفي مواطن بمسجدها وكنيستيها ومبنى مجلسها القروي ومدرستها. وبسبب الاعتقاد أن الهجوم على الناصرة سيكون بريًا من اتجاه حيفا (سقطت مدينة الناصرة ثلاثة أشهر قبل ذلك) لقد قام الشبان بالحراسة من أعلى التلّة ولكن خطة القوات الإسرائيلية تقضي بهجوم بري مفاجئ على الناصرة من الشمال، أما قصف المجيدل الواقعة غربي الناصرة فقد أتى من الجو. لقد اضطر أهالي القرية إلى الرحيل إلى الناصرة جنبا إلى جنب مع الآلاف من اللاجئين الآخرين الذين قدموا من القرى المجاورة آملين في أن يشكلوا موقع المدينة العالمي الهام باعتبارها محجًا للمسيحيين سببا في حمايتها من الدمار.

لقد صدق القرويون فقد سلمت الناصرة ولكن المجيدل لم تسلم. فمنذ تموز ١٩٤٨ لجأ أهالي المجيدل إلى بيوت أقاربهم وأصدقائهم وعلى مساطب أديرة الناصرة ومؤسساتها الدينية وحتى إلى دور السينما والقاعات العامة. وعندما حلت حقيقة الاحتلال المرة، ولم يكن للناس عمل أو بيوت ولم يتوفر لهم الغذاء، حاول أكثر من نصف أهالي المجيدل أن يجدوا لهم حياة أكثر بعدًا حيث هربوا إلى لبنان وسوريا والضفة الغربية. لقد نجح بعضهم مع ذلك في البقاء في الناصرة وتلقوا لاحقا بطاقات هوية في الدولة الجديدة ولكنهم أبدا لم يفقدوا حلمهم بالعودة إلى المكان الذي يبعد بضع كيلومترات على طريق حيفا. بنيت ميغدال هاعيميك اليهودية سنة ١٩٥٢ على أنقاض القرية. لقد دمرت تماما البيوت الأصلية والأماكن العامة ومن خلال ضغط السلطات الكاثوليكية الرومية نجح الكهنة اللاتين بالاحتفاظ بقطعة أرض صغيرة حول كنيستهم، وهي قطعة الأرض الوحيدة التي بقيت خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية.

كانت الكنيسة الأخرى في المجيدل تابعة للطائفة المسيحية الأرثوذكسية ذات الأصول الشرقية فبدون ظهر غربي مثل الفاتيكان، يقوم بالتأثير نيابة عنهم لم يتمكن حتى الكهنة من البقاء في المبنى وبهذا وقعت الكنيسة في حالة من الهجران والتداعي. لم يزر أحد الكنيسة وقد تعرضت للدمار ولكنها لم تنسى أبدا. ففي بداية سنة ١٩٩٠ حاولت مجموعة من القرويين ترميم الكنيسة وقد دفعوا ثمن أرضية جديدة من أموالهم الخاصة. ولكن تذهب تلك الجهود سدى إذا لم يتوفر للكنيسة أي نوع من الحماية فقد كانت هدفا سهلا للمخربين كما ظهرت الكتابات الجدارية على جدرانها فيما تم تحطيم أرضيتها مرة أخرى.

وفي ١٩٩٩ قام مجموعة من أهالي المجيدل من بين المسلمين والمسيحيين الذين يعيشون اليوم في الناصرة بتأسيس لجنة تم الاعتراف بها كمنظمة غير حكومية في ضوء القانون الإسرائيلي. وقد عنت مكانة المنظمة غير الحكومية أن المجلس البلدي لميغدال هاعيميك ووزارة الأديان ملزمين على الأقل باستقبال وفد من القرويين، حتى وإن لم يفعلوا أكثر من الاستماع إلى طلباتهم. لقد كان التقدم بطيئا. فقد اجتمع نمر الخطيب رئيس اللجنة بممثلين عن وزارة الأديان والبلدية في مناسبات عدة، ولكن لم يكن هنالك أي تقدم على طلبه بوضع سياج لحماية مقابر المجيدل. أما بالنسبة للمسجد فمن المحزن القول بأنه لم يبق منه ما يحمى ومكانه يجثم اليوم سوقا تجاريا.

لكن إتمام السور الجديد يثبت أن تقدما ما قد أحرز. ومقابل العمل والمواد الأولية التي تبرع بها المجتمع المحلي تم إعادة ترميم داخل كنيسة القديس نيكولاس بشكل كامل بحلول آب عام ٢٠٠٤. وبهذا أصبح أهالي القرية من الأرثوذكس قادرين مرة أخرى على أداء الصلوات في كنيستهم أيام الأحد. لقد أتت معظم النفقات على ترميم كنيستهم من تبرعات مجتمعهم المحلي لكن اللجنة تلقت دعما لمساعيها الهادفة إلى بناء جدار على شكل منحة من اللجنة المركزية للمانونايت (MCC).

"بإمكان هذا المشروع أن يخفف من المظالم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل، وهو يتحداهم وجها لوجه" هكذا قال مدير المشروع باسم ثابت في مكتبه بالقدس موضحا الأسباب التي دعت اللجنة المركزية للمانونايت لأن يشعر بأن الاستثمار في هذا المشروع مجدي. " وبالإضافة إلى ذلك فإن المشروع يسند الجهود المبذولة تجاه صيانة ما تبقى من القرى الفلسطينية المدمرة وأخيرا فإنه يساند وجود الأقلية العربية في إسرائيل."

على القرى المحلية مثل المجيدل أن تنجز على أي مستوى تحتاجه الاعتراف الخارجي والمساندة، مثل التي تلقتها من اللجنة المركزية للمانونايت. ليس فقط لأسباب مالية ولكن أيضا لرفع مقدار وعي الأسرة الدولية بوجودهم وبحقوقهم في أرضهم. إن مشكلة اللاجئين الداخليين هي أنه تم استثناؤهم بكل بساطة من الحوار الدولي الخاص بالمظالم التي ترتكب بحق الفلسطينيين. يجب على مبادرات المجتمع المحلي المختلفة مثل مشروع المجيدل أن يخدم هدف إبراز قضيتهم وإنقاذهم من حالة النسيان.

لقد أتى دعم ترميم كنيسة المجيدل من جهة تدعوا للمفاجأة، وهم المسيحيين الروس. فخلال العقدين الماضيين شهد فلسطينيي الجليل كما هو الحال في بقية أرجاء فلسطين التاريخية هجرة روسية كبيرة إلى إسرائيل. المستوطنة الإسرائيلية نتسيرت عيليت والتي استولت على العديد من دونمات الأراضي الزراعية، لكي تشكل قبضة خانقة على محيط الناصرة الفلسطينية، مسكونة في قسم كبير منها من قبل المهاجرين الروس. وبالرغم من توقهم لملء البلاد بغير العرب يسمح الإسرائيليون بهجرة العديد من الروس اليهود بالاسم فقط، أما من حيث الديانة فهم مسيحيون. هؤلاء المسيحيون ومجموعة أخرى من الروس الذين بدلوا ديانتهم بعد وصولهم إلى إسرائيل وجدوا أن الحياة في الدولة اليهودية لمن هم من غير اليهود ليست ليبرالية كما كانوا يتوقعون.



كنيسة قرية المجيدل أثناء عملية الترميم (تصوير: باسم ثابت، المانونايت)

عندما ابتدأت عملية ترميم كنيسة القديس نيكولاس في المجيدل تطلبت عمليات التخريب المتكررة التواجد في المكان على مدار الساعة من أجل حمايته. لقد تطوعت إحدى النساء الروسيات الإسرائيليات والتي تعيش في أحد أديرة الناصرة للتخييم هنالك إلى أن يصبح للكنيسة بابا ومفتاحا يقفلها. وخلال تقدم عملية الترميم وتشوق الجمهور لرؤية داخل الكنيسة تتطوع سيدة روسية أخرى لتأخذ الناس في جولة بالمكان. ومن الجدير بالاهتمام بالرغم من أنهن لا يتحدثن لا العربية ولا الإنجليزية للتواصل مع الزائرين الأجانب، إلا أن أولئك المتطوعين الروس كانوا دائما يشيرون إلى صورة قديمة على جدار المجيدل الفلسطينية موضحين ما قد كان.

واليوم تقوم الكنيسة بخدمة المؤمنين من العرب والروس وتقوم بتأدية الشعائر بكلتا اللغتين. هناك أيضا كاهنين أحدهما عربيا والآخر روسيّ يعملان من ذات الكنيسة، وأما الكاهن العربي فبإمكانه أيضا التواصل مع الروس بلغتهم الأم حيث أنه تلقى تعليمه في مدرسة دينية روسية. لقد شكلت المجيدل مصدرا مفاجئا لراحة أولئك المستثنين من الثقافة الإسرائيلية الأحادية الصفة. يبقى واضحا أن ما يمكن تحقيقه في الكنيسة وفي المقبرة التابعة للمجيدل على المدى الطويل، استكمال الجدار والحصول على تصريح من البلدية اليهودية لإيصال المبنى بالتيار الكهربائي وشبكة المياه وهي المرحلة النهائية لعملية طويلة استغرق استتمامها سنوات. والأمر المؤكد هو أن هذا النموذج من النشاط المجتمعي المشترك، والتصميم لن يخدم فقط المهجرين من المجيدل ولكنه أيضا مصدر وحي لبقية تجمعات اللاجئين التي تناضل من أجل الحفاظ على رموز الماضي حية على التضاريس نقشا لافتا إلى جانب الرواية الصهيونية.

* إيزابيل همفريز هي باحثة تعنى بشؤون المهجرين واللاجئين الفلسطينيين، وهي مرشحة لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة سوري في لندن حول موضوع المهجرون الفلسطينيون في الداخل.

نتائج مسابقة الورقة البحثية الأفضل للأجيال الناشئة في مخيم الدهيشة

ضمن فعاليات إحياء الذكرى السابعة والخمسين للنكبة نظمت لجنة إحياء الذكرى مسابقة بحثية في مخيم الدهيشة؛ حيث كان موضوعها القرى الفلسطينية المهجرة. ولقد شارك في المسابقة عدد لا بأس به من المشاركين والمشاركات من أبناء الجيل الناشئ من اللاجئين الفلسطينيين من سكان مخيم الدهيشة. ولقد قامت لجنة التقييم الخاصة بمراجعة الأبحاث القيمة المقدمة إليها بحثا بحثا. ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أن الأبحاث جميعها كانت قيمة مما جعل المنافسة على الجائزة اشد من ناحية ومما صعب مهمة اللجنة من ناحية ثانية. وبحسب لجنة التقييم: "لقد امتزجت حرارة الانتماء لفلسطين بالإيمان بحق العودة بالقدرات الذاتية على الإبداع فجاءت الأبحاث باهرة... وللحقيقة يجب القول أن مستوى الأبحاث جاء أعلى من التوقعات ولذا نتقدم بجزيل الشكرللمشاركين والمشاركات، وألف شكر لكل من شارك ولم يفز، ومبروك للفائزين والفائزات".

الأبحاث الفائزة:

فاز بجائزة المسابقة أربعة أبحاث هي على التوالي:

البحث الأول: وحمل عنوان " بحث عن قرية دير أبان"، وهو من إعداد المتسابقة أمل يوسف عدوي/١٥سنة. وهي طالبة في مدرسة بنات الدهيشة حيث أهدت عملها إلى " كل ذرة في تراب فلسطين...إلى كل قمحة وبرتقالة وحبة ليمون...الى ارض دير أبان الطهور واهلها المشردين في الشتات". وقد جاء البحث في ٢٣ صفحة عدا الملاحق. وقد عالجت أمل موضوعها في ثلاثة فصول: الأول: القرية قبل النكبة، والثاني: السكان، والثالث: التهجير.

البحث الثاني: وحمل عنوان "بحث في نكبة قرية الطنطورة ومجزرتها الرهيبة"، وهو من إعداد المتسابقة مروة عدوي/ ١٦ سنة. وهي طالبة في مدرسة الفردوس، وقد أهدته إلى "شهداء قرية الطنطورة المنسين من الناس،المنعمين عند ربهم في عليين، والى كل شهداء فلسطين والأمة العربية والإسلامية". وقد تضمن البحث ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول موقع وتاريخ قرية الطنطورة، والفصل الثاني تناول السكان، أما في الثالث فقد عالجت الكاتبة أحداث مذبحة الطنطورة. ولقد جاء البحث في ٢٣ صفحة عدا المراجع.

البحث الثالث: وحمل العنوان " قرية زكريا" وهو من إعداد المتسابق علاء احمد خليل/١٦ سنة. وهو طالب في مدرسة ذكور الدهيشة أهدى بحثه إلى كل شهداء فلسطين ووالده. ولقد قسم علاء بحثه إلى ستة فصول تناولت على الترتيب، الموقع الجغرافي، الحياة الاقتصادية، الإدارة والتعليم، عادات القرية، تاريخ القرية، واحتلال القرية. وقد وقع البحث في ٢٦ صفحة.

البحث الرابع: وحمل العنوان "بحث في نكبة قرية زكريا" وهو من إعداد المتسابق محمد يوسف خليل مصطفى/١٢ سنة. ومحمد طالب في مدرسة ذكور الدهيشة. أهدى بحثه إلى " الأجيال الفلسطينية المتعاقبة من جيل النكبة مرورا بجيل النكسة والانتفاضة وانتفاضة الأقصى وصولا إلى جيل التحرير". وقد جاء البحث في ٢٤ صفحة عدا الملاحق. وضم ثلاثة فصول شملت: القرية قبل ١٩٤٨، القرية عشية الرحيل، والقرية وسكانها بعد النكبة.

تجدر الإشارة إلى أن مسابقة الورقة البحثية الأفضل تأتي ضمن النشاطات الت يساندها ويشجعها مركز بديل والهادفة إلى نشر ثقافة العودة بين أبناء اللاجئين وذلك ضمن حملته للدفاع عن اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة اللاجئين ينتخب مجلس إدارة جديد

عقدت الجمعية العامة لمركز بديل اجتماعها السنوي تحت شعار "حق العودة ثابت ومقدس، وغير قابل للتصرف" وذلك في مقر المركز في مدينة بيت لحم، على مدار اليومين ١٤ و١٥ أيلول ٢٠٠٦ وبمشاركة أعضاء الجمعية من مختلف مناطق الضفة الغربية. واستهلت الجمعية اجتماعها بمناقشة التقارير المقدمة من مجلس الإدارة السابق ولجنة الرقابة السابقة، بما فيها التقرير النصفي لبديل والتقرير المالي، وقد تم اعتمادهما. ولقد أقرت الجمعية العامة لبديل في اجتماعها جملة من القرارات والتوصيات هي:

١- التأكيد على دور لجنة الرقابة والذي يمكن من خلاله للهيئة العامة الاطلاع على سير العمل الإداري وتطور البرامج قيد التنفيذ. ويذكر أن الجمعية قد اتخذت قرارها هذا على خلاف توصية المقيمين الخارجين إذ كانوا قد أوصوا بإلغاء لجنة الرقابة. في المقابل، وبخلاف هذه التوصية، رأت الجمعية العامة ضرورة تفعيل دور لجنة الرقابة وقد أقرت زيادة عدد أعضائها ليصبح خمسة أعضاء.

٢- تحويل اجتماعات الجمعية العامة الى مؤتمر ينعقد على مدار ثلاثة أيام للاجتماع الواحد وذلك لتمكينها من مناقشة برامج بديل وتقاريره مناقشة مستفيضة تمكنها من اتخاذ قرارات إستراتيجية. هذا وقد تقرر أن يعقد اجتماع الجمعية العام القادم في آذار من العام ٢٠٠٧ حيث سيتم فيه وضع خطة عمل بديل الثلاثية للفترة ما بين ٢٠٠٨ - ٢٠١٠.

٣- تضمين خطة عمل بديل الثلاثية أنشطة وبرامج يتم تنفيذها في دول عربية وبالتعاون مع مؤسسات عربية.

٤- تمديد فترة عمل مجلس الإدارة المنتخب ولجنة الرقابة حتى آذار من العام ٢٠٠٩ .

٥- تكليف مجلس الإدارة الجديد بالعمل على زيادة عدد أعضاء الهيئة العامة على أن يتم التركيز على العنصر النسوي، والمناطق الجغرافية غير الممثلة أو ضعيفة الحضور في الجمعية العامة.

٦- تكليف أعضاء مجلس الإدارة الجديد للإطلاع بدورهم بشكل كامل وفقا للائحة الداخلية عموما، وعلى أن يتم العمل بالتركيز على:

- تقييم تجربة الائتلاف الفلسطيني لحق العودة.
- دراسة ومراجعة التوصيات الواردة في التقييم الخارجي للعام ٢٠٠٦، ووضع توصيات تفضي إلى دمج تلك التوصيات في برامج بديل.
- وضع آلية لتأكيد مشاركة أعضاء الجمعية العامة في فعاليات وبرامج بديل،
- زيادة ودعم البرامج المجتمعية الهادفة والتي تتفق وتتوافق مع برامج بديل.
- توسيع النطاق الجغرافي لعمل بديل ليشمل قطاع غزة، والمناطق المهمشة في الضفة الغربية.
- زيادة مشاركات أعضاء الجمعية العامة والشركاء في المؤتمرات.
- مواصلة تنفيذ برنامج الطوارئ بصيغته القائمة وبالتوازي مع برامج مركز بديل.



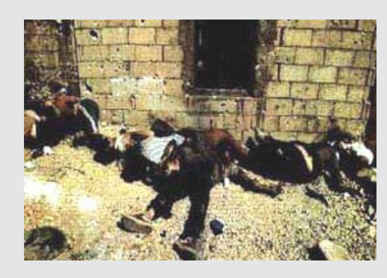
اجتماع الجمعية العامة لمركز بديل، أيلول ٢٠٠٦ (تصوير: بديل)

ولقد تم خلال الاجتماع انتخاب مجلس إدارة جديد مكون من الإخوة: أحمد محيسن رئيسا، و فايز عرفات نائبا للرئيس، وسمير عطا أمينا للصندوق، وناجي عودة سكرتيرا، ورفعة أبو الريش، أنور حمام، عبد الفتاح ابو سرور، فيصل سلامة، وعفيف غطاشة أعضاء.

كما قامت الجمعية العامة للمركز بانتخاب لجنة رقابة مكونة من الأخوة: عيسى قراقع رئيسا، ومحمد خليل اللحام، تيسير نصر الله، جمال الشاتي د. نايف جراد أعضاء.

وقد أصدرت الجمعية العامة للمركز في نهاية أعمالها بياناً صحفياً أكدت فيه على الأهداف العامة للمركز وعلى مركزية قضية اللاجئين. وقد شددت الجمعية العامة أن حلقات الجرائم المرتبكة بحق الشعب الفلسطيني لا زالت متواصلة ومتصاعدة؛ ففي الوقت الذي يستذكر فيه الفلسطينيون أحداث مذبحة صبرا وشاتيلا تواصل الآلة العسكرية الإسرائيلية أمام مرأى العالم اجمع وعلى مسمعه عدوانها السافر على شعبنا وخصوصا في غزة الصامدة. هذا، وقد أكدت الجمعية على مساندتها للشعب اللبناني وحييت صموده الأسطوري في مواجهة الحرب الهمجية مؤكدة في الوقت ذاته على ضرورة التنبه إلى الأخطار المحدقة بالوجود الفلسطيني في لبنان. ومن جهة أخرى أكدت على التضامن مع الحركة المطلبية لقطاع الموظفين الحكوميين. وأكدت الجمعية العامة على رسالتها للسلطة الوطنية الفلسطينية بان تمنح موضوع اللاجئين المكانة التي يستحقها، باعتبار حق العودة إلى الديار الأصلية وحقوق اللاجئين الأخرى هي من الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وبأن قضية اللاجئين هي جوهر الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

صبرا وشاتيلا... هوية عصرنا



لغز قذيفة الآر. بي. جي.

ثمة شهادات كثيرة أكدت أن المهاجمين غادروا منطقة الحرش بسرعة بعد قذيفة آر. بي. جي. كان لديهم الوقت الكافي قبل تلقيهم هذه القذيفة للقيام بقتل الشباب والرجال عند الحائط بالقرب من ملجأ أبو ياسر. وكان لديهم الوقت لإخراج الناس من البيوت كي يلاقوا مصيرهم. وكان لديهم الوقت لملء الزواريب بالجثث. لكنهم من دون ريب ما عاد لهم من وجود هناك بعد قذيفة الآر. بي. جي. تلك.

لغز قذيفة الآر. بي. جي يروي واقعة صغيرة ذات دلالة يجب أن لا تنسى. تقول الحكاية أن قذيفة (آر بي جي) أطلقها شخص مجهول على تجمّع للقتلة فما كان منهم سوى الهرب إلى (الحرش) المجاور للمخيّم وترك الجرحى الفلسطينيين المكوّمين تمهيداً للإجهاز عليهم، والناس المساقين للذبح، وهكذا بقذيفة واحدة تمّ إنقاذ مئات الناس، و.. هرب القتلة المدججون بالسلاح!

لم يُعرف تماماً متى أُطلقت تلك القذيفة. لكن المؤشرات كلها تدل على أنها أُطلقت في نحو الساعة التاسعة مساء.

ولم يُعرف من الذي أطلقها.

لما توغل "إبراهيم" داخل شاتيلا ليخرج الناس من بيوتهم كانت الساعة الثامنة تقريباً، ولم يكن الحرش كما قال الأب الجريح من مجدل زون قد هرب منه القتيل والقاتل، أي أن القذيفة أُطلقت حتماً ما بين الثامنة والتاسعة.

هناك احتمالان بشأن قذيفة الآر. بي. جي.: أحدهما أن يكون مطلقها شاباً تحمس للمقاومة بمفرده، أو مع أصدقاء له؛ وثانيهما أن يكون واحداً من شباب المجموعة إياها، "شباب الكلاشينكوف" الذين غضب عليهم سكان المخيم، والذين لما رآهم المقاتل "إبراهيم" كان الوحيد الذي عاملهم باحترام وتقدير، طالباً منهم أن ينتظروه حيث هم بالقرب من قهوة همدر، ريثما يعود اليهم. وفعلاً عاد بعد أن أنقذ من كانوا في ملجأ الجليل وسواهم.

لكن لا علم لدينا إن كان هؤلاء الشباب انتظروه من دون أي تحرك من جانبهم، أم أنهم كانوا هم الذين أطلقوا تلك القذيفة، ذلك بأنهم كانوا في موقع يسمح لهم بإطلاق النار، وخصوصاً إذا اتخذوا موقعاً في شارع شاتيلا نفسه، أو في الجهة المقابلة، كما أنه كان لديهم آر. بي. جي.

الاحتمال الثاني بأن يكون مصدر القذيفة "شباب الكلاشينكوف"، تدعمه شهادة المهاجم الذي أشرنا اليه في الرواية السادسة عشرة، "عندم يهرب القتيل والقاتل؛ فهو حدد جهة الشمال، كما اعترف بأنه ومن معه هربوا في إثرها.

كانت النتيجة أن قذيفة ذلك المقاوم المجهول الذي أطلقت ولم يظهر صاحبها، كانت السبب المباشر في حدوث ما يلي:

- هروب المسلحين المهاجمين من منطقة الحرش.
- تمكن بعض الجرحى من النجاة بأنفسهم؛ حتى قيل "هرب القتيل والقاتل".
- تمكن سكان المخيم من أن يغادروا؛ ولا ريب في أن إخلاء حي الحرش وحي فرحات من المهاجمين منح المخيم الصغير الفرصة للنجاة.

المصدر: بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا: أيلول ١٩٨٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، (٢٠٠٣)، ص. ١٧٩-١٨٠



نشرة الهجرة القسرية

عدد خاص عن اللاجئين الفلسطينيين

صدر العدد ٢٦ من نشرة الهجرة القسرية، المجلة المتخصصة في شؤون اللاجئين وحقوق الإنسان والنزوح الداخلي، في آب ٢٠٠٦، حاملا العنوان: " تهجير الفلسطينيين؛ حالة خاصة". ويشار هنا إلى أن هذه النشرة تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد بالتعاون مع مجلس اللاجئين النرويجي ويمكن الاطلاع عليها عبر الصفحة الالكترونية: www.fmreview.org)).

في افتتاحية العدد يشير محررا النشرة،(ماريون كودري، و تم موريس)، إلى أن " الامتداد الزمني لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وتعدد وتعقيد الوسائل والأساليب التي اتبعتها إسرائيل في تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم والاستيلاء عليها، بالإضافة إلى سياسة الكيل بمكيالين السافرة والتي لا زالت تتبع من قبل المجتمع الدولي عند التعامل مع قضيتهم، كل ذلك يجعل من اللجوء الفلسطيني حالة خاصة. كما ويشير المحرران إلى أن إصرار إسرائيل على بناء دولة ذات طبيعة وغالبية يهودية يشكل السبب الرئيس الكامن وراء استمرار حالة اللجوء الفلسطيني وتواصل سياسة التهجير. ولم يغفل المحرران تناول آثار جدار الفصل العنصري والذي " لن يبقي للفلسطينيين عند اكتماله سوى ٨٪ من مساحة وطنهم فلسطين ليبنوا عليه دولة- بحسب الوعود- مقطعة لا يتوافر بين أجزائها اتصال جغرافي البتة". وفي خلاصة بحثهما يؤكد المحرران على أن استمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين ومعاناتهم يشكل دليلا قاطعا على فشل هيئة الأمم المتحدة في التعامل مع قضيتهم. فعلى الرغم من أنها أقدم قضايا اللجوء المعاصر والتي ترافقت مع نشوء المنظمة الدولية نفسها، إلا انه لم يجر التعامل معها، كغيرها من القضايا المشابهة، وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وقد ضم هذا العدد ٢٨ مقالا جاءت في ٥١ صفحة شارك فيها نخبة من المتخصصين تناولوا فيها قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في مختلف مراحلها وتم معالجتها من مختلف جوانبها التاريخية والإنسانية -الحقوقية والسياسية. بعض المقالات تناولت أسباب اللجوء الفلسطيني وحالة التشريد الناجمة عن إقامة دولة إسرائيل والمؤسسات الدولية المكلفة بحماية اللاجئين الفلسطينيين وتقديم المساعدة الإنسانية لهم. وهناك مقالات تناولت أوضاع اللاجئين في دول الشتات في الأردن ولبنان وغيرهما؛ والجدير بالذكر هنا تناول أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق كحالة تقتضي تدخلا دوليا فاعلا لوقف ما يتعرضون له من تنكيل. وكذلك تم تناول موضوع المهجرين الفلسطينيين وراء الخط الأخضر وأولئك المهجرين الجدد بفعل جدار الفصل العنصري. وبطبيعة الحال لم يسقط العدد من حسابه تناول ما يجري في غزة المحاصرة منذ اكثر من ثلاثة أشهر. إن الملف الخاص بقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين المتضمن في العدد ٢٦ من نشرة الهجرة القسرية يشكل معالجة قيمة لموضوع نحن بأمس الحاجة إلى تثبيت حضوره في كل الأوساط وعلى مختلف الصعد.

برنامج مركز بديل لتنمية الأجيال الناشئة في مج

يواصل مركز بديل تنفيذ مشروعه الخاص بتنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين بوتيرة متصاعدة تترافق مع تصاعد أنشطة وفعاليات المؤسسات الإحدى عشر المشاركة في البرنامج. ويذكر أن البرنامج الذي انطلق في مطلع آذار من العام ٢٠٠٦، استنادا الى توصية الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وبمصادقة الجمعية العامة للمركز، يهدف إلى تنمية قدرات كادر شبابي قادر على عرض حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين والدفاع عنها في مواجهة المشاريع الرامية إلى تصفية قضيتهم. ويركز البرنامج على نشوء وتطور القضية الفلسطينية وجوهرها قضية اللجوء الفلسطيني بحيث يتناول الحقوق الثابتة وطنيا والمقررة دوليا بأسلوب شمولي يعالجها من كافة الزوايا التاريخية والحقوقية – القانونية والسياسية. ويشارك في هذا البرنامج احد عشرة مؤسسة فاعلة في أوساط اللاجئين من مختلف مناطق اللجوء في الضفة الغربية. وفي سبيل تطوير البرنامج وتفعيل المشاركين يرى بديل إن من حق المؤسسات المشاركة، والمشاركين والمشاركات تقديم أنفسهم بأنفسهم وتوثيق فعالياتهم وأنشطتهم كل في مجاله وعلى طريقته.

مركز شباب عقبة جبر الاجتماعي

ثائر نوفل، ١٥ سنة، لم يكن يتوقع حجم الفائدة من البرنامج "أنا حقيقة قبل حلقات النقاش والتدريب لم أكن اعلم أي شيء عن قضيتنا أما الآن فانا إنسان مختلف تماما واستطيع أن أجيب على كثير من الأسئلة . ومن الناحية الاجتماعية فقد استفدت كثيرا؛ كطالب في المدرسة لم أكن أشارك كثيرا وخصوصا في الحصص التي تتحدث عن قضيتنا أما الآن فأنا أستطيع إن أشارك وأتفاعل في الصف بفضل هذه الدورة المميزة". ولاء محمود الخطيب، ١٤ تقول: "كلما عرفنا فلسطين أكثر أحببناها أكثر وكلما عرفنا حقوقنا أكثر تمسكنا بها أكثر". سلوى إبراهيم، ١٥ سنة تقول: " لم أتصور ان أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في المنفى بهذا السوء وخصوصا في لبنان... كم نحن بحاجة إلى التواصل معهم، وكم نحن بحاجة الى حماية حقوقنا". جهاد عويضات، المدرب المشارك في البرنامج يرى انه "بسبب قلة المعرفة والجهل بما يحيط بنا تمكن أعداؤنا للأسف منا؛ لذلك حري بنا ان نشجع مثل هذه الدورات التي توعي أبنائنا وتزيل الغمام عن أعينهم واعين أهلنا أيضا".

أما الأنشطة التي قام مركز شباب عقبة جبر الاجتماعي خلال الصيف الحالي فهي عديدة ومتنوعة أهمها:

١. إقامة مخيم صيفي رياضي خاص بكرة السلة في شهر تموز والمشاركة في جملة من الأنشطة الرياضية الخاصة بكرة القدم وكمال الأجسام.
٢. تنظيم أيام مفتوحة تشمل أنشطة متنوعة في ثلاث روضات وهي روضة العودة وجمعية الشبان المسيحية وجمعية البر وذلك في شهر آب.
٣. عقد ورشة عمل حول دور المتطوعين في العمل المجتمعي.
٤. مواكبة برنامج تنمية الناشئة تحت رعاية مركز بديل.
٥. إقامة يوم مفتوح بدعم من اليونيسف وبرنامج الدعم النفسي.

مركز ثقافة الطفل/ مخيم الفوار

أسامة أبو حماد، ١٥ سنة، يرى ان المادة المخصصة للبرنامج جاءت متسلسلة وبشكل ملائم جداً مما جعل الاستفادة منها كبيرة. لقد أفادتني المادة في جميع الأماكن حتى في المدرسة ساعدتني على تخطي الكثير من المصاعب. ان عرضها على جهازي الفيديو و L.C.D قد أسهم في مضاعفة الفائدة". مالك ابو وردة، ١٤ سنة يرى ان دور المدرب واسلوبه والوسائل المستخدمة قد أسهمت في مواظبته على الحضور الى كل لقاء. أما نبيل أبو حماد، ١٥ سنة فبعد ان أكد قول زملائه يقول: " إن ما مر به أجدادنا لا يختلف عما نمر به اليوم؛ ما تعلمناه وعرفناه عن أحداث الماضي والجرائم المرتكبة بحق شعبنا لا زال يتكرر حتى اليوم".

محمد احمد أبو عجمية، مدير المركز، يؤكد من جهته أهمية البرنامج والتربية الوطنية الشاملة حيث وضمن هذا السياق ينظم المركز نشاطاته المختلفة وأهمها المعارض الفنية التالية: بذور السلام للفنانة ميا كرندال، أشغال فنية للمعتقل



فيصل فراج والذي أمضى في سجون الاحتلال ١٨ عاما، معرض القافلة – فلسطين عام ١٩٢٣، رسومات الفنان ناجي العلي، معرض ٥٨ عاما على النكبة (صور من الانتفاضة). معرض شواهد وشهود. معرض جنين في الذاكرة حيث أن المركز اتخذ شهريا من أسماء الكتاب والأدباء وأسماء القرى المهجرة والمدمرة والقادة عنوانا لأنشطته.

كي لا ننسى/ مخيم جنين

خولة جمال شبلي ، ١٧ سنة، من سكان مخيم جنين واصلا من بلدة "لد الوادين" قضاء حيفا تقول: " انا استمريت في الدورات في انتظام ولم اغفل عن أي دورة او محاضرة إلا مرة واحدة حيث اضطررت الى الغياب؛ وفي الحقيقة ندمت على هذا الغياب. لقد شعرت إن معلومات كثيرة قد فاتتني فحاولت أن أعوضها عبر زميلاتي وبسؤال المدرب. أتمنى أن يستمر البرنامج ويمتد إلى شرائح أكبر وأوسع حتى تستفيد منها الأجيال القادمة وشرائح فلسطينية أخرى".

حمزة يوسف عبد الرحمن الشيخ ، ١٨ سنة من سكان مخيم جنين واصلا من بلدة "اجزم" قضاء حيفا يقول: علمت بدورات المشروع عن طريق جمعية كي لا ننسى حيث اقوم بتدريب فرقتها للدبكة الشعبية فاستفسرت عن المشروع وعرفت باهدافه التي ستتطرق الى اللاجئين فقمت بالتسجيل فورا من اجل اكتساب معلومات اكثر عن اللاجئين. الدورات منتظمة و كان خروجي إلى بيت لحم مع زملائي ومشاركتي في "مخيم أجيال العودة" مفيدا جدا؛ حيث زرت المخيمات وتعرفت عليها. مادة الدورات بسيطة وغير معقدة وأكثر شيء أحببته في الدورات روح التعاون بين الزملاء والمناقشة الجادة والهادفة والمفيدة".

ختام محمد يونس، ١٦ سنة تقول: "أنا من سكان مخيم جنين وأصلي من بلدة السنديانه قضاء حيفا . علمت بالمشروع عن طريق "جمعية كي لا ننسى" ولكنني ترددت كثيرا في الالتحاق بها؛ لأنني لا أحب الذهاب الى المخيمات الصيفية وخاصة التي تتحدث عن اللاجئين دون فائدة. وقامت احدى زميلاتي بإقناعي في الالتحاق بالبرنامج في حضور الجلسة الأولى ومن ثم أقرر. وعندما علمت بأهدافها الجميلة وخاصة أنها تتحدث بعمق على حق اللاجئين والعودة قمت سريعا بتسجيل اسمي في المشروع وقد استنتجت منذ الجلسة الأولى كيف ندافع عن حقنا نحن اللاجئين وكيف علينا الدفاع عنها بأغلى الأثمان".

هلا تفكجي، منسقة البرنامج تؤكد على أهمية البرنامج، و "ضرورة الاستمرار في المشروع وتطويره في مجالات متعددة لخدمة الشباب في المخيمات وإنقاذهم من مخططات التجهيل والتضييع التي يسعى إليها الاحتلال لخلق جيل فاشل غير منتم لقضيته، وغير واع لحقوقه".

انشطة المركز: في منتصف شهر تموز قامت جمعية كي لا ننسى ببدء تنفيذ مشروع بادر الشبابي بالتعاون مع جمعية رعاية الطلبة وبدعم من المساعدات الشعبية النرويجية حيث تقوم فكرة هذا المشروع على دعم مبادرات شبابية تطوعية في مجال قضايا مجتمعية كحقوق المرأة – إدارة الأنشطة – حقوق اللاجئين – الديمقراطية – دور وسائل الإعلام في دعم قضايا الشباب وغيرها. وما زالت "كي لا ننسى" وبالاضافة الى لقاءات برنامج مركز بديل، تعقد دورات في الكمبيوتر واللغة الانجليزية مرتين اسبوعيا. وستقوم الجمعية خلال أيلول ببدء مشروع بعقد دورات تدريبية لنساء المخيم في مجالات الرسم على الزجاج والخياطة وما شابه ذلك.

مركز لاجئ / مخيم عايدة

ليندا العزة، ١٥ سنة، كتبت تقول: " سوف أتحدث عن مدى الإفادة التي تلقيناها من خلال مشاركتي بالفعاليات التي أقامها مركز لاجئ، حيث عمل المركز على تنفيذ البرنامج من جانبين وهما؛ الجانب النظري، والجانب العملي وأقصد بالجانب العملي وهو الجانب الذي تعرفنا به على قضيتنا و مخيماتنا بشكل ملموس؛ حيث نظم مركز لاجئ مخيمين صيفين: المحلي الرابع والدولي الخامس حيث نظمهما تحت شعالر "حق العودة حق وطني وانساني وقانوني غير قابل للتقادم او التصرف " كما شملا انشطة هادفة عديدة. في مخيم



المؤسسات المشاركة في برنامج تنمية الناشئة أحْيَت ذكرى صبرا وشاتيلا

أحيت المراكز والمؤسسات المشاركة في برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين والذي ينظمه مركز بديل فعاليات متنوعة في الذكرى الرابعة والعشرين لمجزرة صبرا وشاتيلا. فعلى هامش برنامج تنمية الناشئة وضمن حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، أحيا يوم السبت، ١٦ أيلول ٢٠٠٦، مركز ثقافة الطفل الفلسطيني / مخيم الفوار في قضاء الخليل الذكرى وذلك بسرد تاريخي للوقائع والأحداث ثم تم عرض فيلم وثائقي لمدة ٥٥ دقيقة تلاه حوار ونقاش حول المجزرة وحول المسؤولية عنها.

أما في مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، فقد قام المشاركون في برنامج أكاديمية الشباب اللاجئ بتقسيم العمل بين ٤ مجموعات حيث قامت كل مجموعة بفعالية مميزة بمناسبة إحياء ذكرى مجزرة صبرا وشاتيلا وجاءت على النحو التالي: المجموعة الاولى "مجموعة الوفاء للشهداء" قامت بإعداد مجلة حائط عن المناسبة علقت في أحد صفوف مدرسة بلاطة. المجموعة الثانية "مجموعة العودة" حيث قامت المجموعة بزيارة لعائلات الشهداء الاطفال من المخيم وكذلك تعليق يافطة عن الذكرى في مدارس المخيم. المجموعة الثالثة "مجموعة الساحل الفلسطيني" أعدت هذه المجموعة لقاء بين كل المشاركين في الدورة ومجموعة من كبار السن. أما المجموعة الرابعة "مجموعة عشاق الارض" هذه المجموعة قامت بزراعة بعض الأشتال والزهور قرب قبور شهداء مخيم بلاطة وعلى مدخل المقبرة. وقد وجهت المجموعات رسالة للامين العام للامم المتحدة السيد كوفي عنان تطالبه وتطالب محكمة جرائم الحرب الدولية بمحاكمة ومحاسبة المسئولين عن الجريمة والقتلة وفي مقدمتهم حكومة العدو الصهيوني.

وفي مخيم عقبة جبر، قام مركز الشباب بعرض مسرحية من تأليفه وإخراجه تتناول المناسبة؛ هذا وبعد ان نالت إعجاب المدعوين قرر المركز تصويرها وتزويد المراكز والمؤسسات الأخرى بها.

ومن جهته، أقام مركز أطفال الدوحة معرضا للصور ورسومات الأطفال عبرت عن هول الجريمة وترابط أبناء شعبنا وحدة مصيره في مختلف بقاع الأرض والشتات. كما وتم عرض فيلم وثائقي حضره حشد من أهالي الدوحة. وفي طولكرم قامت اللجنة الشعبية بتنظيم مهرجان خطابي وفني في مدرسة إناث طولكرم حيث تم رسم المذبحة وفظاعتها وإلقاء الشعر الوطني والكلمات المعبرة. وقبلها تم تقديم لهم شرح من قبل مرشدهم حول المجزرة ووقتها وعدد شهدائها، ومن ثم بعد توجهت جموع المشاركين في مسيرة رمزية داخل ساحات المدرسة وشوارع المخيم تخليداً لأرواح الشهداء. وفي فعالية مماثلة، قام مركز الطفل الفلسطيني في مخيم شعفاط وبالتعاون مع اللجنة الشعبية لخدمات المخيم بإحياء فعاليات ذكرى مذبحة صبار وشاتيلا وذلك يوم الخميس ٢١ أيلول في مقر نادي الطفل.

أما في جنين فقد عقدت جمعية كي لا ننسى النسوية محاضرة بعنوان كي لا ننسى صبرا وشاتيلا وذلك يوم السب، ١٧ أيلول ٢٠٠٦، في قاعة تلفزيون فرح في مدينة جنين؛ حيث حضر هذا اللقاء مجموعة طلاب برنامج تنمية الناشئة في مجال حقوق اللاجئين، وقد تم استضافة الصحفي علي سمودي والذي قدم شرحا وافيا تناول فيه كل تفاصيل المجزرة وما واكبها من جرائم وأحداث شكلت منعطفا حادا في تاريخ القضية الفلسطينية. وقال السمودي: "منذ بدء الصراع فإن المجازر كانت أداة إسرائيلية لتحقيق أهداف وخطط تخدم المشروع التصفوي ، فمنذ قبية وكفر قاسم مرورا بصبرا وشاتيلا وصولا لمخيم جنين ورفح وقانا لم تنته المجازر ولم تتوقف فصول المؤامرة، فما زالت الدماء تراق في فلسطين ولبنان وبغداد. ثم بين السمودي أن المجزرة أعدت بهدف إضعاف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت ودفع الفلسطينيين إلى الهجرة خارج لبنان، والقضاء على المقاومة الفلسطينية، ثم بين أن المواقف العربية والدولية التي لم تخرج عن إطار الصمت والاستنكار ومنحت إسرائيل غطاءا لاستخدام كل أساليبها وخاصة المجازر في كل مرحلة لفرض مخططاتها التي فشلت بفضل وحدة وصمود وتلاحم ومقاومة شعبنا المتمسك بحقوقه الرافض لكل الخيارات البديلة والهزيلة. أما في مخيم عايدة، فقد قام مركز لاجئ بتنظيم رحلة الى مخيم طولكرم ومدينة قلقيلية وذلك تحت شعار "ألمنا واحد، وحلمنا واحد" تعبيرا عن وحدة الشعب والقضية.

ال حقوق اللاجئين

التضامن الدولي تم التطرق إلى موضوع اللجوء والمخيمات بالإضافة إلى القرى المدمرة والمهجرة عام ١٩٤٨، وهي تلك القرى التي هجر منها سكان المخيمات الفلسطينية. فلقد قمنا بالتعرف على هذه القرى عن طريق جمع المعلومات عنها؛ ومن ثم قمنا بمناقشة هذه الأمور مع المشاركين الأجانب وعرفناهم بها بالإضافة إلى تجسيد هذه المعلومات والأفكار في لوحة جدارية وذلك برسم صور هذه القرى على سور يقع في مدخل المخيم . بالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بزيارة مخيم جنين، حيث تعرفنا على المخيم وعلى المناطق المحيطة به وقمنا بكسر الحواجز التي تفصل بيننا. وبالنسبة لي فقد استفدت كثيراً وأتمنى أن تستمر المؤسسات المنظمة والمشاركة لهذا المشروع بالعمل مع أكبر عدد ممكن من الشباب لكي يتعرفوا على قضيتهم وتاريخهم حتى يبقى هذا الجيل متمسكا بحقوقه رافضا الاستسلام والتنازل".

ويضيف مدير مركز لاجئ ومنسق برنامج تنمية الناشئة فيه، صلاح العجارمة، " فيما يتعلق بالجانب العملي للبرنامج عمل المركز على زيارة مخيم جنين بالتنسيق مع جمعية كي لاننسى الشريكة في البرنامج وذلك لخلق آلية علاقة بين أطفال المخيمات والتعرف على واقع المخيم وخاصة خلال الانتفاضة الحالية. كما تم أيضا القيام بزيارة لقرية الولجة الفلسطينية/ عرض المشاركون خلالها موضوع اللجوء الداخلي في نفس القرية، وآثار جدار الفصل العنصري.

مركز يافا الثقافي/ مخيم بلاطة

يرى محمد محمود، احد المشاركين في البرنامج ان " دورة الكادر الشبابية من أكثر الدورات التي استفدت منها على الإطلاق، لأنها قد أعطتني معلومات لم يسبق لي أن تعرفت عليها أو أن يكون لي علم بها، وحتى المعلومات التي عرفتها من خلال هذه الدورة كانت غير كافية وأرغب بالمزيد". ويرى المشارك معن الطيراوي ان "المشاركة في البرنامج تعكس إصرار الأجيال لتتعرف وتتعلم وأن تأخذ العبر وتستخلص النتائج من اجل انشاء جيل قادر على حمل الأمانة والرسالة وتحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق حقنا المقدس بالعودة".

من جهته، يرى شاهر البدوي، أحد القيمين على البرنامج في مركز يافا الثقافي، ان تميز البرنامج يكمن في انه "يشتمل على العديد من الفعاليات والنشاطات واللقاءات المشتركة لمجموع المشاركين كالمخيمات الصيفية ولقاءات المدربين والمشرفين مما يزيد من القدرة الحركة عبر تواصل الأجيال والأفكار ومناقشة البرنامج وذلك للخروج بأفضل الآليات والتوصيات لإنجاحه والاستمرار فيه كبرنامج يحمل هدفا استراتيجيا لكل من يعمل في مجال حقوق اللاجئين الفلسطينيين".

ولعل أبرز نشاطات مركز يافا الثقافي خلال الشهرين الأخيرين ما يلي:

زيارة الوفد الأوروبي، " الدراجين من أجل السلام " مخيم بلاطة ضمن جولته التي تشمل مدن مختلفة في الضفة الغربية "؛ افتتاح معرض صور للفنان البريطاني ريتش ويلز بعنوان " فلسطين في صور" وذلك بحضور مدير التربية والتعليم بوكالة الغوث ومدير مخيم بلاطة وحشد كبير من رؤساء وممثلي المؤسسات الثقافية والتعليمية والوطنية وفصائل العمل الوطني والإسلامي في المخيم.

مشاركة وفد من مركز يافا في المخيم الصيفي الرابع في سوريا حمل اسم راشيل كوري والذي نظمته مجموعة عائدون في سوريا بالتعاون مع الائتلاف الفلسطيني لحق العودة عقد ورشة عمل في مخيم بلاطة بعنوان "التعريف بدور الشباب" بالتعاون مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

قيام فرقة عائدون للفنون الشعبية والمسرحية التابعة لمركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة بجولة في بريطانيا وايرلندا الشمالية دامت اربعة وعشرون يوما قدمت الفرقة فيها عدة عروض مسرحية ودبكة شعبية جسدت معاناة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

تنفيذ مشروع "يلا نفرح" (علاج الصدمة النفسية بالموسيقى) والذي تنفذه نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين في نابلس وبتمويل من مؤسسة أطفال الأمل الأسكتلندية، وطبق المشروع مع مجموعة من الأطفال الذين تعرضوا لصدمات نفسية من جيل ٩-١٢ سنة.

إقامة معرض صور "الوطن المفقود" للفنان البريطاني "ألان جينو" حيث استمر المعرض لمدة أسبوع، بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني.

تخريج دورة تدريبية متخصصة في إنتاج أفلام للأطفال بعنوان "بحلم في فلسطين" والتي نظمت بالتعاون مع مؤسسة تواصل ومقرها مدينة بوسطن الأمريكية ومعهد الإعلام في جامعة بيرزيت.

استقبال عدة وفود منها وفد من الحملة الاسكتلندية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفد من حزب الخضر الأمريكي، وفد المخيم الدولي السنوي الذي تنظمه جامعة النجاح الوطنية ضمن برنامج زاجل الشبابي.

اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم

ثائر محمد إبراهيم، ١٣ سنة بلده الأصلي "قاقون"، يرغب في تطوير البرنامج فيقول: "إننا لا نعرف جميع المخيمات في الضفة... يا حبذا ان نقوم بزيارة لها لكي نتعرف عليها. أما سهير حسين الشيخ، ١٢ سنه، بلدها الاصلي الحوارث فتقول: " أود الاستمرار في الدورات، وارغب ان تكون المعسكرات في كل عام في بلد مختلف، وان يكون هناك زيارة للمخيمات في الشتات. رامي محمد كعبيه، ١٣ سنة بلده الأصلي حيفا يقول: "استفدت أشياء كثيرة أهمها بناء العلاقات وبناء شخصية ومعرفة حقوقي كطفل ولاجئ". ومن جهته يقول المرشد علي الخولي: "قمنا على هامش البرنامج بعدد من الفعاليات المشتركة مع مؤسسات المخيم مثل : (تأهيل المعاقين، المركز النسوي، مركز



الشباب، مدارس الوكالة وذلك من خلال برامج ثقافية مثل المحاضرات، الرسم، الشعر والكتابة، وقمنا أيضا ببعض البرامج الترويحية. هذا ولقد قامت اللجنة الشعبية لخدمات مخيم طولكرم وحققت انجازات عدة خلال آب أهمها: العمل على مشروع خلق فرص عمل وكالة الغوث وتشغيل العمال العاطلين عن العمل، تحضير مدارس الوكالة وذلك بتنظيفها وتزيين ودهان مداخل المدرسة وكل المرافق العامة وترسيم الملاعب وقص الأشجار وزراعة الورد، تنظيف مقبرة المخيم وتزيينها، إقامة ندوة سياسية بالتعاون مع نادي العودة حيث كانت مواضيعها تدور حول الجدار ،ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الرياضية الخارجية (سفر فريق كرة القدم إلى الأردن) وأخرى محلية.

مركز أطفال الدوحة الثقافي / الدوحة، بيت لحم

المشارك نضال محمود زقوت/١٦ سنة بعد ان يؤكد على اهمية البرنامج يوصي مركز بديل قائلا: " اتمنى على بديل ان يستمر في البرنامج وان يكثف من تبادل الزيارات بين المخيمات لتوثيق العلاقات بين الجيل الناشئ من اللاجئين ولافشال سياسة الاحتلال الهادفة الى تقطيعنا وتجزئة قضيتنا". مجد صلاح/١٥ سنة يقول: " لقد استفدت كثيرا من البرنامج وأكثر ما لفت انتباهي حملة مقاطعة إسرائيل.. إنها خطوة جبارة يستطيع أي منا أن يقوم بها دون عناء... إذا أردنا أن نحصل على حقوقنا فابسط شيء نفعله هو أن لا نغذي الاحتلال". عصام فراج، المرشد المشرف على الدورة التدريبية في مركز اطفال الدوحة يقول: لقد اسهمت الدورات بشكل ملحوظ في تعزيز ايمان المشاركين بحقهم في العودة. كان ذلك واضحا في انشدادهم ولقد لاحظت ان تعلقهم بالموضوع كان مميزا عندما تناولنا الحديث عن المهجرين الفلسطينيين في داخل الخط الاخضر. لقد سردنا لهم القصص العميقة عن المجازر الوحشية التي ارتكبت بحق شعبنا والتمييز العنصري الممارس بحقهم من قبل المستعمرين والمحتلين. لقد شدهم أن إخوتنا الفلسطينيين في الداخل ما زالوا متشبثين بأراضيهم وديارهم وبيوتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ولباسهم الشعبي وأكلاتهم الشرقية الفلسطينية الأصلية". اما عن انشطة المركز؛ فقد تم تنظيم مخيم صيفي لمدة أسبوعين شارك فيه الأعضاء المنتسبين للمركز وغير المنتسبين. كما ان الفرقة المسرحية قد باشرت العمل على رواية للاديب الفلسطيني الشهيد غسان كنفاني.

مركز الطفل الفلسطيني/ مخيم شعفاط

المشاركون، ولاء قراعين، محمد الدبس، جبر محيسن بعد ان أوضحوا أهمية البرنامج وأثره عليهم أرادوا إن يطلقوا صرخة حيث قالوا: " الى الذين يدعون الديمقراطية والعدالة، إلى الذين يتباهون بحقوق الإنسان إلى هيئة الأمم المتحدة و القمم العربية وكل العالم نحن لن نتنازل عن أراضينا وبيوتنا وحقوقنا أبدا أبداً أبداً ...". اما المرشدة فتقول: " البرنامج أوحى لنا أن نقوم بيوم ريفي نجمع فيه أدوات وأشياء لم تعد موجودة في حياتنا اليومية مثل الجروشة والمهباش والطابون.. إلخ، لقد أصبحت رسومات الأطفال تتعلق أكثر بموضوع اللجوء والمخيم والحقوق، والآن الطلاب يتذكرون المناسبات والأحداث الوطنية مثل يوم الأرض او النكبة او المجازر والمعاهدات وهذا يحفز الأطفال على التحضير والإعداد كل ذلك يتم في سياق جو من المنافسة الايجابية". اما عن أنشطة المركز فقد عمل المركز على توثيق العلاقة مع مركز تامر. كما نظم المركز يوما ترفيهيا للأطفال حضره الأهالي وتخللته فقرات فنية شملت مسرحية ورقصات تعبيرية تتحدث عن أحلام الأجداد في العودة إلى ديارهم وأرضهم التي ما زالت أملهم المنشود. ولقد بدأ الاطفال والمشاركين في تقديم قضيتهم وآثار الجدار للوفود الأجنبية الزائرة الأمر الذي يترك اثرا ابلغ في نفوس تلك الوفود.

مركز الشباب الاجتماعي/ مخيم الفارعة

المشاركة ولاء حسن هندي/ ١٧ سنة بلدها الأصلي أبو كشك/ حيفا تقول: "إن إسرائيل لن توافق طواعية يوما ما على عودة اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك علينا ان نجد السبيل إلى إجبارها على ذلك". راوية فؤاد صبح/ ١٥ عاماً

بلدها الأصلي أم الزينات تقول: " يجب أن يتم إدخال مفهوم حق العودة في المناهج المدرسية، ويجب ان يكون هنالك متحف وطني يعرض تاريخ القضية وبالذات النكبة ومعاناة اللاجئين". وفي رسالة مطولة سجل المرشد، باسل منصور، بعض الملاحظات الواجب مراعاتها وأهمها: عقد دورات تدريبية للمرشدين، الحاجة الى إلى مختصين لعرض المادة ونقاشها وذلك لاحتوائها على قضايا قانونية أساسية، والحاجة إلى ملخصات مبسطة، والحاجة إلى تفعيل المشاركين وتحفيزهم من خلال المسابقات والمنافسات والجوائز. اما على صعيد الأنشطة فقد نظم المركز جملة من النشاطات الرياضية واخرى ثقافية وفنية وترفيهية متنوعة الاغراض وبمشاركة الأهالي ومؤسسات أخرى.

صبرا وشاتيلا ... هوية عصرنا



محاكمة القتلة

في ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠١، قدّم ٢٣ شخصاً من الذين نجوا من مذابح ١٩٨٢ في مخيمات صبرا وشاتيلا شكوى تفيد بأن –أريل شارون الذي كان آنذاك وزير الدفاع والآن رئيس وزراء إسرائيل، وعاموس يارون الذي كان آنذاك قائد لواء القوات الإسرائيلية وغيرهم من القادة العسكريين الإسرائيليين وأعضاء ميليشيا الكتائب اللبنانية – هم المسؤولون عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية المتعلقة بأعمال القتل.

وفي يوليو/تموز، فتح قاضي التحقيق باتريك كولينيون تحقيقات جنائية في حالات القتل التي وقعت في ١٩٨٢. وبعد تدخل محام يمثل إسرائيل، قام قاضي التحقيق بإلغاء التحقيق في ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١. وعقب جلسات قضائية، عُقدت في ١٥ مايو/ آيار ٢٠٠٢ وتتعلق بما إذا كان بوسع مدّعي عام بلجيكي أن يستأنف التحقيقات الجنائية المعلقة والخاصة بحالات القتل التي حدثت في ١٩٨٢ على يد ميليشيا الكتائب اللبنانية، بالإضافة إلى المزاعم التي تفيد بأن تلك الميليشيا قد تسببت في عدد كبير من حوادث "الاختفاء" بعد المذابح بعلم القوات الإسرائيلية أو تحت إشرافها، فإن غرفة الاتهام التابعة لمحكمة الاستئناف قامت فعلاً بإيقاف التحقيقات التي كان يجريها الادعاء العام البلجيكي في القضية.

ولقد قبلت المحاكم البلجيكية نظر هذه الدعوى بعد تعديل القانون البلجيكي مؤخرا بحيث أصبح يسمح للمتضررين من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية رفع دعاوى ضد مرتكبي هذه الجرائم بغض النظر عن جنسية الضحية أو المعتدي أو المكان الذي يُرتكب فيه هذا النوع من الجرائم.

ولكن تحت ضغوط دولية وخصوصا أمريكية و تمشيا مع التشريعات الموجودة في الدول الغربية الأخرى. قررت الحكومة البلجيكية في تموز ٢٠٠٣ إلغاء القانون المعروف باسم قانون الاختصاص العالمي الصادر سنة ١٩٩٣ الذي كان يسمح للمحاكم البلجيكية بمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة أيًا كان المكان الذي ارتكبت فيه. أما بعد تعديله فإن المحاكم البلجيكية لا تنظر إلا في القضايا التي تتعلق ببلجيكا بشكل مباشر، أي القضايا التي يكون فيها الضحية أو المتهم بلجيكيين، أو من الذين يقيمون في بروكسل.

المحاكم الدولية الخاصة

ان المحاكم الخاصة التي أنشئت بخصوص كل من رواندا ويوغسلافيا سابقا تمت بناء على قرار من مجلس الأمن الدولي وبالتالي لا يمكن توقع إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مجرمي الحرب أو مرتكبي جرائم ضد الإنسانية إذا كان الأمر يتعلق بإسرائيليين لأن أميركا ستستعمل حق الفيتو ضد ذلك. نعم يمكن أن يكون هذا صحيحا في المرحلة الحالية ولكن المهم هو خلق سوابق لمحاكمة هذا النوع من الجرائم في انتظار تشكيل محكمة الجنايات الدولية التي تنتظر مصادقة العدد الكافي من الدول لتصبح سارية المفعول. فهذه المحكمة يمكن أن تؤدي إلى إنهاء ازدواجية المكاييل التي تمارس من قبل الدول الغربية ضد الفلسطينيين والعرب كلما تعلق الأمر بالإسرائيليين. وهنا يجب التأكيد بأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم. وهذا ما يجب على العرب والفلسطينيين إدراكه والعمل من أجل توثيق كل التجاوزات والخروق السافرة ضد الفلسطينيين في انتظار محاكمة مرتكبيها من الإسرائيليين في المستقبل.



إعادة نظر في شقوق الوجه الفلسطيني

بقلم: سلمان ناطور*

(١) الدليل

"إذا تأخرت فاعلموا أنني في خربة أبو حرب"، وخربة أبي حرب أرض مساحتها عشرة دونمات تقع في الجهة الغربية من الشارع الذي يوصل بين "عين الحوض" و "عين الغزال"، وهذه الأماكن الثلاثة مرسومة بخطوط متقطعة ونقاط سوداء على خارطة فلسطين.. فلسطين.. يوم كانت بنايات شارع الملوك ملكا لعائلة الطبراوي.. ومركز شرطتها حاليا كان مكتبا لشركة الزراعة العربية المساهمة ليميتد.. ويمتد من أول شارع يافا وحتى مفترق شارع "السلام".. عليكم ورحمة الله وبركاته.

(٢) الحافز

سأبحث عن حمار يحملني الى الخربة! الحمار كان معدا لينقل الشيخ أبومحمد من مخيم جنين الى خربة "أبو حرب". "ولماذا لا يركب السيارة فهي أسرع"! لأن الطريق الى الموت هي نفس الطريق الى الحياة! هذه حكمة، فلسفة خاصة بأبي محمد.. مثلما انتقل على الحمار هو وعفشه من الخربة الى المخيم .. فعلى الحمار عليه أن يعود من المخيم الى الخربة. وما دامت هذه فلسفته فلا يحق لأحد من أبنائه أن يعارضه. على الحمار وضع الملح.. والخبز.. وعلبة من السمنة.. وتحرك كمن نوى الوصول الى بيت الله الحرام.. وكمن يعتمد في سفره الشاق الطويل على الله.. وتوكل على الله..

(٣) شقوق في الوجه الفلسطيني

عام الهزيمة هو العام الذي سجل فيه أبو محمد أنه بلغ سبعين حولا.. ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.. وإذا زدت عليها أحد عشر عاما.. فيكون أبو محمد قد بلغ واحدا وثمانين عاما من أعوام الاحتلال على التمام والكمال.. ومن خلال تجاعيد وجهه تستطيع أن تعرف أن تاريخ نموه تماما مثل الحلقات على جذع شجرة الزيتون.. فالخط الأول الذي يمتد من أعلى حنكه وحتى طرف حاجبيه يكون عام الثورة الأول.. وهو يشبه الشق السوري الإفريقي.. ومنه تكون البحر الميت.. ونهر الأردن.. والخط الثاني الذي تقوس على أسفل جبهته تكون عام القحط.. والخط الثالث المتعرج فوق الخط الثاني تبلور عام التشريد.. وهو يحتوي على عشرين "طعجة".. وأما الخط البارز وهو الذي يمتد من "النيع" الأيمن حتى "النيع" الأيسر.. ويختفي فوق الذقن.. فهو خط الاحتلال.. وليس من قبيل التهريج أن يصبح أبو محمد خارطة لتاريخ فلسطين.. فأبو محمد واحد كبقية أهل فلسطين.

(٤) الطريق

من لا يعرف الطريق بين مخيم جنين و"خربة أبو حرب".. حمار أبو محمد لا يعرفها لأنه ولد بعد سنة الهزيمة.. في أحسن الحالات يستطيع الوصول الى مفرق "مجدو".. عند حاجز الشرطة.. وهو دائما عندما كان يصطدم بجندي حرس الحدود.. ذي القبعة الخضراء كان يرجع.. لأنه يدرك بأن هذا الجندي أقوى منه.. ولا فائدة من "المناطحة" معه.. وهكذا يصبح الحمار حمارا في جغرافيا فلسطين عند حاجز شرطة الحدود.. على الخط الأخضر..

قطع أبو محمد الطريق على حماره حتى وصل صنوبرات "البخشة".. وتذكر أن اسم المكان أصله تركي.. جاء من البكاشه أي الغابة.. هذا حسب معلوماته.. (ملاحظة: لم تفحص في القاموس التركي – العربي المصدر الصريح لهذه الكلمة.. لكن . . ليكن هكذا كما يعتقد أبو محمد)، وهناك نزل عن حماره ليتناول بعض الخبز والسمنة، ويقضي حاجته قبل أن يدخل قرية دالية الكرمل.. ثم واصل الطريق.. بعد استراحة قصيرة.. ودخل القرية.. وتوجه إلى أصدقائه الذين يذكرهم منذ عام التشريد. دخل البيت لم يعرفه أحد من أهل البيت.. عرف عن نفسه فتذكرته صاحبة البيت.. وسألته فورا عن أم محمد، فقال لها: ماتت أم محمد. فقالت: الله يرحمها. فقال: يرحم أمواتكم، وصمت. ولما جاء صاحب البيت، لم يعرف الضيف لأول وهلة، لكنه سرعان ما تذكره، تذكر فيه الخط الذي يشبه الشق السوري الأفريقي.. وعينيه الزرقاوين.. ابتسم.. ورحب به.. وعانقه فقد كان صديقا حميما للمرحوم والده..

– هؤلاء الشباب لا يعرفونني.. أنا أبو محمد.. أكلنا الخبز والملح مع حياة المرحوم سنين طويلة.. أنا عشت في بيتكم.. أنا أبني محمد ولد في هذه الدار.. أنا أبو محمد المشرد المقطع الموصل.
– أهلا وسهلا يا شيخ.
– أنا أصبح عمري أكثر من ثمانين سنة.. قلت: قبل أن أموت سأقابل أصدقائي.. وجئت لأودعكم الوداع الأخير.. أنتم أفضلتم علي.. ولا أستطيع أن أنكر فضلكم.. لقد تركت زوجتي خزانة عندكم.. وعندما جئت قبل عشر سنوات الى هنا وجدتها كما هي.. أم محمد فقدت الخزانة.. وأنا فقدت أم محمد.. وهذه سنة الحياة.. هذه مشيئة القدر. قد تسألونني لماذا جئت.. أنا أعرف أنني سأموت بعد أسابيع معدودة.. أنا سأموت مثلما مات والدكم.. ومثلما ماتت أم محمد.. ولا أحد منا سيبقى خالدا على وجه الأرض.. كلنا الى زوال.. كلنا سنموت عاجلا أم آجلا.. قلت آتي إليكم أسال عنكم وعن أولادكم.. وأذهب الى أرضي في "خربة أبو حرب".. فقد سمعت أن اليهود يفلحونها.. وأنهم صادروها.. وأنا أحمل كوشان في الأرض.. ولا يحق لأحد أن يفلحها غيري بدون إذن مني. قلت آتي الى الأرض وأفلحها أنا حتى أموت فيها.. فمن يعلم: بتروح حكومات وبتيجي حكومات.. بتموت ناس م بتحيا ناس.. وهالأرض بتظلها أرض بترابها وحجارها وصوانها.. وأنا سأدفن نفسي في هذه الأرض كي أظل ثابتا لا أتغير.. مثلي مثل هالتراب".

(٥) وقوف عند جدار الموت

قبل غروب الشمس.. ركب أبو محمد حماره.. واتجه غربا.. كان الحمار يتحرك بتثاقل.. كانت الشمس تترامى في البحر.. قلب أبي محمد صار يلوح كرقاص الساعة في صدره.. أحس بضيق.. أخرج الهواء من رئتيه.. تنفس بعمق.. أطلت علية "خربة أبو حرب".. عند المفرق بين "عين الحوض" و "عين غزال".. أحس بالخوف.. قد تنطفئ شعلة حياته قبل أن تطأ قدمه الأرض.. الشمس سقطت في البحر– أحس بالبرد.. كان لا بد من الاستراحة لقضاء حاجة.. تقدم .. بناية شاهقة حجبت عنه شجرات السرو التي تسيَج أرض "خربة أبو حرب".. الحمار لم يعد يقوى على الحركة.. وقف عند الحاجز.. الشرطي ذو القبعة الخضراء.. ولا فائدة من "مباطحته".. الحمار يحس بالاختناق.. لأنه لا فائدة من "مباطحة" ذي القبعة الخضراء.. أبو محمد كذلك يحس بالاختناق..

يوقفه الشرطي.. يسأل عن هويته.. لا يفهم لغته..
–"يا خواجه! هل هذه خربة أبو حرب؟"
– شو هذا خرب.. خكي فادي.. هذه فير عتصيون.. أنت بيفهم يا خمار..؟
– هذا الحمار يا خواجه.. لا يفهم لغتكم..

رفض الشرطي أن يسمح لأبي محمد بالدخول مع حماره، كان بحاجة الى لغة خاصة ليقنع الحمار بأن يتفاوض مع الشرطي.. مشى على الرصيف.. أصطدم بحاجز حديدي.. لم يمت.. بحث عن حاجز آخر ليصطدم به ويموت.. كان الظلام قد خيّم على الأرض.. ولفه مثلما لف شجرات السرو المنتصبة منذ عام التشريد.. تذكر البئر الذي حفره قبل أن تصل مصفحات الجيش.. كان مطمئننا.. توكل على الله، لم ييأس فقد أبلغ أهل بيته أنه إذا تأخر فهو موجود في " خربة أبو حرب"..

*** الكاتب سلمان ناطور هو مدير معهد إميل توما للدراسات الفلسطينية والإسرائيلية في حيفا. وهو محرر مجلة قضايا إسرائيلية التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). له أكثر من ثلاثين عمل أدبي.**

قصص من ميعار

بقلم: محمد علي طه*

بير الصفا

ما وجد حجرا واحدا من حجارة بيته حينما عاد زائرا من مخيم البص قرب مدينة صور الى مسقط رأسه ميعار ، فقال بأسى ولوعة : " البلدة هدموها .. والحجارة سرقوها ؟

" وحط باب الغرب في وجهه ومشى .
وصل الى بير الصفا .
لم يجد الصبايا الملايات ولا جرار الفخار .
ولم يسمع صهيلا ولا خوارا ولا ثغاء ولا نهيقا .
اشواك يابسة تحيط بالبئر .
صعد الدرجات الخمس التي يعرفها جيدا واطمأن قليلا لأنها لم تتغير . ولما وصل الى خرزة البير استنشق الهواء بنهم ، وقال : الله الله يا عوض كم ارويت عطشنا من الماء الزلال .
جلس على مقعد عوض الحجري وحدق في فضاء البير العميق فلم ير شيئا . مد رأسه وأمال عنقه لعله يسمع خرير الماء فلم تسمع اذناه شيئا . تناول حصاة ورماها في البئر وقلبه يخفق ، فلم يسمع ارتطامها بالماء ، فنزلت دمعتان ساخنتان من عينيه ، وضاعتا في تجاعيد وجهه ، وقال : يا بير يا بير . انا محمود العبد . محمود الذي يأتي اليك صباح كل يوم ، على ظهر الاصيلة الزرقاء لترد الماء . يصفر لها .

ويجلس هنا ويلف سيجارة . ويناول علبة التتن لعوض . ويدخنان بلذة وهناء . والماء

السلسبيل يجري ويجري ، وعصافير الدوري تتقافز ، وعوض يغمز بعينه ويقول : " بعد شوية سترد ام الجدايل " . ويغني عتابا .. صاح محمد العابد : يا بير يا بير يا بير ..
وأفاق مذهولا حينما سمع خرير الماء يتدفق .

حفنة تراب

فتحت كرمة حقيبتها ورفعت رأسها ، ونظرت الى الجندي الشاب الواقف امامها في نقطة

الحدود في الناقورة وقالت : لا تتعب نفسك يا بني .
لا يوجد شيء ..
وشعرت ان كلمة " يا بني " خرجت على لسانها بدون قصد . ومع ذلك فالجندي في عمر ابنها خالد الذي انضم الى المقاومة قبل ثلاث سنوات . وقد يلتقيان يوما .
قال الجندي بعربية ركيكة : ملابس بره .
فأخرجت الملابس من الحقيبة ووضعتها على الطاولة الخشبية وهي تقول : نسأل الله السترة .
نظر الجندي الى كيسين من الورق بقيا في قاع الحقيبة وقال : افتح كيس.
تناولت كرمة الكيس الاول وفتحته وهي تتعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقالت :
زعتر . زعتر من بلدنا . من مراح الغزلان .
وعندما فتحت الكيس تضوعت رائحة الزعتر الاخضر المبهر بالسماق والسمسم .
فقال الجندي مخاطبا زميلة شابة : العرب يحبون الزعتر . وانا احب الكافيار .
فردت المجندة : طعام بدائي .
تناولت كرمة ملابسها لتعيدها الى الحقيبة فنهرها الجندي : " افتح كيس " ، وأشار الى الكيس الثاني .فتحت كرمة الكيس .
نظر الجندي اليها وقال : تراب . ألا يوجد تراب في لبنان ؟ ردت باقتضاب : يوجد .
اعادت ترتيب حاجاتها في الحقيبة ، وحملتها وعبرت نقطة الحدود وهي تبتسم : هذا تراب غير شكل .. من تراب ميعار . سأوزعه هدايا للأهل في مخيم البص .. لكل واحد حفنة .
ومدت راحة يدها اليسرى تتحسس كيسا صغيرا في عبها وهي تقول : هذه حصتك يا كرمة .. من تراب " الرباع الشرقي " .

أمومة

انحنت عائشة العابد على التابوت مثل نخلة امام العاصفة فرفع الشهيد رأسه المضمخ
وقال لها راجيا لائما : كفي عن البكاء . لماذا لا تغنين وتزغردين وانا في سبيلي الى الجنة لأعيش مرفها وارتاح من عذاب الاحتلال وقساوة المخيم.
ردت عائشة العابد وجدول الاسى ينهمر من عينيها : انا ولدتك للحياة لا للأخرة يا بني .

عودة الشهيد

قال الشهيد عمر عكاوي لجيرانه وزملائه اهل القبور : " اشتقت لأمي هل تريدون شيئا من الدنيا ؟" فنظروا اليه مدهوشين ، ثم ابتسموا ابتسامات عريضة حتى ان احدهم ضحك عاليا .
نهض عمر العكاوي ومشى خطوات فأجتاز المقبرة وارتبك عندما اكتشف انه حافي القدمين ، لكنه قال : " لا بأس . سأمر على اقرب دكان احذية واشتري حذاء بالدين ، تدفع امي ثمنه فيما بعد ، وقد يتعرف الي التاجر ، وربما يكون شهما فيمنحني حذاء مكافأة لي عما قدمته لأهل مدينتي وشعبي . "
دخل عمر المدينة ، فالتقى برجل يرتدي بذلة جديدة وربطة عنق ، فقال في نفسه : "
لا بد ان رئيس البلدية ارسل مندوبه لاستقبالي " . ولكن الرجل تسمر فوق الرصيف للحظات ثم استدار وتنازل عن وقاره وولى هاربا وهو يصرخ : " قامت القيامة ..
قامت القيامة ... " فأطل رجال ونساء واطفال ، من فتحات البيوت وشرفاتها ، وحدقوا بالغريب ، ثم التجأوا الى بيوتهم موصدين الابواب والشبابيك .
وصار شارع المدينة خاليا .
انتبه عمر العكاوي الى ان ملابسه البيضاء هي مثار الرعب والدهشة ، فقرر ان يخلعها عندما يصل الى اول متجر للملابس ، ويستعيض عنها بقميص وبنطلون .
مشى ومشى ، وحيدا حتى وصل الى السوق ، فلم يجد احدا فيها ، ووجد الحوانيت موصدة

فقال : " يبدو انني جئت في يوم الاحد .." ثم نفى هذا الخاطر عندما تذكر ان اجراس الكنائس لم تدق في ذلك الصباح.
مشى في طريقه ولاحظ ان الناس " يبصون " اليه من فتحات الاباجورات والشبابيك ، فلما حاول ان يتعرف اليهم احكموا اغلاقها.
وجد عيسى البهلول ما زال جالسا على حجر في شارع الكازانوفا ويقضم تفاحة حمراء فسأله : اين الناس يا عيسى ؟
– هربوا الى بيوتهم .
– لماذا يا عيسى ؟
– ولماذا عدت ؟
– اشتقت الى امي .
– الناس لا يريدون ان يروا صورة وجهك .
– انا ؟
– ايوه يا عكاوي
– و لماذا ؟
– التجار يريدون ان يبيعوا بضائعهم ، و اصحاب المطاعم ينتظرون الجائعين ، والكراجات تبحث عن الزبائن ، و صالونات الحلاقة تنتظر السيدات الأنيقات.
– و ما علاقتي بذالك ؟
– يقولون: انت السبب بقطع ارزاقهم و تنغيص عيشهم .
– انا ؟
– هم يقولون . لا علاقة لي بكلامهم.
– و تصدقهم يا عيسى ؟
– و ماذا يهم صدقتهم او كذبتهم ؟
– فعلاً لا يهم ، المهم ان اصل الى بيتنا الصغير . اتعرف دكان احذية، مفتوحاً وقريباً؟
– لا . ولو كان مفتوحاً ما باعك ؟
– حانوت ملابس؟
– أتحلم بملابس جديدة ؟ لن تجد ملابس مستعملة..
– هل اعود الى امي حافياً و بهذه الاكفان؟
– خير لك و لامك ان تعود الى القبر .
– اشتقت اليها يا عيسى .
– مجنون . اذا رأتك امك تخسر لقبها.. " ام الشهيد" ... عد يا عمر الى قبرك قبل ان يشوا بك للمخابرات ، و تقضي سنوات في ظلمات السجن، تحت التعذيب.. فظلمات القبر افضل . ومن يدري : فقد يعذبون امك .
و استدار عمر العكاوي واطلق ساقيه للريح.

*** محمد علي طه هو كاتب قصة قصيرة من مواليد قرية ميعار المهجرة في الجليل. له إصدارات عدة منها "لكي تشرق الشمس"، "سلاما وتحية"، "جسر على النهر الحزين"، "عائد الميعاري يبيع المناقيش في تل الزعتر"، "يكون في الزمن الآتي"، والنخلة المائلة".**

عابرون في كلام عابر

القصيدة التي وحدّت الكنيست الإسرائيلي

بقلم: عيسى قراقع*

أيها المارون بين الكلمات العابرة
احملوا أسمائكم وانصرفوا
واسحبوا ساعاتكم من وقتنا، و انصرفوا
وخذوا ما شئتم من زرقة البحر و رمل الذاكرة
و خذوا ما شئتم من صور،كي تعرفوا
إنكم لن تعرفوا
كيف يبني حجر من أرضنا سقف السماء...

هذه المرة ليس التزايد الديمغرافي للسكان الفلسطينيين "القنبلة الديمغرافية" هي ما أصاب الإسرائيليين من فزع وجودي ومخاطر استراتيجية كانت مبرراً لأرئيل شارون أن ينفذ خطته الانسحاب من طرف واحد ويطوق الضفة الغربية بالجدران العالية والحواجز ليحمي إسرائيل كدولة يهودية نقية من الفيضان السكاني الفلسطيني كما ادعى الخبراء الإسرائيليون..

الخوف الإسرائيلي في هذه المرة ليس لأنهم لم يصدقوا بأن الفلسطينيين يريدون السلام العادل القائم على إقامة دولتين تتعايشان جنباً الى جنب كما جاء في اتفاق اوسلو وفي المبادرة العربية للسلام عام ٢٠٠٢ بعد الاعتراف المتبادل وتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ القاضي بانسحاب إسرائيل من حدود عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وحل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار الدولي رقم ١٩٤.

هذه المرة تجلى الفزع الإسرائيلي وهستيريا القلق من قصيدة محمود درويش "عابرون في كلام عابر" التي كتبت إبان الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٨، فبدأت المعركة كأنها لا تدور على الأرض، بل تدور على أرض القصيدة تلك..

وكل ما في القصيدة أنها نشيد للوطن، خارجة من الأراضي المحتلة التي تمارس فيها سياسة تكسير العظام والإبعاد والاعتقال ونسف البيوت وقتل الأطفال وتدمير مظاهر الحياة الإنسانية للفلسطينيين، تدعو بغضب الى رحيل الاحتلال وجلائه من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة..

لقد شنت حملة صحفية وإعلانية واسعة في إسرائيل على القصيدة، ترجمت الى اللغة العبرية، وتوحد اليسار واليمين في جبهة واحدة تحت ادعاء أن القصيدة تهدد الوجود الإسرائيلي وتدعو الى ابادة اليهود ورحيلهم ونفيهم ورميهم في البحر.. ووصل الأمر الى أن اتخذها اليمين الإسرائيلي إعلانا انتخابياً لأنها ضمنت لحزب الليكود مقعداً انتخابياً يحتاج إليه للانفراد بالحكم على حد تعبير الشاعر الإسرائيلي حاييم غوري في صحيفة دافار.

ووصل الأمر أن قام اسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بقراءة مقاطع منها في الكنيست الإسرائيلي كدليل أن الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية مستحيل وأن العرب يريدون رمي إسرائيل في البحر ولا يعترفون بوجودها..

أيها المارون بين الكلمات العابرة
منكم السيف – ومنا دمنا
منكم الفولاذ والنار– ومنا لحمنا
منكم دبابة أخرى– ومنا حجر
منكم قنبلة الغاز – ومنا المطر
وعلينا ما عليكم من سماء وهواء
فخذوا حصتكم من دمنا وانصرفوا
وادخلوا حفل عشاء راقص.. و انصرفوا
وعلينا ،نحن، ان نحرس ورد الشهداء
و علينا، نحن، ان نحيا كما نحن نشاء

لقد فوجئ الوعي الإسرائيلي بأن الشعب الفلسطيني لا يحب الاحتلال ولا يحب المحتلين فوجئ ويا للسخافة الى درجة ان جعلت صحيفة "يديعوت احرنوت" الإسرائيلية تضع العنوان التالي "القصيدة توحد الكنيست" بعدما قدمها رئيس الوزراء دليلاً على ضرورة استمرار الاحتلال.

على الرغم من ان درويش أوضح ان القصيدة تدعو الى إنهاء الاحتلال وتدور حول الانتفاضة في الأراضي المحتلة وتنادي بإقامة دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ إلا ان القصيدة اتهمت بالقنبلة وبالخطر وبالطاعون من قبل المثقفين الإسرائيليين وسيّست وفسرت أنها تتحدث عن محو كامل للوجود الإسرائيلي كما يقول الكاتب الإسرائيلي حاييم غوري في صحيفة دافار وكان رد فعل الكاتب الاسرائيلي عاموس كينان ان قال لدرويش بعد القصيدة لا حوار بيننا إلا بالبندقية.. وكذلك اعتبر الكاتب الإسرائيلي يهوشع بن بورات ان القصيدة ضربة لليسار الإسرائيلي المتعاطف مع الشعب الفلسطيني.

ويأتي جزء من انصباب الحملة على القصيدة بالغضب على شخص درويش وما يمثله من الفلسطينيين والعرب في الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ والذين يتعرضون لسياسة التمييز العنصري وتمارس بحقهم مخططات الطمس ومحو قوميتهم العربية والثقافية. وكأن محمود درويش ليس من حقه أن يعود بنشيده الى قريته التي ترعرع فيها وهي قرية البروة التي احتلت عام ١٩٤٨ وخرج منها طفلاً لاجئاً هائماً في أصقاع الدنيا، ليقول للإسرائيليين هذه بلادي كان لي هناك بيت وطفولة وأحلام، وكان لأبي حصان وحقل ولأمي حبل غسيل وأغنية وماض ومستقبل.

واضح أنّ الإدراك الإسرائيلي لا يتحمل أن يغني الفلسطيني لوطنه، لترابه ولبحره وسمائه وأن هاجس الاقتلاع والخوف من الآخر يلاحق الإسرائيلي ويسبب له التوتر المستمر والذي يدفعه الى المزيد من العنف والمزيد من الاحتلال.. وكأنه ممنوع على الذاكرة الفلسطينية، أن تحلق في فضائها الذي هو فضائها وفي بلادها التي هي بلادها، ممنوع عليها أن تتألم وتستدعي أحلامها وتطرد كل الكوابيس من حولها..

أيها المارون بين الكلمات العابرة
كالغبار المر مروا أينما شئتم ولكن
لا تمروا بيننا كالحشرات الطائرة
فلنا في أرضنا ما نعمل
و لنا قمح نربيه و نسقيه ندى أجسادنا
و لنا ما ليس يرضيكم هنا:
حجر.. أو حجل
فخذوا الماضي، إذا شئتم، الى سوق التحف
وأعيدوا الهيكل العظمي للهدهد، ان شئتم
على صحن خزف
فلنا ما ليس يرضيكم:
لنا المستقبل ولنا في أرضنا ما نعمل

أعلن الإسرائيليون الحرب على القصيدة، خائفون من البحر فيها لاعتقادهم أنه سيكون مقبرةً لهم في الوقت الذي مارسوا رمي الفلسطينيين الى البحر والموانئ والى الصحاري في نكبة عام ١٩٤٨.. لا يتحملون أن تُكشف ادعاءاتهم وتشويهاتهم للتاريخ والحقائق عندما ادعوا أن فلسطين بلاد قاحلة وبلاد المستنقعات التي جاءوا إليها وجففوها وعمروها لتصير خضراء.. ولأن القصيدة أبرزت وجه القاتل واضحاً، المغتصب الذي ينفي إنسانية الآخر وحقه في الوجود، يستنفر بكل قوته عندما تطالبه الضحية بالرحيل والانسحاب لأن وجوده أقيم أساساً على الاحتلال والحرب ووجود عدو..

ان الهجوم على قصيدة "عابرون في كلام عابر" هو هجوم على حق العودة، لأنه مطلوب من الفلسطينيين التخلي عن حقهم من الماضي والمستقبل من الذاكرة ومن الوطن ومن الحلم، وهو هجوم على وعي السلام الجدي القائم على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة الى جانب الدولة الإسرائيلية.

لم يستوعب المثقفون الإسرائيليون الذين تغذوا بثقافة الأوائل والآباء المستشرقين وبالخرافات والأساطير عن ارض الميعاد ان يعلن الفلسطيني ان بلاده هي بلاده، يريدون عكس ذلك حتى يتوفر لهم شرط الوجود ومبرر استمرار الاحتلال، وأي دعوة لانسحاب الاحتلال كأنها دعوة لانسحابه من الوجود، بالضبط مثلما لم يستوعبوا تدريس احد كتب التاريخ في المدرسة الإعدادية بعنوان "عالم من التبدلات" من إعداد (داني يعقوب) الذي اعتبر كتاباً معتدلاً في نظرته الى العرب والتاريخ ليتم شطبه من المناهج بقرار رسمي وإبقاء كتب التاريخ التي تصور العربي كوحش ومعتدي ومتخلف وإرهابي وبأنماط سلبية كثيرة.

"عابرون في كلام عابر" قصيدة ما حكت التاريخ وقشرت جلده في حاضر الانتفاضة المشتعلة ضد الغزاة، استفزت الأيديولوجية الصهيونية المغلقة التي اعتقدت ان الذاكرة الفلسطينية قد تنسى وردت على مقولاتها بشكل أدبي وجماليّ ومثير بأن بلاد فلسطين لم تكن قفراء ولا بلاد مستنقعات وانه كان هنا شعباً حياً لا زال حياً وان لا شرعية ولا تاريخ للأعمال والممارسات التي يقوم بها الاحتلال، لن تستقر في ذاكرة الإنسانية ولن تؤدي القوة والسيطرة على تشكيل ذاكرة جماعية لما يسمى الأمة اليهودية.

أيها المارون بين الكلمات العابرة
كدسوا أوهامكم في حفرة مهجورة، وانصرفوا
وأعيدوا عقرب الوقت الى شرعية العِجل المقدس
أو الى توقيت موسيقى المسدس!
فلنا ما ليس يرضيكم هنا، فانصرفوا
ولنا ما ليس فيكم: وطن ينزف، شعباً ينزف
وطناً يصلح للنسيان أو للذاكرة
أيها المارون بين الكلمات العابرة
آن ان تنصرفوا
وتقيموا أينما شئتم ولكن لا تقيموا بيننا
آن ان تنصرفوا
ولتموتوا أينما شئتم، ولكن لا تموتوا بيننا
فلنا في أرضنا ما نعملُ

ولا ادري لماذا صدم المثقفون الإسرائيليون من قصيدة درويش، لماذا خافوا الى هذه الدرجة، يبدو أنهم تعودوا وفق النمط الثقافي الإسرائيلي القائم على العنصرية ونزعة السيطرة ان يستدعوا الفلسطيني في الصورة التي يريدونها لكي يحافظوا على وجودهم وبقائهم وجاءت القصيدة لتكسر هذا النمط وتمزق ذلك النص المزيف.

ولعل إنسانية القصيدة وتفوقها الأخلاقي المناقض لثقافة الكراهية والعداء التي تعج بها مناهج التعليم والكتب الثقافية الإسرائيلية هي التي أشعلت جنونهم وأظهرت ان الإسرائيلي يفقد إنسانيته ويتحول الى قاتل ومجرم يفقد شرط بقائه وحيوية روحه الإنسانية وطبيعته بسبب احتلال شعب آخر.

لم يهتز المثقفون الإسرائيليون للأوصاف اللا إنسانية التي تجرد الفلسطينيين من أي قيمة بشرية والمنشورة في أدبياتهم وكتبهم التعليمية مثلما اهتزوا من قصيدة عابرون في كلام عابر...لا يريدون الاعتراف بالاخر يهربون سريعاً الى الجيتو والنص المغلق ويعلنون الحرب.

ولنا الماضي هنا
ولنا صوت الحياة الأول
ولنا الحاضر، والحاضر، والمستقبل
ولنا الدنيا هنا...والآخرة
فاخرجوا من أرضنا
من برنا...من بحرنا
من قمحنا ..من ملحنا..من جرحنا
من كل شيء، واخرجوا
من ذكريات الذاكرة
أيها المارون بين الكلمات العابرة!..

* الكاتب عيسى قراقع هو عضو المجلس التشريعي، ورئيس نادي الأسير في الضفة الغربية. لقراقع مؤلفات أدبية وبحثية عديدة.

صبرا وشاتيلا ...هوية عصرنا



محمود درويش: قصيدتان

القتيل رقم ٤٨

وجدوا في صدره قنديل ورد.. و قمر
وهو ملقى، ميتا، فوق حجّر
وجدوا في جيبه بعض قروش
وجدوا علبة كبريت، و تصريح سفرّ..
و على ساعده الغض نقوش.
قبلته أمّه..
و بكت عاما عليه
بعد عام، نبت العوسج في عينيه
و اشتدّ الظلام
عندما شبّ أخوه
و مضى يبحث عن شغل بأسواق المدينة
حبسوه..
لم يكن تصريح سفر
إنه يحمل في الشارع صندوق عفونة
و صناديق أخر
آه: أطفال بلادي
هكذا مات القمر!



الموت مجانا

كان الخريف يمرّ في لحمي جنازة برتقال..
قمرا نحاسيا تفتته الحجارة و الرمال
و تساقط الأطفال في قلبي على مهج الرجال
كل الوجوم نصيب عيني.. كل شيء لا يقال..
و من الدم المسفوك أذرعة تناديني: تعال!
فلترفعي جيدا إلى شمس تحنّت بالدماء
لا تدفني موتاك!.. خليهم كأعمدة الضياء
خلي دمي المسفوك.. لافته الطغاة إلى المساء
خليه ندا للجبال الخضر في صدر الفضاء!
لا تسألي الشعراء أن يرثوا زغاليل الخميله
شرف الطفولة أنها
خطر على أمن القبيلة
إني أباركهم بمجد يرضع الدم و الرذيلة
و أهنيء الجلاد منتصرا على عين كحيلة
كي يستعير كساءه الشتوي من شعر الجديلة
مرحى لفاتح قرية!.. مرحى لسفاح الطفوله !..





المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن التشريد الداخلي

الدورة ٥٤ لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ١٩٩٨

مقدمة: النطاق والغرض

١- تتناول هذه المبادئ التوجيهية الاحتياجات الخاصة للمشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم. وتعين هذه المبادئ الحقوق والضمانات ذات الصلة بحماية الأشخاص من التشريد القسري وبحمايتهم ومساعدتهم أثناء تشريدهم وأثناء عودتهم أو إعادة توطينهم وإعادة إدماجهم.

٢- ولغرض هذه المبادئ، يُقصد بالمشردين داخلياً الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

٣- وهذه المبادئ مستوحاة من القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتتفق معهما. وترمي المبادئ إلى إرشاد:

(أ) ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً في اضطلاعه بولايته؛

(ب) الدول عندما تعترضها ظاهرة التشريد الداخلي؛

(ج) سائر السلطات والجماعات والأشخاص في علاقاتهم مع المشردين داخلياً؛

(د) المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في تناولها لمشكلة التشريد الداخلي.

٤- ينبغي أن تُنشر هذه المبادئ التوجيهية وتُطبق على أوسع نطاق ممكن.

الفرع الأول - مبادئ عامة

المبدأ ١

١- يتمتع المشردون داخلياً في بلدهم، على قدم المساواة التامة، بنفس ما يتمتع به الأشخاص الآخرون في البلد من حقوق وحريات بموجب القانون الدولي والمحلي. ويجب ألا يميز ضد هؤلاء الأشخاص في التمتع بأي من هذه الحقوق والحريات بدعوى أنهم مشردون داخلياً.

٢- ليس في هذه المبادئ ما يخل بالمسؤولية الجنائية للأفراد بمقتضى القانون الدولي، ولا سيما فيما يتصل بجريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

المبدأ ٢

١- تراعي هذه المبادئ كافة السلطات والجماعات والأشخاص بغض النظر عن مركزهم القانوني، وتُطبق دون أي تمييز متضارب. ولا يؤثر التقيد بهذه المبادئ في المركز القانوني لأي سلطات أو جماعات أو أشخاص يعنيهم الأمر.

٢- لا يجوز تفسير هذه المبادئ باعتبارها تقيد أحكام أي صك من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو الحقوق الممنوحة للأشخاص بمقتضى القانون المحلي، أو تعدل تلك الأحكام أو تنتقص منها. وبوجه خاص، ليس في هذه المبادئ ما يخل بالحق في طلب اللجوء أو التمتع به في بلدان أخرى.

المبدأ ٣

١- تقع على عاتق السلطات الوطنية، في المقام الأول وفي نطاق ولايتها، واجب ومسؤولية توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً.

٢- للمشردين داخلياً حق طلب وتلقي الحماية والمساعدة الإنسانية من هذه السلطات. ولا يجوز اضطهادهم أو معاقبتهم بسبب تقديمهم طلباً كهذا.

المبدأ ٤

١- تطبق هذه المبادئ دون تمييز من أي نوع سواء بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو المركز القانوني أو الاجتماعي أو السن أو العوق أو الملكية أو المولد أو أي معيار مماثل آخر.

٢- يحق لبعض المشردين داخلياً، مثل الأطفال، ولا سيما القاصرين غير المصطحبين، والأمهات الحوامل، والأمهات المصحوبات بأطفال صغار، والإناث اللائي يعلن أسراً، والمعوقين، وكبار السن، تلقي الحماية والمساعدة اللتين تتطلبهما أحوالهم والمعاملة التي تقتضيها احتياجاتهم الخاصة.

الفرع الثاني - المبادئ المتعلقة بالحماية من التشريد

المبدأ ٥

على جميع السلطات والأطراف الدولية المعنية احترام وضمان احترام التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك حقوق الإنسان والقانون الإنساني، في كافة الظروف، وذلك لمنع وتجنب نشوء أية أوضاع يمكن أن تؤدي إلى تشريد أشخاص.

المبدأ ٦

١- لكل إنسان الحق في الحماية من أن يشرد تعسفاً من مسكنه أو من محل إقامته المعتاد.

٢- يندرج تحت حظر التشريد التعسفي التشريد في الأحوال التالية:

(أ) عندما يقوم على أساس سياسات الفصل العنصري، أو "التطهير العرقي"، أو أية ممارسات مماثلة رامية أو مؤدية إلى تغيير التركيبة الإثنية أو الدينية أو العرقية للسكان المتضررين؛

(ب) في حالات النزاع المسلح، ما لم يتطلبه أمن المدنيين المعنيين أو تحتمه أسباب عسكرية؛

(ج) في حالات مشاريع التنمية الواسعة النطاق التي لا تبررها مصلحة الجمهور العليا والغالبة؛

(د) في حالات الكوارث، ما لم يكن ضرورياً إجلاء الأشخاص المتضررين حفاظاً على سلامتهم وصحتهم؛

(هـ) عندما يستخدم كأداة للعقوبة الجماعية.

٣- لا يجوز أن يستمر التشريد مدة أطول مما تقتضيه الظروف.

المبدأ ٧

١- على السلطات المعنية، قبل اتخاذ أي قرار يقضي بتشريد أشخاص، أن تعمل على استطلاع كافة البدائل الممكنة لتجنب التشريد كلية. فإذا لم توجد بدائل اتُخذت كافة التدابير للإقلال إلى أقصى حد من التشريد ومن آثاره الضارة.

٢- على السلطات التي تقوم بذلك التشريد أن تحرص، بأقصى ما تستطيع من الناحية العملية، على إتاحة مأوى مناسب لهؤلاء المشردين وعلى أن يتم تهجيرهم في ظروف مرضية من حيث السلامة والتغذية والصحة والنظافة وعدم تشتيت أفراد الأسرة الواحدة.

٣- إذا حدث تشريد في غير حالات الطوارئ والصراعات المسلحة والكوارث وجب استيفاء الضمانات التالية:

(أ) تتخذ سلطات الدولة ذات الصلاحية القانونية قراراً محدداً للأمر بالتدابير المطلوبة؛

(ب) تُتخذ التدابير الكافية لضمان تزويد المراد تشريدهم بكافة المعلومات المتعلقة بأسباب وإجراءات التشريد وبالتعويض وإعادة التوطين، حسب الاقتضاء؛

(ج) السعي للحصول على موافقة المراد تشريدهم موافقة حرة وعن علم؛

(د) تعمل السلطات المعنية على إشراك المتضررين، وبخاصة النساء، في تخطيط وإدارة عمليات إعادة التوطين؛

(هـ) تتخذ السلطات القانونية المختصة إجراءات إنفاذ القوانين، وفقاً لمقتضى الحال؛

(و) يُحترم حق الأشخاص في التماس سبل انتصاف فعالة، بما في ذلك عرض القرارات المتعلقة بهم على السلطات القضائية المختصة لإعادة النظر فيها.

المبدأ ٨

لا يكون التشريد على نحو تنتهك فيه الحقوق في الحياة والكرامة والحرية والأمن لمن يطالهم ذلك.

المبدأ ٩

على الدول التزام خاص بمنع تشريد الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة وغيرهم من الجماعات التي تعتمد اعتماداً خاصاً على أراضيها ولها تعلق وجداني بها.

الفرع الثالث - المبادئ المتعلقة بالحماية أثناء التشريد

المبدأ ١٠

١- لكل إنسان حق أصيل في الحياة يجب حمايته بالقانون. ولا يجوز أن يحرم أحد من حياته تعسفاً. وبوجه خاص، يجب حماية المشردين داخلياً مما يلي:

(أ) الإبادة الجماعية؛

(ب) القتل؛

(ج) حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛

(د) حالات الاختفاء القسري، بما في ذلك الاختطاف أو الاحتجاز دون الإقرار بذلك، عندما يهدِّد الإنسان بالموت أو يفضي إليه.

ويحظر التهديد بارتكاب أي من الأفعال السابق ذكرها أو التحريض على ارتكابها.

٢- يحظر في جميع الظروف شن اعتداءات أو ارتكاب أعمال عنف أخرى ضد المشردين داخلياً الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها. وبوجه خاص، يجب حماية المشردين داخلياً مما يلي:

(أ) الاعتداءات المباشرة أو العشوائية أو أعمال العنف الأخرى، بما في ذلك إنشاء مناطق يُسمح فيها بشن اعتداءات على المدنيين؛

(ب) التجويع كطريقة من طرق القتال؛

(ج) استخدامهم كدرع لحماية أهداف عسكرية من الهجوم أو لحماية عمليات عسكرية أو للمساعدة عليها أو تعويقها؛

(د) شن اعتداءات على مخيماتهم أو مستوطناتهم؛

(هـ) استخدام الألغام المضادة للأفراد.

المبدأ ١١

١- لكل إنسان الحق في الكرامة وفي السلامة البدنية والنفسية والمعنوية.

٢- وبوجه خاص، يجب حماية المشردين داخلياً، سواء قُيدت حريتهم أم لم تقيد مما يلي:

(أ) الاغتصاب والتشويه والتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأية تعديات أخرى على كرامتهم الشخصية، مثل أعمال العنف الموجهة ضد أحد الجنسين والإكراه على البغاء وأي شكل من أشكال هتك العرض؛

(ب) الرق أو أي شكل من أشكال الرق المعاصرة مثل تزويج الفتاة لقاء مقابل مادي، والاستغلال الجنسي، وسخرة الأطفال؛

(ج) أعمال العنف التي يراد بها بث الرعب بين المشردين داخلياً.

ويحظر التهديد بارتكاب أي من الأفعال السابق ذكرها أو التحريض على ارتكابها.

المبدأ ١٢

١- لكل إنسان الحق في الحرية والأمن الشخصي. ولا يجوز القبض على أحد أو احتجازه تعسفاً.

٢- لإعمال هذا الحق في حالة المشردين داخلياً، لا يجوز حبس هؤلاء الأشخاص في مخيم أو حجزهم فيه. وإذا ما تبين في ظروف استثنائية وجود ضرورة قصوى لهذا الحبس أو الحجز، لا يجوز أن تطول المدة عما تقتضيه الظروف.

٣- يجب حماية الأشخاص المشردين داخلياً من الاعتقال والاحتجاز على أسس تمييزية، بحكم وضعهم كمشردين.

٤- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يؤخذ المشردون داخلياً كرهائن.

المبدأ ١٣

١- لا يجوز بأي حال من الأحوال تجنيد أطفال مشردين أو إجبارهم على المشاركة في أعمال عدائية أو التصريح لهم بالمشاركة.

٢- يجب حماية الأشخاص المشردين داخلياً من أية ممارسات تمييزية لتجنيدهم في قوات أو جماعات مسلحة، بحكم وضعهم كمشردين. وبوجه خاص، تُحظر في جميع الظروف كل ممارسة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة تُجبر الشخص على قبول التجنيد أو تعاقبه على عدم قبوله.

المبدأ ١٤

١- لكل مشرد داخلياً الحق في التنقل الحر وفي اختيار محل إقامته.

٢- من حق المشردين داخلياً، بوجه خاص، الدخول إلى المخيمات أو المستوطنات الأخرى والخروج منها دون قيود.

المبدأ ١٥

يكون للمشردين داخلياً ما يلي:

(أ) الحق في التماس الأمان في مكان آخر من البلد؛

(ب) الحق في مغادرة بلدهم؛

(ج) الحق في طلب اللجوء في بلد آخر؛

(د) الحق في الحماية من العودة القسرية إلى أي مكان تكون فيه حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم و/أو صحتهم معرضة للخطر، أو التوطن القسري في ذلك المكان.

المبدأ ١٦

١- لكافة المشردين داخلياً الحق في معرفة مصير أقاربهم المفقودين وأماكن وجودهم.

٢- تسعى السلطات المعنية إلى تحديد مصير ومكان وجود المشردين داخلياً المبلغ عن اختفائهم وتتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة التي تتولى هذه المهمة. وعليها أن تعلم أقرب الأقرباء بمدى التقدم في التحقيق وموافاتهم بالنتائج.

٣- تسعى السلطات المعنية إلى استلام رفات المتوفى من المشردين داخلياً والتعرف عليه ومنع انتهاك حرمته أو التمثيل به وتسهل عودة الرفات إلى أقرب الأقرباء أو تتكفل بالدفن مع الاحترام اللائق.

٤- يجب في كل الظروف حماية واحترام مقابر المشردين داخلياً. ويكون للمشردين داخلياً حق الوصول إلى مقابر أقاربهم الأموات.

المبدأ ١٧

١- لكل إنسان الحق في أن تحترم حياته الأسرية.

٢- لإعمال هذا الحق في حالة المشردين داخلياً، تُلبى رغبات أفراد الأسرة الواحدة الذين يريدون البقاء معاً.

٣- يجب بأسرع ما يمكن لم شمل الأسر التي يفرقها التشريد. وتُتخذ كافة الخطوات الملائمة للتعجيل بلم شمل هذه الأسر، وبخاصة في حالة وجود أطفال. وتيسر السلطات المسؤولة لأفراد الأسر مهمة الاستفسار عما يريدون، وتشجع المنظمات الإنسانية التي تسعى إلى لم شمل الأسر وتتعاون معها.

٤- لأفراد الأسر المشردة داخلياً، الذين قيدت حريتهم الشخصية بالحبس أو الحجز في المخيمات، الحق في البقاء معاً.

المبدأ ١٨

١- لكافة المشردين داخلياً الحق في التمتع بمستوى معيشي لائق.

٢- توفر السلطات المختصة للمشردين داخلياً، كحد أدنى وبغض النظر عن الظروف ودونما تمييز، اللوازم التالية وتكفل لهم الوصول الآمن إليها:

(أ) الأغذية الأساسية والمياه الصالحة للشرب؛

(ب) المأوى الأساسي والمسكن؛

(ج) الملابس الملائمة؛

(د) الخدمات الطبية والمرافق الصحية الأساسية.

٣- تبذل جهود خاصة لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في تخطيط وتوزيع اللوازم الأساسية هذه.

المبدأ ١٩

١- يتلقى جميع الجرحى والمرضى من المشردين داخلياً، وكذلك المعوقون، الرعاية والعناية الطبيتين الذين هم بحاجة إليها، وذلك إلى أقصى حد ممكن عملياً ودون تأخير يُذكر وبدون تمييز لدواع غير طبية. وتوفَّر الخدمات النفسية والاجتماعية للمشردين داخلياً، حسب الحاجة.

٢- ينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للنساء، بما في ذلك وصولهن إلى مقدمي خدمات الرعاية الصحية وحصولهن على تلك الخدمات، ومن ضمنها خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، فضلاً عن خدمات الإرشاد المناسبة لضحايا الاعتداءات الجنسية وغيرها من الاعتداءات.

٣- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لوقاية المشردين داخلياً من الأمراض السارية والمعدية، بما فيها متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

المبدأ ٢٠

١- لكل إنسان الحق في أن يعترف بشخصه أمام القانون في كل مكان.

٢- لإعمال هذا الحق في حالة المشردين داخلياً، تصدر السلطات المعنية لهم كل ما يلزم من الوثائق للتمتع بحقوقهم القانونية وممارستها، ومن ضمن هذه الوثائق جوازات السفر ووثائق الهوية الشخصية وشهادات الميلاد وشهادات الزواج. وبوجه خاص، تيسر السلطات مسألة إصدار وثائق جديدة أو الاستعاضة عن الوثائق المفقودة بسبب التشريد، دون فرض شروط غير معقولة، من قبيل اشتراط عودة الشخص لمحل إقامته المعتاد لاستخراج هذه الوثائق أو وثائق أخرى مطلوبة.

٣- للنساء والرجال، على قدم المساواة، الحق في استخراج الوثائق اللازمة، ومن حقهم أن تصدر هذه الوثائق بأسمائهم.

المبدأ ٢١

١- لا يحرم أحد تعسفاً من أمواله أو ممتلكاته.

٢- توفَّر الحماية، في جميع الظروف، لأموال وممتلكات المشردين داخلياً، وبخاصة ضد الأفعال التالية:

(أ) النهب؛

(ب) الاعتداءات المباشرة أو العشوائية وأعمال العنف الأخرى؛

(ج) استخدامها كدرع لعمليات أو أهداف عسكرية؛

(د) أن تكون محل انتقام؛

(هـ) تدميرها أو الاستيلاء عليها كشكل من أشكال العقوبة الجماعية.

٣- توفَّر الحماية للأموال والممتلكات التي يتركها المشردون داخلياً وراءهم، وذلك من التدمير والاستيلاء التعسفي وغير القانوني، وأيضاً من شغلها أو استخدامها.

المبدأ ٢٢

١- الأشخاص المشردون داخلياً، سواء كانوا يعيشون في مخيمات أم لا، لا يجوز التمييز ضدهم، بحكم وضعهم كمشردين، في التمتع بالحقوق التالية:

(أ) الحقوق في حرية التفكير، والوجدان، والدين أو المعتقد، والرأي والتعبير؛

(ب) الحق في حرية البحث عن وظائف وفي المشاركة في الأنشطة الاقتصادية؛

(ج) الحق في حرية تكوين الجمعيات والمشاركة، على قدم المساواة، في الشؤون المجتمعية؛

(د) الحق في التصويت وفي المشاركة في الشؤون الحكومية والعامة، بما في ذلك الحق في الحصول على الوسائل اللازمة لممارسة هذا الحق؛

(هـ) الحق في التخاطب بلغة يفهمونها.

المبدأ ٢٣

١- لكل إنسان الحق في التعليم.

٢- لإعمال هذا الحق في حالة المشردين داخلياً، تكفل السلطات المعنية التعليم لهؤلاء الأشخاص، وبخاصة الأطفال المشردين، وأن يكون التعليم بالمجان وإلزامياً في المستوى الابتدائي. ويجب أن يحترم التعليم الهوية الثقافية لهؤلاء الأشخاص وكذلك لغتهم ودينهم.

٣- تبذل جهود خاصة لضمان مشاركة النساء والفتيات، مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة، في البرامج التعليمية.

٤- توفَّر المرافق التعليمية والتدريبية للمشردين داخلياً، وبخاصة صغار السن والنساء، سواء كانوا يعيشون في مخيمات أم لا، حالما تسمح الظروف بذلك.

الفرع الرابع - المبادئ المتعلقة بالمساعدة الإنسانية

المبدأ ٢٤

١- تقدَّم المساعدة الإنسانية جميعها وفقاً لمبادئ الإنسانية والتجرد ودونما تمييز.

٢- لا تحوَّل المساعدة الإنسانية المقدمة للمشردين داخلياً لأية أغراض أخرى، وبخاصة الأغراض السياسية أو العسكرية.

المبدأ ٢٥

١- يقع على عاتق السلطات الوطنية، في المقام الأول، واجب ومسؤولية تقديم المساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً.

٢- يحق للمنظمات الإنسانية الدولية وغيرها من الأطراف المعنية عرض خدماتها لمساعدة المشردين داخلياً. ويجب ألا ينظر إلى هذا العرض على أنه استعداء أو تدخل في الشؤون الداخلية للدولة، وإنما يجب النظر إليه بحسن نية. ويجب ألا يُمتنع اعتباطاً عن الموافقة على هذا العرض، وبخاصة إذا لم يكن بوسع السلطات المعنية تقديم المساعدة الإنسانية المطلوبة أو كانت راغبة عن ذلك.

٣- تتولى كافة السلطات المعنية إتاحة وتيسير المرور الحر للمساعدة الإنسانية وتمكين الأشخاص القائمين على توفير هذه المساعدة من الوصول، بسرعة ودون عوائق، إلى المشردين داخلياً.

المبدأ ٢٦

يُكفل الاحترام والحماية للأشخاص القائمين على توفير المساعدة الإنسانية ولوسائط النقل التابعة لهم ولما يقدمونه من المؤن. ويجب ألا يكونوا عرضة لأي هجوم أو لأي عمل آخر من أعمال العنف.

المبدأ ٢٧

١- ينبغي للمنظمات الإنسانية الدولية والأطراف المعنية الأخرى، لدى تقديم المساعدة، إيلاء العناية الواجبة لمتطلبات الحماية ولحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وينبغي لها أن تتخذ التدابير المناسبة في هذا الصدد. وينبغي لهذه المنظمات والأطراف، لدى قيامها بذلك، أن تتقيد بالمعايير الدولية وقواعد السلوك ذات الصلة.

٢- ليس في الفقرة السابقة ما يخل بمسؤوليات الحماية التي تقع على عاتق المنظمات الدولية المكلفة بولاية لهذا الغرض والتي قد تُعرض خدماتها أو تطلب الدول خدماتها.

الفرع الخامس - المبادئ المتعلقة بالعودة وإعادة التوطين والاندماج

المبدأ ٢٨

١- يقع على عاتق السلطات المختصة، في المقام الأول، واجب ومسؤولية تهيئة الظروف وتوفير الوسائل لتمكين المشردين داخلياً من العودة الطوعية، آمنين مكرّمين، إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو التوطن الطوعي في مكان آخر من البلد. وتعمل هذه السلطات على تيسير إعادة دمج المشردين داخلياً العائدين أو المعاد توطينهم.

٢- تُبذل جهود خاصة لكفالة المشاركة التامة للمشردين داخلياً في تخطيط وإدارة عودتهم وإعادة توطينهم وإدماجهم.

المبدأ ٢٩

١- لا يجوز التمييز ضد الأشخاص المشردين داخلياً الذين عادوا إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو المعاد توطينهم في مكان آخر من البلد، بحكم وضعهم السابق كمشردين. ويكون لهم الحق في المشاركة الكاملة على قدم المساواة في تسيير الشؤون العامة على كافة المستويات وفي الوصول المتكافئ إلى الخدمات العامة.

٢- يقع على عاتق السلطات المختصة واجب ومسؤولية مساعدة المشردين داخلياً العائدين و/أو المعاد توطينهم على استرداد أموالهم وممتلكاتهم التي تركوها وراءهم أو انتزعت منهم وقت تشريدهم، ما أمكن ذلك. فإذا تعذر استرداد هذه الأموال والممتلكات تكفلت السلطات المختصة بتقديم تعويض مناسب أو بنوع آخر من الترضية أو ساعدت هؤلاء الأشخاص في تعويضهم أو ترضيتهم.

المبدأ ٣٠

تتيح كافة السلطات المعنية وتيسر للمنظمات الإنسانية الدولية والأطراف المعنية الأخرى، لدى ممارسة كل منها لولايته، إمكانية الوصول السريع غير المقيَّد إلى الأشخاص المشردين داخلياً لمساعدتهم في العودة أو التوطن والاندماج من جديد.

المصدر: وثيقة الأمم المتحدة E/CN.٤/١٩٩٨/٥٣/Add.٢، تقرير ممثل الأمين العام، السيد فرانسيس م. دينغ، المقدم عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٣٩.

(حق العودة) دورية تصدر كل شهرين عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة
الرقم الدولي المعياري (ISSN): 18149774

تحرير
محمد جرادات
نهاد بقاعي

الهيئة الاستشارية
أنطوان شلحت (عكا)
عيسى قراقع (بيت لحم)
رجا ديب (دمشق)
سلمان ناطور (حيفا)
سالم أبو هواش (الخليل)
أمير مخول (حيفا)
جابر سليمان (صيدا)
هشام نفاع (حيفا)
وليد عطا الله (باريس)
أنور حمام (رام الله)

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبِّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org
صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.